www.kassioun.org

1100

الاثنين 12 كانون الاول 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الجوع ليس خيالاً ولا مبالغة.. السياسات الرسمية تمهد للأسوأ! [12]

الافتتاحية

لماذا نحتاج تسوية سورية- تركية؟

رغم كثرة الحديث السياسي والإعلامي عنها، إلا أنّ السير الفعلي في تسوية سورية تركية ما يزال معلّقاً وعالقاً كما يبدو على السطح على الأقل؛ ويتقاطع في العمل ضد مثل هكذا احتمال كلّ من الغربيين «الذين أبدوا موقفهم المعارض صراحة»، والمتشددين في كل من النظام والمعارضة على حد سواء.

إنّ الوصول وبأسرع وقت إلى تسوية سورية تركية على أساس وحدة الأراضي السورية، وعلى أساس مبدأ السيادة، هو ضرورة قصوى من وجهة نظر مصلحة الشعب السوري ومصلحة سورية، لأسباب عديدة بينها

أولاً: تفضح تصريحات ميركل الأخيرة حول الطريقة الاحتيالية والانتهازية التي تعاملت بها أوروبا وأمريكا مع اتفاقات مينسك الخاصة بأوكرانيا، منهج العمل الغربي بما يخص سورية أيضاً والقرار 2254 ضمناً؛ أي عدم وجود أية مصلحة غربية في الوصول إلى حل واستقرار حقيقي في سورية، ما يجعل الوزن المطلوب من أستانا ومعها الصين والدول العربية الأساسية ليس مفتاحياً فحسب، بل وحصرياً في الدفع الحقيقي نحو إنهاء الأزمة السورية، وتسوية سورية تركية هي خطوة لا بد منها لتحقيق ذلك.

ثانياً: إنهاء تأثيرات الحصار والعقوبات الغربية غير ممكن بأية حال من الأحوال، دون تحويل الحدود السورية التركيّة إلى الباب الأساسي لكسر الحصار والعقوبات؛ والذي يمكن عبره حل مسائل الطاقة والكهرباء والتجارة الدولية على العموم، بالاستناد إلى خلق مساحة آمنة تصلنا بالدول الصاعدة واقتصاداتها بعيداً عن الابتزاز الغربي عبر البحار.

ثالثاً: لا يمكن إنهاء احتمالات انفجار وقف إطلاق النار في الشمال الشرقي والغربي دون الوصول إلى تسوية مع تركيا، ولا يمكن الوصول إلى إنهاء الوجود العسكري التركي غير الشرعي دون حصول تسوية وتوافق، لأنّ الوسيلة الأخرى هي الحرب، والتي ليست واردةً ولا منطقية، حتى أنّ أولئك الذين يعملون ضد التسوية لا يطرحونها كأداة لإخراج العسكر التركي، ولا يطرحون بدائل أخرى بطبيعة الحال.

رابعاً: تحقيق تسوية سورية تركية، يعني تقليص قدرة الولايات المتحدة خاصة، ليس على الوجود العسكري غير الشرعي في سورية فحسب، بل وعلى التأثير التخريبي السياسي عبر التلاعب في ملفات الشمال شرقه وغربه.

خامساً: أكثر من نصف وزن أزمة اللجوء السوري تتركز في تركيا، ولا يمكن دون حلّ هذه الأزمة الحديث عن أية عودة للحياة في سورية، أو عن أية إعادة للإعمار. وتحقيق تسوية مع تركيا من شأنه تسريع حل هذه المسألة وتسهيله.

سادساً: في الإطار الاقتصادي أيضاً، فإن تركيا قد نهبت مياهنا خلال السنوات الماضية مستفيدة من الوضع الرديء الذي نعيشه، وأية تسوية معها هي باب لاستعادة حقوقنا المائية التي تشكل أحد المداخل الضرورية في عملية إعادة الحياة لسورية.

ربما يقول قائل إنّ أية تسوية بين طرفين تتطلب وجود حاجة مشتركة عندهما، والواقع أنّ أوراق سورية ضعيفة جداً، وأية تسوية ستجري ستكون على حسابها. هذا الكلام بعيد كل البعد عن الواقع بما يخص المسألة موضع النظر؛ فتركيا تحتاج المصالحة بالقدر نفسه الذي نحتاجه نحن؛ ليس لأنّ قسد/ مسد تهدد أمنها القومي، فهذا بمعظمه بروباغندا سياسية، وليس من أجل الانتخابات التركية، فهذه أيضاً أصغر من أن تُفسر حقيقة الأمر.

تركيا تحتاج المصالحة لأنّ أمنها القومي مهدد حقاً، كما هو أمن كل دول المنطقة وشعوبها، ولكن ما يهدده هم الأمريكان أنفسهم، عبر محاولات التفجير المستمرة في الداخل التركي وفي محيط تركيا، وعبر الاستنزاف الطويل الأمد المطلوب تطبيقه على كل المنطقة في إطار الصراع الدولي.

أوراقنا ليست ضعيفة نهائياً في الذهاب نحو تسوية من هذا النوع، ولا يمكنها أن تستكمل إلا بأن يسير معها وبدفع منها الحل السياسي الشامل على أساس التطبيق الكامل للقرار 2254. وأوراقنا ليست ضعيفة نهائياً، لأنّ تسوية كهذه، وبشروط عادلة للطرفين، هي نقطة تقاطع فعلية بين مصالح الشعبينّ السوري والتركي، وبين مصالح القوى الإقليمية والدولية المهددة أمريكياً و«إسرائيلياً»...

شؤون عمالية

هل الإضراب عمل تخريبي

02

ملف «سورية 2022»

أبعاد «تسوية» سورية- تركية أكبر بكثير من 900 كم

06

شؤون محلية

خطوة جديدة نحو خصخصة قطاع المحروقات

15

شؤون عربية ودولية

قمة عربية- صينية ونموذج جديد لتعاون «دول الجنوب»

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات والعمال مصالح مشتركة وأوجاع مشتركة

ستبدأ المؤتمرات النقابية في جميع المحافظات مع بداية العام القادم، ويسبقها التحضير للتقارير والمداخلات وغيرها من اللوازم في عقد المؤتمرات، ومن اللوازم المفترض وجودها لكي تعبر المؤتمرات حقيقةً عن أوضاع الطبقة العاملة، وما تعانيه من أمور حياتية وعملية، هي تمكين الكوادر النقابية لأعضاء المؤتمر من التعبير الواضح والصريح عن تلك القضايا التي يعاني منها العمال، وفي مقدمتها: مستوى أجورهم المنخفضة التي تنعكس على مستوى المعيشة التي تسير نحو الأسوأ بتسارع كبير، دون التمكن من فرملتها أو إيقافها عند حد وكذلك بحث أوضاع الشركات والمعامل من حيث أوضاعها الإنتاجية التي هي بأسوأ حالاتها بسبب نقص الكوادر العمالية والمواد الأولية وانقطاعات الكهرباء والنقص الشديد في المشتقات النفطية.

هذه القضايا التي تشغل بال معظم الكوادر النقابية القاعدية والمتوسطة ولكن لا يجدون السبيل أو الطريق نحو طرحها وانتزاعها وليس ذلك فحسب بل إن تحقيق تلك القضايا مرهون بقضايا أخرى تحيط بالعمل النقابي تجعل إمكانية انتزاعها أمراً صعباً، وصعوبة الأمر تتجلى بعوامل عدة منها العلاقة بين القيادات النقابية والقواعد العمالية في المعامل والمنشآت الإنتاجية والخدمية حيث يشعر العمال أو يعيشون بالأحرى غربة حقيقية عن تنظيمهم النقابي والمفترض أن تكون تلك العلاقة وثيقة تماماً باعتبار المصالح مشتركة والأوجاع مشتركة والجميع يخضعون أو يعيشون بأجور لا ترقى إلى مستوى سد الرمق.

ويمكن أن ندلل على قولنا الذي نقوله بحوار ودّي ومفتوح مع أحد القيادات النقابية القاعدية الذي تحدث بكل صراحة ووضوح عن تجارب مر بها سواء مع القيادات النقابية العليا في المؤتمرات أو مع أرباب العمل أثناء زيارته لهم بمعاملهم.

يقول صديقنا النقابي إن الحكومة تحضر اجتماعات المجلس ويحضر هذه الاجتماعات غيرها أخرون ونطرح قضايانا أمامهم وتسجل لهم بمذكرات رسمية وفي كل مرة يعدوننا بتنفيذها ولكن تأتي الاجتماعات بعدها ونحن لا نرى طحناً بل أشياء أخرى أي ليس هناك من طريق لتنفيذها، ونعود إلى قواعدنا العمالية بخفي حنين وإن تكلمنا بصوت مرتفع قليلاً تقوم الدنيا ولا تقعد هذا جانب من الموضوع، والجانب الآخر أن صديقنا النقابي قام بزيارات لعدة معامل في القطاع الخاص وقابل أصحابها وناقش معهم تنسيب عمالهم إلى النقابة التي يتبع لها، ماذا كان رد أصحاب العمل علية.

«أخانا بودنا أن ينتسب العمال للنقابة ولكن الموضوع ما عاد محرز من هون لآخر السنة بدنا نسكر المعامل لأنه ما في مواد أوليه وما في مازوت» وما في كهربا أنت بتقدر تجيبلنا مازوت نشغل المعمل؟»، طبعاً كان الرد من النقابي «لا ما بقدر» وانتهى اللقاء.

هذا هو واقع الحال الذي تعيش به الطبقة العاملة وبعض ممثليها، فكيف الحال إلى تغييره؟ سؤال برسم الجميع عمالاً ونقابات وقوى وطنية؟

هل الإضراب عمل تخريبي

تعتبر منظمات أصحاب العمل في الجهتين العام والخاص، أن الإضراب يصنف تحت بند الأعمال التخريبية فهو يضر بالاقتصاد حسب زعمهم ويسبب خسارات مادية لأرباب العمل الداعمين من خلال أعمالهم للاقتصاد الوطني، هذه هي النظرة السطحية التي ينظر إليها البعض لحق الإضراب عن العمل والذي شرعه الدستور السوري في المادة 44 منه كحق من أهم حقوق الطبقة العاملة.

■ أديب خالد

جوهر الإضراب

ولكن الإضراب بالجوهر هو رد فعل مهم وضروري في الحالات التي تستوجب ذلك من قبل العمال للاحتجاج على ظروف وشروط عملهم التي يفرضها عليهم رب العمل، وغالباً ما تكون هذه الظروف ليست مناسبة للعمل ولا تلبي مصلحة العمال كما هو الوضع اليوم في سورية حيث الأجور والرواتب لا تغطي سوى 3% من تكاليف المعيشة فقط، والعمال يعملون ببلاش عند أرباب العمل وفي شروط وظروف سيئة للغاية ومن كل النواحي بدءاً من الأجور إلى عدم تأمين المواصلات وعدم وجود الاستفادة من الإجازات وفترات الراحة إلى عدم مراعاة قواعد الصحة والسلامة المهنية عدا عن التسريح والطرد التعسفي الذي يتعرض له العمال وفقاً لبعض مواد قانون العمل رقم 17 والذي لا يؤمن لهم حياة مستقرة وجل هذه المشكلات عالجناها في مقالات سابقة.

وسيلة لإعادة التوازن

يعد الإضراب السلاح الوحيد والمتاح للعمال لممارسة الضغط على أرباب العمل والحكومة من أجل معالجة مشكلاتهم في جميع دول العالم حتى تلك التي تتبنى الليبرالية الاقتصادية في سياساتها فقد اعترفت بحق الإضراب ولم تعتبر ممارسته عملاً تخريبياً في الحدود التي لا يضر بها الإضراب مصالحها وعندما يتجاوز الإضراب ذلك تلجأ تلك الحكومات إلى القمع وتهدد بإنزال الجيش كما هو الحال في بريطانيا الآن، وإذا كان العمال يملكون حق الإضراب فأرباب العمل يملكون أكثر الوسائل للضغط على العمال وعلى طبقات المجتمع كافة وهي السلطة والثروة وهذان الاثنان يعدان أخطر بكثير من حق الإضراب لأن احتكارهم للسلطة وللثروة يؤدي إلى تراكم البؤس والفقر عند باقي طبقات المجتمع وهو ما يهدد باضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية قد تكون نتائجها كارثية على البلد بشكل عام وتهدد أمنه الداخلي كما حصل ويحصل اليوم في بلدان عديدة.

فلو كانت السلطات قد رفعت يدها عن حرية العمل للنقابات وفي ممارسة العمال لحقهم الدستوري في الإضراب عن العمل لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم من حال الطبقة العاملة ولا تجرّأ الفساد من خلال الليبرالية أن يمارس نهب الدولة والمجتمع معاً جهاراً حتى وصلنا إلى درجة خطر التقسيم للوطن وتجريف سكانه منه، فلا أحد يملك اليوم الوقوف في وجه السياسات الليبرالية المتوحشة وليس هناك رادع لهم سوى المجتمع المقهور ومن ضمنه الطبقة العاملة بأن ينظموا أنفسهم سياسياً وفق مصالحهم وحقوقهم.

هل توجد ثروة من دون حماية

هل من المعقول أن يكون منتجو الثروة الحقيقيون وهم العمال مجردين من أي مؤيد قانوني أو عملي يحميهم من تعسف أرباب العمل ويحمي الثروة التي ينتجونها أم أن الثروة التي ينتجها العمال يجب أن تبقى من دون حماية، وبالتالي ستكون عرضة للسرقة والنهب كما يتمنى الآخرون.

هل هناك قانون عمل مثالي

وحده الإضراب يعيد التوازن إلى علاقة العمل، وجميع الحقوق التي يقرها قانون العمل عادة تكون مجرّد حبر على ورق إذا لم تؤيد بسلاح يمكن العمال من خلاله الدفاع عن حقوقهم، أما ما يثار عن مفتشي العمل والتي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على زيادة أعدادهم كما صرحت فليسوا هم الحل بالتأكيد لأنهم ليسوا أصحاب قضية ولا مناضلين ولا يستطيعون الوقوف في وجه أرباب العمل ومغرياتهم، فالصراع بين طرفي العلاقة الإنتاجية لا يفهمه ولا يقوده سوى أصحاب المصلحة المباشرين وهم العمال.

إرهاب العمال

إذا كان أرباب العمل يناقشون اليوم حق الإضراب من الوجهة القانونية فهذا الأمر تجاوزه المشرع السوري عبر إقراره للعمال وبنص وواضح وصريح بالدستور لذلك يلجؤون اليوم لإخافة العمال عبر الأجهزة الأمنية وطلب الشرطة للعمال وكتابة ضبوط بحقهم، وهذا إجراء مناف للقانون لأن من يمارس حقه القانوني لا يعد مرتكباً للخطأ من الوجهة القانونية وليس عليه أية مسؤولية قانونية وتصرفات أرباب العمل لمواجهة إضرابات العمال هي التي تندرج تحت بند التهديد والإرهاب من خلال الاستعانة بأجهزة الشرطة وغيرها لفض الإضرابات ومن خلال تسريح العمال المضربين تحت حجة مخالفة أحكام قانون العمل، وكأن الأخير لا يخضع للشرعية الدستورية التي تعد أعلى منه ونصوصه أولى بالتطبيق.

تصرفات أرباب العمل لمواجهة إضرابات العمال هي التي تندرج تحت بند التهديد والإرهاب من خلال الاستعانة بأجهزة الشرطة وغيرها لفض الإضرابات

الأمن الصناعي ودور النقابات

إن دور النقابات الأساسي أينما وجدت هي الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحماية حقوقها سواء كان قطاع دولة أو قطاعاً خاصاً، فهما في النهاية أرباب عمل يمارسون سطوتهم واستغلالهم على العمال. وهذا هو المحدد لأهدافها وبرامجها. وهذا من واجبات النقابات اتجاه العمال للحد من استغلال العمال من قبل أصحاب رؤوس الأموال، التي تعمل دائماً على زيادة أرباحها من خلال خفض أجور العمال وخفض نفقات الخدمات التي يجب تقديمها للعامل. ومنها ما نحن بصدده اليوم، وهو الأمن الصناعي، الذي يتطلب حماية العامل من حوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية المختلفة، حسب كل منشأة أو تجمع وظروف عملها.

■ نبيك عكام

إن حماية العامل من مخاطر العمل تعني في نهاية المطاف حماية الاقتصاد الوطني والمجتمع

مسؤولية صحة العمال من أخطار العمل كافة تقع على عاتق صاحب العمل وهذا ما أقرته مختلف التشريعات الصادرة بهذا الخصوص من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية وكذلك هذا ما عبرت عنه قوانين العمل النافذة فيما يخص الصحة والسلامة المهنية واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع حوادث العمل ومن أهم مسؤوليات صاحب العمل بهذا الخصوص قطاع دولة كان أم قطاعاً خاصاً تتجلى في:

تأمين الحد الضروري من سلامة وأمان مكان العمل.

تأمين العوامل الفيزيائية والكيمائية والحيوية في المنشأة بشكل يمنع أي خطر على صحة وسلامة العمال.

توفير كافة التجهيزات وكذلك المرافق الخدمية والصحة المتعلقة بصحة وسلامة العمال.

وضع الخطط الضرورية تحسّباً لأي طارئ قد ينجم عن العمل وخاصة الكوارث الكبيرة، وتأمين الخدمات الطبية والإسعافية.

لذلك للنقابات مصلحة مباشرة في النهوض بالأمن الصناعي وتطويره والضغط على الإدارات وأصحاب العمل في تنفيذ وتطبيق كافة قواعد الأمن الصناعي في الصحة والسلامة المهنية، لأنه في كافة حالات إصابات العمل التي تؤدي إلى الوفاة منها أو التي تسبب أضراراً مختلفة من عجز مؤقت أو دائم وغيرها، العمال هم الخاسرون الوحيدون.

فهناك عدة طرق تستطيع النقابات من خلالها أن تسهم بقدر ما لحماية العمال وتنفيذ وتطبيق وسائل الحماية والوقاية المهنية للعامل منها: أن تدرج وتثبت في عقود العمل الفردية منها والجماعية خاصة قواعد الأمن الصناعي ووسائل الوقاية الشخصية التي يجب على صاحب العمل أن يوفرها للعامل، وذلك حسب نوع كل مهنة وماذا تحتاج هذه المهنة من وسائل وقاية، إضافة إلى التجهيزات العامة المطلوبة لبيئة العمل من إضاءة وتهوية مكان العمل ودرجة حرارة مناسبة.

الإشراف على متابعة لجان الأمن الصناعي والمشاركة فيها شريطة أن يتم اختيار ممثل اللجنة النقابية عن طريق انتخابه مباشرة من العمال.

لقد شكل قانون العمل لجنة للأمن الصناعي سمّاها اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية، تعنى بمراقبة بيئة العمل ومخاطر العمل التي تؤثر على صحة العامل، وتحديد هذه المخاطر التي تهدد السلامة والصحة المهنية حسب مواقع العمل. ورغم تعيين مندوب للنقابات في هذه اللجنة نرى معظم منشآت قطاع الدولة بعيدة كل البعد عن تطبيق قواعد الأمن الصناعي إن كان في الصحة والسلامة المهنية للعمال أو في بيئة العمل الداخلية منها والإنشائية، أما القطاع الخاص ليس بأفضل حالاً من قطاع الدولة من المنشآت الصغيرة وحتى الكبيرة. هذا فضلاً عن توعية العمال بأهمية الأمن الصناعي وأجهزة ووسائل الوقاية الشخصية التي يجب أن يوفرها أصحاب العمل لكافة العمال. إيجاد قسم مستقل للصحة والسلامة المهنية بكل الاختصاصات الضرورية التي تتناسب مع طبيعة المهنة والعمل وحجمها. تدريب العمال على مخاطر العمل وطرق السيطرة عليها. تزويد العمال بالألبسة الخاصة والأدوات الشخصية تفادياً للآثار الضارة بالصحة الناجمة عن بيئة المهنة التي يعمل فيها العامل.

إن حماية العامل من مخاطر العمل تعني في نهاية المطاف حماية الاقتصاد الوطني والمجتمع، وإذا نظرنا إلى بعض الإحصائيات أو البيانات المتوفرة عن حوادث العمل وما نتج عنها من حالات مختلفة من وفاة أو عجز جزئي أو عجز كلي إضافة إلى الآثار السلبية الأخرى على الصعد الإنسانية والاجتماعية فإنها تؤكد هذا الموضوع.

الطبقة العاملة

السودان إضراب عمال التحصيل بشركة الموارد المعدنية في البحر الأحمر

دخل عمال التحصيل المؤقتون في الشركة السودانية للموارد المعدنية في البحر الأحمر في إضراب عام عن العمل، يوم الأحد الماضي الرابع من الشهر الجاري، مما أدى إلى توقف تحصيل الإيرادات في جميع أسواق التعدين التقليدي بولاية البحر الأحمر. هذا وقد رافق الإضراب وقفات احتجاجية ندد فيها العمال تقاعس الشركة السودانية للموارد المعدنية في البحر الأحمر في تثبيت العاملين المؤقتين وفي عدم الإيفاء بإعطاء العاملين استحقاقاتهم المالية المتوقفة منذ العام 2016 ومن المتوقع أن يؤدي هذا الإضراب إلى خسارة الشركة السودانية للموارد المعدنية في البحر في إيراداتها التي تقدر بملايين الجنيهات.

مصر إضراب عمال شركة عبور لاند عن العمل

أعلن ما يزيد عن 300 عامل في شركة عبور لاند للصناعات الغذائية إضرابهم عن العمل احتجاجاً على ما وصفوه بتعنت الشركة تجاههم في صرف مستحقاتهم المادية المتمثلة في عمولات البيع بالإضافة إلى الخصومات المالية من أجورهم الجائرة التي تقوم بها الإدارة خارج إطار قانون العمل. وأكد العاملون عزمهم في قسم المبيعات والذين يتجاوز عددهم 300 عامل في كافة الفروع على تصعيد مواقفهم الاحتجاجية في حال عدم تحقيق مطالبهم المشروعة. وتعمل الشركة في تصنيع جميع منتجات الألبان وتعبئة وبسترة الألبان السائلة والقشطة والزبدة وجميع أنواع الجبن الأبيض بالإضافة إلى صناعات أخرى تندرج تحت منتجات الألبان.

لبنان.. عمال شركات الاتصالات يبدؤون بإضراب مفتوح عن العمل

أعلنت نقابة عمال وموظفي الشركات العاملة في قطاع الاتصالات اللبناني عن هذا الإضراب لتحسين ظروف العمل والرواتب. بدأ عمال شركات قطاع الاتصالات في لبنان، الاثنين الخامس من الشهر الجاري، إضراباً مفتوحاً عن العمل للمطالبة بتحسين ظروف العمل والرواتب. وكانت نقابة عمال وموظفي الشركات العاملة في قطاع الاتصالات اللبناني أعلنت عن الإضراب بعد فشل المفاوضات مع حكومة تصريف الأعمال. وقالت النقابة في بيان لها: لم يتم الوفاء بوعود والتزامات المسؤولين. وأضافت النقابة بعد الوصول إلى نتائج سلبية، وبينما رفض المعنيون منحنا ما هو حقنا بموجب عقود العمل الجماعية، نعلن عن توقف عن العمل اعتباراً من الاثنين في شركتي الهاتف المحمول ألفا وتاتش.

الأردن إضراب الشاحنات المناولة في موانئ العقبة

دخل الإضراب العام لشاحنات النقل يوم السبت الثالث من الشهر الجاري، أصحاب وسائقو شاحنات، أعمال المناولة والتحميل في موانئ العقبة. ويأتي إضراب الشاحنات احتجاجاً على رفع أسعار الوقود وتردي مهنة النقل وعدم رفع الحد الأدنى لأجور النقل منذ 4 سنوات. وتوقفت أعمال المناولة الرئيسة في الميناء والحاويات وكافة الموانئ الأخرى. وطالب أصحاب الشركات الناقلة للبضائع والسلع في بيان لهم التراجع عن رفع المحروقات الذي تم في آخر شهرين، إلى جانب رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة لا تقل عن 40% وربط ارتفاع وهبوط سعر المحروقات بالأجور بشكل مجزٍ. ودعوا إلى حل مجلس نقابة أصحاب الشاحنات الأردنية لعدم مناصرته لقضايا أصحاب الشاحنات وتخفيض رسوم الانتساب للنقابة وفتح مكاتب لها في كل محافظات المملكة.

الاغتراب عن العائلة

انطلاقاً من ضرورة قدرة العائلة على تأمين جزء صغير من احتياجاتها وحاجاتها للاستمرار والبقاء على قيد الحياة، لا بد من وجود فردين أو ثلاثة أفراد على الأقل يعملون من أجل تلبية ما تيسر لهم من محددات البقاء لهذه العائلة المؤلفة من خمسة أفراد، وذلك في ظل الارتفاع المخيف لتكاليف تجديد قوة العمل والتكاليف المعيشية وتحديداً في ظل العوامل والمتغيرات الحالية التي تحولت من ظروف وعوامل ومتغيرات قاسية إلى ظروف قاتلة ومدمرة بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معنى بل وأكثر من ذلك.

■ مراسل قاسيون

لا بد من التذكير بأن مفهوم العائلة أو حتى العائلة قد تشكلت ونشأت بسبب أسباب تاريخية جوهرها الجانب الاقتصادي وتحديداً مع ظهور الملكية الخاصة للأراضي ووسائل الإنتاج، وذلك من أجل أن تضمن العائلة حياتها وبقاءها من خلال العمل ضمن هذه الأرض، وبالتالي فإن الأساس المادّي لظهور ونشأة العائلة والاستمرار بهذا الكيان الروحي والعاطفي هو ضمان وجودها والقدرة على تأمين احتياجاتها. إلا أن الرأسمالية كنظام اقتصادي لا يرى هذه العائلة إلا كأحد أهم الأدوات التي تساعد على رفع معدلات الربح والاستغلال، وعندما تصبح العائلة معيقة لهذا الرفع في معدلات الربح، لا تتردد الرأسمالية في تدمير هذه المؤسسة وتفكيكها بما يتناسب ومصالحها الربحية والاستغلالية وذلك تحت شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ضاربة في تفكيكها وتدميرها لهذا الكيان الروحي، كل هذه الشعارات الرومنسية من أجل شعارها الوحيد «استمرار الربح» حتى ولو كان على حساب التضحية بالمنظومة الأخلاقية ككل، وذلك تأكيداً على ما قاله ماركس قبل 150 سنة «إن الرأسمالية مستعدة لارتكاب أي جريمة من أجل نسبة ربح 300%» فكيف هو الحال في ظل نسب أرباح تتجاوز هذه النسبة بأضعاف مضاعفة.

استناداً إلى ما سبق نوضح قصة العم أبي إحسان، وهو رجل سبعيني يعمل على التكسي العمومي، متزوج ولديه ستة أولاد، ولسوء حظه أن التكسي التي يعمل عليها ليست ملكه، وإنما يعمل سائقاً مأجوراً وهو في هذه المرحلة من حياته. يعمل أبو إحسان يومياً حوالي 12 ساعة في الريف الدمشقي وذلك في ظل الأزمات المتعددة منها ندرة المحروقات، ندرة رواد هذه الوسائل الخاصة للنقل بسبب انعدام الدخل، إلخ. يبلغ دخله اليومي تقريباً حوالي 30,000 ليرة وفق طريقة العمل المتعارف عليها، علماً أن له من إجمالي دخل المركبة 30% تقريباً، وبالتالي يقدر دخله الشهري بحوالي 900,000 ليرة تقريباً. بالمقابل فإن الحد الأدنى للمعيشة يتجاوز 2,000,000 ليرة أي إن نسبة التغطية تقدر بـ 36% تقريباً.

طبيعة عمل العم أبي إحسان لا تتناسب إطلاقاً مع خصوصيته العمرية بما لها من تأثيرات جسدية ومرضية على صحته، ناهيك عن أمراض الضغط والقلب المرتبطة بهذا العمر، فإنه يعاني أيضاً من مشكلات العظام والعمود الفقري بسبب ساعات العمل الطويلة على كرسي هذه المركبة الخاصة. علماً أنه من المفترض وفي هذا العمر وفي ظل وجود ستة أولاد لا بد له أن يتقاعد ويرتاح في البيت من أجل أن يقضي بقية حياته بعيداً عن ضغوط العمل والمعيشة وإرهاقها. ولكن على ما يبدو ما زال هذا العم يقاتل وحيداً في سبيل تأمين معيشته وأدويته، فقد وضح لنا أن أولاده الستة هم أيضاً منغمسون في حرب المعيشة وتأمين الاحتياجات الدنيا. لديه ولدان يعملان في وظائف الدولة في القطاع العام، ومعروف ما هو وضع هذه الفئة المجتمعية علماً أن الحد الأدنى للأجور لا يتجاوز 92,000 ليرة شهرياً، وله أيضاً ولدان في الخدمة الإلزامية وأيضاً رواتبهم حوالي 100,000 ليرة شهرياً ولكن هذا الراتب لا يكفي متطلبات المعيشة فقط، حيث وضح لنا العم أبو إحسان أنه يدفع لولديه شهرياً ما يقارب 400,000 ليرة إضافة إلى رواتبهم، في حين أن ابنه الأصغر طالب جامعي يعمل في إحدى الأراضي الزراعية بمنطقته، وذلك بعد دوامه في الجامعة من أجل تأمين مصروفه التعليمي من محاضرات وغيرها. ختم العم أبو إحسان حديثه بأنه كان يتخيل حياته في هذا العمر ستكون حياة مريحة إلى حد ما وخصوصاً أن لديه ستة أولاد سيساعدونه على مواجهة الحاجات المعيشية، وسيحملون الأعباء عنه، وسيبعدونه عن هذا الكرسي الذي ينهك عظامه ويأكل صحته.

إذاً وبعد هذا السرد الموجز لحالة هذه العائلة البائسة يتضح لنا حجم وتنوع الاغتراب الذي يعاني منه كل فرد من هذه العائلة، أولاً اغتراب العم أبي إحسان عن عمله، واغترابه عن أولاده، بالإضافة إلى اغتراب الأولاد عن عائلتهم، وكما نرى أنه في أحسن الأحوال فإن أكثر الأفراد رفاهية وتنعماً لا يغطي من معيشته إلا 15% بأحسن الأحوال.

الرأسمالية مستعدة للتضحية بكل ما هو متاح من أخلاق وعواطف ومشاعر وكل ذلك من أجل السعي الأعمى وراء مراكمة الأرباح حتى لو على حساب تدمير وتفكيك أهم الكيانات عاطفيّة

وضع هذه العائلة كغيرها من الغالبية العظمى للعائلات السورية، مغتربة عن بعضها البعض، مفككة، وحتى مهترئة، كل فرد من أفرادها يناطح وحيداً همه نفسه وحياته بعيداً عن إخوته أو والديه، قد يظهر عليها انعدام الجانب الروحي والعاطفي، قد تكون خالية من المشاعر العائلية بشكل كلي، بدلاً من أن تكون العائلة الملاذ الآمن الذي يلجأ إليه مجمل أفرادها هرباً من وحشية الظروف الخارجية، أصبح أفرادها بحاجة إلى ملاذ آخر يلجؤون إليه من التزاماتهم تجاهها، هذا الهرب والاغتراب عن العائلة والتزاماتها، ليس رغبةً حقيقية وليس انحطاطاً أخلاقياً إنما هو لعدم توفر الإمكانية المادية، وأساسه العجز المادي المخيف والمرهق. ولا بد لنا في هذه النقطة من ذكر أهم العبارات الفلسفية «إن الوجود المادي يحدد وجودنا الروحي، إن الوجود الاجتماعي يحدد وعينا الاجتماعي». ولسوء الحظ فإن الرأسمالية تعي تماماً هذه العبارات والقوانين وهي مستعدة للتضحية بكل ما هو متاح من أخلاق وعواطف ومشاعر، وكل ذلك من أجل السعي الأعمى وراء مراكمة الأرباح حتى لو على حساب تدمير وتفكيك أهم الكيانات عاطفيّة، وإن مثل هذه الإجراءات على الأجيال القادمة جيلاً وراء جيل– ومع اشتداد وتائر النهب والاستغلال– من شأنه أن ينهي ويقضي على هذا الكيان ويحول المجتمعات الإنسانية إلى مجتمعات حيوانية تسعى وراء غرائزها واحتياجاتها في سبيل البقاء على قيد الحياة في ظل الأوضاع الاقتصادية والمادية القاسية والمرعبة.

موسم الذرة في بقرص الفوقاني.. وحسابات الربح والخسارة!

تستمر معاناة الفلاحين، والزراعة والإنتاج الزراعي عموماً، بسبب السياسات الليبرالية القائمة على تحرير الأسعار بالتوازي مع رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي، واستمرار ارتفاع أسعارها، وكذلك بسبب السياسات الزراعية العشوائية القائمة على سوء التخطيط، والوعود الخلبية الوهمية، بل والكذب العلني في بعض الأحيان، وقد تجلى ذلك خلال الأعوام السابقة، والعام الحالي بمواسمه ومحاصيله المختلفة، من قمح وقطن وذرة وغيرها..

■ مراسل قاسيون

المشكلة، أن هذه السياسات ما زالت مستمرة، وبالتالي تتفاقم أزمات الإنتاج الزراعي، سواء على مستوى المحاصيل المتعلقة بالأمن الغذائي للمواطن واقتصاد البلاد عموماً، أو على مستوى تفاقم معاناة الفلاحين ومعيشتهم.

الذرة الصفراء والوعود الكاذبة!

في موسم الذرة الصفراء لهذا العام، قامت الحكومة من خلال الوفد الوزاري الذي زار دير الزور أواسط حزيران، وكذلك من خلال وزير الزراعة ومدير مؤسسة الأعلاف واتحاد الفلاحين، الذين قاموا باللقاء مع الفلاحين في دير الزور، بتشجيع الفلاحين على زراعة الذرة الصفراء، كمحصول علفي في ظل النقص الحاد في أعلاف الثروة الحيوانية، من أغنام وأبقار ودجاج، وارتفاع أسعارها، وخاصة المستورد منها، والمتحكم به سعراً ونوعاً ومواصفة من قبل بعض حيتان الاستيراد.

وقامت المؤسسة بندوات وورشات عمل تشجيعية وقدمت وعوداً باستلام المحصول، دفعت الفلاحين للإقبال على زراعة هذا المحصول، ومنها: وعود باستلام المحصول، وتحديد سعر تسويق كغ الذرة بـ 1700 ليرة، يضاف إليه 300 ليرة كدعم.

وقد وصلت المساحة المزروعة بالذرة في دير الزور، حسب تصريح مدير فرع مؤسسة الأعلاف، حوالي 16341 دونماً.

ولا شك أن ذلك لو حدث يمكن اعتباره خطوة إيجابية لتأمين الأعلاف وتقليل استيرادها، لكن على ما يبدو أن السياسات الليبرالية والعشوائية تعرقل بشكل متعمد أية خطوة إيجابية، وهذا ما بينته شكاوى الفلاحين.

فقد تبين لاحقاً أن هذه الوعود وهمية وعشوائية وذلك عند بدء تسويق المحصول، حيث لم يتم الاستعداد لاستلام المحصول بتوفير مستلزمات ذلك، من مراكز استلام ومجففات ووسائل نقل وغيرها، وهذا ما عرّض غالبية المحصول للتعفن والتلف، وكذلك عرّض الفلاحين لخسائر مادية، وجهد ضاع هباءً منثوراً، ناهيك عن حرمان البلد من هذا المحصول، وانعكاسات ذلك على الثروة الحيوانية واقتصاد البلد، وعلى المواطنين بأمنهم الغذائي بما يخص اللحوم وارتفاع أسعارها عليهم، من خلال استمرار تراجع تعداد قطعان الثروة الحيوانية.

الفلاحون يشتكون

في لقاء مع بعض فلاحي ومزارعي قرية بقرص فوقاني في ريف دير الزور تحدثوا عن معاناتهم وصعوباتهم العامة بالنسبة لمواسمهم الزراعية، وعلى الأخص صعوبات تسويق محصول الذرة الصفراء حالياً!

فقد قال الفلاح أبو محمد: عندما جاء الوفد الوزاري إلى دير الزور، اجتمع بنا وزير الزراعة، وشجعنا على زراعة الذرة الصفراء، وقال لنا: إن سعر كغ الذرة سيكون 1700 ليرة، وهناك دعم لكل كغ يجري تسويقه لمؤسسة الأعلاف 300 ليرة، وفعلاً بدأنا بالزراعة وكانت مكلفة علينا كثيراً.

وتابع أبو محمد شكواه بحساب التكاليف لكل دونم، التي تم تكثيفها بالجدول التالي:

مفردات التكلفة	حراثة	بذار	سماد	مبيدات	سقاية	جني المحصول	المجموع
تكلفة الدونم/ألف ليرة	40	23	180	45	30	50	368
تفاصيل	لمرة واحدة	10 كغ	50 كغ	3 رشات	5 سقايات	لمرة واحدة	

وبحساب وسطي إنتاج الدونم بحدود 600 كغ، فإن الدونم سيعطي مردوداً تقريبياً وفقاً للسعر الرسمي مع الدعم يبلغ مليوناً و200 ألف، لذلك، والكلام لأبي محمد، استبشرنا خيراً، علماً أن هذه التكاليف يجب أن تكون موجودة ومتوفرة لدينا لكل دونم قبل تسويق المحصول، فكيف لمن يزرع 10 دونمات بتكاليفها المرتفعة تلك مثلاً، وأنت تعرف ظروفنا وظروف السوريين ككل، عدا أجور النقل، مع جهدنا وتعبنا وتعب عائلاتنا خلال الموسم الذي يمتد على مدى ثلاثة أشهر، يضاف إليها شهر الحصاد والتجفيف الذي فرض علينا، لكن حسابات السوق لم تنطبق على الصندوق، وخسرنا التكاليف وضاع جهدنا بسبب عدم التسويق من قبل مؤسسة الأعلاف، بحجة تحديد نسبة رطوبة المحصول التي يجب ألا تزيد عن 14%، وبالتالي رفضت غالبية محاصيل الفلاحين لأن نسبتها أعلى بسبب ترافق جني المحصول مع المنخفض الجوي والأمطار، وعدم وجود مجففات، رغم محاولاتنا لتجفيفه بنشره على الأرض وفي الطرقات وعلى الأسطحة!

التشجيع الرسمي كان توريطاً بسبب بعد مركز استلام المحصول ونسبة الرطوبة كشرط للاستلام وعدم وجود مجففات وتعفن المحصول بالنتيجة

مدير فرع الأعلاف ينفي ويبرر..

مدير فرع الأعلاف في دير الزور «يحيى الراوي» في تصريحه لإحدى الوسائل الإعلامية من خلال لقائها معه مطلع الشهر الحالي قال:

إن الفرع لا يرفض استلام محصول الذرة الصفراء من الفلاحين، وإنما المؤسسة حددت نسبة الرطوبة على ألّا تزيد عن 14%، وأية زيادة عليها يُرفض استلام المحصول إلا في حال تجفيفه، وأن الكميات المستلمة لغاية الآن 570 طناً وما زال التوريد مستمراً.

بالمقابل فقد بين أن المؤسسة تفتقد للمجففات في المنطقة، مؤكداً أنه لا بدائل للتجفيف سوى بالطريقة اليدوية!

بين التشجيع والتوريط!

أما الفلاح أبو علي فقد قال: آمنا وصدقنا وعودهم، وزرعنا وحصدنا، لكن لماذا لم يقوموا بما عليهم من مسؤوليات، ومنها: توفير مراكز الاستلام، والمجففات، ووسائل النقل، فلا يوجد أي مركز استلام في الريف الشرقي كله، ويوجد مركز واحد فقط في دير الزور كلها، في الريف الغربي في بلدة التبني، والتي تبعد عن دير الزور 45 كم، وتبعد عنا حوالي 90 كم، وأجور النقل لسيارة تحمل 10 أطنان هو مليون ليرة ذهاباً بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وقلتها، أي 100 ليرة تكلفة إضافية على كل كيلو من المحصول، وإذا رفض محصولنا بسبب زيادة نسبة الرطوبة يكون هناك مليوناً إضافية للعودة، وبالتالي كأنك يا أبا زيد ما غزيت، بل أكثر من ذلك خسرنا التكاليف والجهد والتعب، وخسرنا المحصول بسبب تلفه من العفونة.

فمن يتحمل المسؤولية، ومن يعوضنا عن خسائرنا وجهدنا، وكيف سنستمر ليس بالعمل الزراعي، بل بالحياة، لأن معيشتنا تتوقف على عملنا الزراعي؟!

فالتشجيع الرسمي، بحسب بعض المزارعين، كان توريطاً لهم لعدة أسباب، تتمثل بالتالي: بعد مركز استلام المحصول المعتمد من مؤسسة الأعلاف، وتكاليف النقل المرتفعة بناءً عليه، ونسبة الرطوبة كشرط للاستلام، والتي لم يتم التمكن من تخفيضها عبر التجفيف بالطرق البدائية، بسبب عدم وجود مجففات، والنتيجة المتمثلة أخيراً بتعفن المحصول، حيث لم يعد يصلح حتى كعلف في مكانه للقطعان الموجودة!

«المي تكذب الغطاس»!

ما حدث بتفاصيله أعلاه يمكن اعتباره جزءاً من السياسات الليبرالية المتبعة منذ عقود والتي دمرت اقتصاد الوطن، وخاصة الزراعة والصناعة برفع الدعم عنهما، وذلك لمصلحة حفنة من كبار الناهبين والفاسدين الذين يحققون أرباحاً كبيرة من ضرب الإنتاج المحلي والاستعاضة عنه من خلال عمليات الاستيراد، ومنها طبعاً الأعلاف!

وقاسيون إذ تنقل شكاوى الفلاحين تنطلق من المثل الشعبي الذي يقول: «المي تُكذّب الغطاس»، فحسب الوقائع، وما أورده الفلاحون في شكواهم، فهي تُكذّب ما وعد به الوفد الحكومي ووزارة الزراعة، وتُكذّب ما قدمته مؤسسة الأعلاف من تبريرات بعدم قيامها بتوفير مراكز استلام كافية، ومجففات، ووسائل نقل لتأمين استلام المحصول وتخفيف معاناة الفلاحين!

برسم الحكومة ووزارة الزراعة واتحاد الفلاحين!

أبعاد «تسوية» سورية- تركية أكبر بكثير من 900 كم

خلال الأشهر الماضية كان للحديث عن مصالحة سوريّة- تركية أو تسوية للعلاقات بين البلدين، حيّزٌ كبير على المستوى الإعلامي والسياسي. وقد غطّت قاسيون في عدد من المواد والافتتاحيات جوانب مختلفة من هذا الموضوع. في هذه المادة، ننظر بشكل مكثّف في أبرز النقاط التي طرحتها قاسيون حول أبعاد أية مصالحة سوريّة- تركية، بالإضافة إلى قراءة في الآثار المحتملة المترتبة عليها، والدور الذي يمكن أن تلعبه في إطار الحل العام للملف السوري بأبعاده المختلفة، وارتباطاً بالتطبيق الكامل للقرار 2254.

■ مركز دراسات قاسيون

ردود الأفعال والتصريحات الرسمية حول الموضوع

كما هو متوقع، كان هنالك الكثير من التصريحات وردود الأفعال حول احتمالات تسوية سوريّة- تركية، ونكتفي هنا بردود الأفعال والتصريحات الرسمية من بعض الدول المعنية، وبعض الأطراف السوريّة. كما سنكتفي هنا بفترة زمنية محدودة لبضعة شهور ماضية، بالرغم من أنه كانت هنالك تصريحات ربما أقل وضوحاً خلال السنوات الماضية، عندما لم تكن بعد الظروف الإقليمية والدولية، وربما حتى المحلية، جاهزةً بما فيه الكفاية لطرح هذا الموضوع بالشكل الأوضح الذي رأيناه في الأشهر الأخيرة.

أحد أول التصريحات الواضحة حول الموضوع كان لوزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، خلال زيارة له إلى دمشق مطلع تموز الماضي، حيث قال: «إنّ إيران تتفهم المخاوف التركية، ولكنها تعارض أي عمل عسكري في سورية... نحاول حلّ سوء الفهم بين سورية وتركيا عبر الطرق الدبلوماسية والحوار».

كما كان للجانب الروسي عدد من التصريحات حول الموضوع خلال هذه الفترة، منها ما جاء في مؤتمر صحفي مشترك في آب الماضي بين وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ونظيره السوري، فيصل المقداد، في موسكو. آنذاك أشار لافروف إلى أن روسيا تعمل منذ انطلاق مسار أستانا على أن تكون العلاقات طبيعية بين سورية وتركيا، وقال حول أهمية دور ضامني أستانا أن «روسيا وتركيا وإيران هم الضامنون لهذه العملية. وسورية دولة مشاركة في شكل وفود موالية للحكومة ومعارضة. وممثلو دمشق وأنقرة يجتمعون على هامش الاجتماعات الدولية الخاصة بسورية... والعملية تهدف لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في صيغة أستانا»، إضافة لقوله بشكل صريح: إن روسيا «تسعى منذ سنوات» لحل مسألة العلاقات بين سورية وتركيا.

كما كان لوزير الخارجية الروسي تصريحات أخرى حول الموضوع في مؤتمر صحفي آخر له قبل عدة أيام، حيث قال: «رغم كل حساسية موقف دمشق من الوجود التركي، فإن هذا الوجود وإنشاء ثلاثية أستانا تم قبوله كانعكاس للواقع، وانعكاس لضرورة الانخراط في حوار عملي. وفي هذه الثلاثية تم تحقيق العديد من الاتفاقات في أطر مختلفة، بما فيها بين روسيا وتركيا بموافقة القيادة السورية... سنقوم بالعمل بكل قوة كي لا تحدث أية تطاولات على وحدة الأراضي السورية. هذا بالمناسبة هو موقف ثلاثي أستانا... وفي سياق هذا الفهم وهذه الاتفاقات نحن مهتمون بأنّه وعلى أساس اتفاقية أضنة، التي ما تزال سارية المفعول بين سورية وتركيا، أن يتمكن هذان البلدان من استئناف الحوار- وعلى ما يبدو أن الظروف قد نضجت بهذا الاتجاه- لحل قضايا محددة متعلقة بتوفير الأمن على الحدود، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الشرعية لتركيا، والتي كانت سورية ومنذ عهد حافظ الأسد قد اعترفت بها والآن أيضاً تعترف».

كما كان لدى الجانب التركي عدد من التصريحات حول الموضوع خلال الشهور الماضية، تصب تقريباً كلها في الاتجاه ذاته. بدأت هذه التصريحات بالظهور على الإعلام، ومن مصادر رسمية بشكل أوضح منذ شهر آب الماضي، عندما ورد في مقالة في صحيفة الأناضول التركية: أن وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، قال خلال مؤتمر صحفي عقده في 11 آب: إنه «أجرى محادثة قصيرة مع وزير خارجية النظام السوري فيصل المقداد، على هامش اجتماع حركة عدم الانحياز الذي عقد في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي». وأضاف تشاووش أوغلو: «أكدت أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة هو الحل السياسي، والقضاء على الإرهابيين دون أي تمييز بينهم، وتحقيق اتفاق بين النظام والمعارضة، وتركيا تدعم هذه الخطوات... علينا تحقيق اتفاق بين المعارضة والنظام في سورية بطريقة ما، وإلا فلن يكون هناك سلام دائم». وأضاف تشاووش أوغلو «الجانب الروسي أبدى رغبته منذ فترة طويلة في عقد لقاءات بين الجانبين التركي والسوري، والرئيس بوتين سعى للقاء بين أردوغان والأسد، لكن الرئيس أردوغان قال له: إن اللقاءات الجارية بين أجهزة الاستخبارات ستكون مفيدة... أجهزة الاستخبارات كانت تتواصل فيما بينها، والآن عاد هذا التواصل مجدداً بعد فترة من الانقطاع، وخلال هذه اللقاءات يتم تناول مواضيع مهمة».

إحراز أي تقدم في تحسين العلاقات السوريّة- التركية يعني بالضرورة تضييق هامش اللعب للأمريكي في سورية وفي الملف السوري

لاحقاً، في شهر آب، ورد في مقالة أخرى في صحيفة الأناضول التركية على لسان الرئيس التركي قوله: «يتوجب علينا الإقدام على خطوات متقدمة مع سورية، يمكننا من خلالها إفساد العديد من المخططات في هذه المنطقة... لماذا نستضيف هذا العدد من اللاجئين، هل لكي نظل في حالة حرب باستمرار مع النظام «السوري»؟ لا، بل بسبب روابطنا مع الشعب السوري، ولاسيما من حيث قيم العقيدة، والمرحلة المقبلة ربما ستحمل الخير أكثر». وأضاف، أن الحوار السياسي أو الدبلوماسي لا يمكن التخلي عنهما تماماً بين الدول، و«يمكن أن تتم مثل هذه الحوارات في أي وقت ويجب أن تتم... يتوجب عدم قطع العلاقة حتى لو كانت بمستوى خيط رفيع، لأنها تلزم يوماً ما».

أما على ضفة الأطراف السورية، فمتشددو المعارضة والنظام، وكما هو معتاد، ورغم تناقضهما الظاهري، إلا أنّ مواقفهم من هذه المسألة كانت متشابهة في جوهرها؛ حيث كانت رافضة لاحتمالات أو مقترحات مصالحة سوريّة- تركية. من جهة، رفضت الأطراف المتشددة في المعارضة الموضوع رفضاً قاطعاً، معتبرة أن «فكرة المصالحة مع الأسد مرفوضة ومستحيلة التطبيق» وأن «الدعوة للمصالحة مع نظام الأسد تعني المصالحة مع أكبر إرهاب في المنطقة، وتُناقض كل القرارات الدولية التي صدرت بهذا الشأن». وفي الجهة

لماذا من مصلحتنا كسوريين الدفع نحو الوصول إلى «تسوية»؟

الأخرى، كان لدى متشددي النظام موقفٌ أفضل ما يمكن أن يُقال عنه إنه معيق، وذلك حسب ما ظهر من تصريحات رسمية ومن طريقة تعاطي الإعلام الرسمي السوري وشبه الرسمي. وكذلك الأمر مع «مسد»، التي بالرغم من أن التوجه نحو حوار بين دمشق وأنقرة من المتوقع أن ينتج بشكل طبيعي تضاؤل أو حتى تلاشي فرص حصول عملية عسكرية تركية، إلا أن مواقف مسد كانت أيضاً ضد أية مصالحة سوريّة- تركية معتبرة أن «التطبيع التركي مع النظام السوري لن يجلب السلام، بل سيعمّق الأزمة».

ما هي أهم تداعيات تسوية سوريّة- تركية؟

ناقشت قاسيون، وبالأخص خلال الأشهر الماضية، أبعاد أيّة مصالحة بين دمشق وأنقرة، وسوف نراجعها هنا بشكل مكثّف، ونضيف إليها بعض التفاصيل الضرورية، وهو ما يمكن أن يسلط الضوء أيضاً على الآثار المحتملة المترتبة عليها، والدور الذي يمكن أن تلعبه في إطار الحل للخروج من الأزمة السورية، بما في ذلك الحل السياسي الشامل من خلال التطبيق الكامل للقرار 2254.

تقليل قدرة الأمريكي على التخريب:

إحراز أي تقدم في تحسين العلاقات السوريّة- التركية يعني بالضرورة تضييق هامش اللعب للأمريكي في سورية وفي الملف السوري، أي تسهيل إخراج الأمريكي من سورية سياسياً وعسكرياً، لأن ذلك سيغير الموازين السياسية وعلى الأرض، عبر تقليص التناقضات التي يلعب الأمريكي عليها لتمديد بقائه في سورية. ومن الجدير بالذكر هنا، أن التصريحات التركية حول الموضوع وبشكل عام باتت تتطرق وبشكل أكبر إلى الدور السلبي الذي تلعبه أمريكا في إعاقة الحل في سورية.

تقليص دور المجموعة المصغرة الغربية:

منذ أن تمت إضافة تركيا إلى المجموعة المصغرة الغربية، والتي باتت تشمل دولاً عربية أيضاً، فإنّ هذا أعطى الغرب القدرة على استغلال وجود تركيا في المجموعة المصغرة، وفي الوقت ذاته في مجموعة أستانا، لضمان ألا يكون هناك قدر كاف من التوافق مع تركيا، واستخدام ذلك مدخلاً للتدخل المستمر واستخدام الاستقطاب بين المجموعتين، لمنع أي تقدم في الحل السياسي. ما يمكن أن يقلص من قدرة المجموعة الغربية، حتى في شكلها الحالي، على التأثير في الملف السوري لدرجة تعطيل الحل، هو حصول تقاربات أكبر بين مجموعة أستانا والدول غير الغربية في المجموعة المصغرة. وهذا جارٍ إلى حد كبير، حيث إن العلاقات الروسية مع الدول العربية الأساسية هي في تحسن مستمر، كما أن هناك درجة من الحوار بين السعودية وإيران مدعومة بوساطة روسية وصينية، وملامح بدء تحسن العلاقات التركية مع بعض الدول العربية التي كانت قد انقطعت سابقاً، وكل هذا يمكن أن يصب في استبعاد المجموعة الغربية أو تقليل تأثيرها في الملف السوري، وتعطيل إحراز أي تقدم فيه. ولكن هذا الاستبعاد لا يمكن أن يصل إلى درجة متقدمة بحيث يبدأ المنحنى بالذهاب في الاتجاه الإيجابي دون تسوية سورية- تركية، تشكل حلقة وصل أساسية في البدء بالتقدم الإيجابي نحو الحل، من خلال تقليص هوامش التخريب للغرب وأمريكا.

نظرياً على الأقل فإنّ نصف أزمة اللاجئين يمكن تقريب حلها بشكل فعلي عبر تسوية سوريّة- تركية والتي يمكن أن تجري بالتوازي مع السير في الحل

إنهاء التهديدات المستمرة بعمليات عسكرية في الشمال:

يعيش الشمال السوري حالة توتر مستمرة ناتجة عن الوجود الدائم للتهديدات بعمليات عسكرية تركية، ولذلك الأولوية هي منع اجتياح بري جديد، وضمان إزالة هذا التهديد المستمر. العمل باتجاه تسوية سوريّة- تركية يمكن أن تكون عاملاً أساسياً في تحقيق ذلك، حيث يمكن أن تتضمن التسوية تسليم الحدود لعناصر حرس حدود سوريين، وهذا يجب أن ترافقه جهود على المستوى السوري الداخلي في إطار الحوار بين القوى السورية، وتوزيع الأدوار فيما بينها، للوصول إلى غاية استعادة وحدة البلاد وسيادتها، بالتوازي مع حفظ كرامات الناس وإقرار حقوقهم.

زيادة فرص حل المشاكل في الشمال الغربي:

إنّ وقف إطلاق النار القائم على أساس تفاهمات أستانا ومناطق خفض التصعيد، قد أثبتت الأيام هشاشته وقابليته للانهيار في حال لم يتم حل الأمور العالقة التي يستخدمها البعض كذريعة لخرق وقف النار من فترة إلى أخرى، وبينها الأمور العالقة في الشمال الغربي، بما في ذلك عدم تحقق فتح الطريق الدولي M4 وإنهاء وجود جبهة النصرة حتى الآن. هذا قد يكون ضمن قائمة الأمور الأشد تعقيداً، ولكن أية تسوية بين دمشق وأنقرة سيكون لها بالتأكيد تأثير إيجابي على وضع الشمال الغربي، وسترفع إمكانية حل الموضوع بشكل كامل وبسرعة معقولة.

إنهاء التدويل الكارثي لملف الشمال الشرقي:

يستمر الاستثمار الغربي وبالأخص الأمريكي في القضية الكردية ليس في سورية، بل في المنطقة بأسرها، في كل البلاد التي يوجد فيها الكرد، ولطالما تم استخدام استمرار عدم حل القضية الكردية بشكل عادل كذريعة للتدخل الغربي والأمريكي، وتحويل القضية إلى نقطة صراع إقليمي ودولي، واستخدامها كلغم دائم يمكن استخدامه لزعزعة المنطقة متى شاء الغرب ذلك. في المقابل، فإن أية تسوية سوريّة- تركية، متوازية مع حوار وتفاهمات داخلية حقيقية، يمكن أن تنهي قدرة الغرب على استخدام هذا الملف، حيث يمكن أن تتغير طبيعة هذه المشكلة بشكل حقيقي لتأخذ بعدها الطبيعي كأحد أجزاء المشكلة الداخلية السورية، وعلى الطاولة ضمن مجموعة المشاكل التي يمكن ويجب حلها من خلال الحل السياسي. لذلك فإنّ تسوية سورية تركية يمكنها بهذا المعنى أن تقلص درجة التدويل الحاصل، ولكن فقط إذا جاءت بالتوازي مع البدء بحوار سوري- سوري حقيقي على أساس 2254.

كسر الحصار والبدء بمعالجة أهم المشاكل الاقتصادية:

بنظرة سريعة إلى دول الجوار وإمكانية الاعتماد عليها لكسر الحصار المفروض على سورية، يمكن الاستنتاج أن الحدود السورية- التركية تكاد تكون الوحيدة القادرة على تحقيق هذه المهمة. وكانت قد تطرقت قاسيون إلى هذا الموضوع سابقاً في افتتاحية قاسيون 1083. ما يجعل الحدود التركية الأكثر أهمية اليوم للعب هذا الدور عدة أمور منها: أن دول الجوار الأخرى غير قادرة على تأدية ذلك الدور. بدءاً من لبنان، حيث الوضع الاقتصادي كارثي ويخضع لبعض العقوبات ومهدد بعقوبات إضافية، والحدود اللبنانية- السورية لا يمكن الاعتماد عليها لكسر حصار بلد بحجم سورية؛ العراق كذلك يعاني من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية أقل ما يمكن القول عنها أنها كارثية، ناهيك عن أن التأثير الأمريكي هناك كاف لتقويض أية قدرة لكسر الحصار عبرها؛ أما الأردن، بالمعنى الاقتصادي وطول حدودها مع سورية وإنْ كان قد يجعلها قادرة

جزئياً فقط على كسر الحصار، ولكن سياسياً وحتى عسكرياً خلال السنوات العشر الماضية وصولاً للمبادرات الأردنية «تطرقت قاسيون إلى بعضها هنا وهنا» وغيرها من الأدوار التي لعبتها وتلعبها الأردن، فهي حكماً تدور في الفلك الغربي، لذلك لا يمكن أن تكون باباً لكسر الحصار على سورية. لذلك تبقى الحدود السورية- التركية والتي تمتد لأكثر من 900 كم، الباب الأساسي نظرياً لكسر الحصار، بما في ذلك كسر حصار المحروقات وحل أزمة الكهرباء، حيث حتى إذا كان هناك جهة تريد مدّ سورية بالمحروقات وعلى افتراض أنه لا يوجد فساد، فالطرق البحرية وفي ظل حجم التوتر الدولي القائم هي طرق شديدة التعقيد وذات تكلفة عالية، ما يجعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات، ولكن حدوداً برية بحجم الحدود مع تركيا والتي هي الأخرى لديها وصول أفضل مع دول، مثل: روسيا وإيران والصين والهند، تشكل المنفذ الوحيد العملي لكسر الحصار، وبالأخص المحروقات والغاز والكهرباء، ما يمكن أن يكون نقطة بداية لإعادة نفخ بعض الحياة في الاقتصاد المتهالك.

البدء بحل موضوع اللاجئين:

وفق الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، هناك ما يقارب 6,8 مليون لاجئ سوري في العالم، أكثر من نصفهم- 3,57 مليون- في تركيا. وبالتالي نظرياً على الأقل، فإنّ نصف أزمة اللاجئين يمكن تقريب حلها بشكل فعلي عبر تسوية سوريّة- تركية، والتي يمكن أن تجري بالتوازي مع السير في الحل، ما يعني التمهيد لحل الجزء الأكبر من موضوع اللاجئين. والحقيقة، أنّ الوزن النسبي لتركيا في موضوع اللاجئين هو أكبر حتى من النصف، لأنّ احتمالية عودة اللاجئين في دول الجوار بشكل أسرع أعلى بكثير من احتمالية عودتهم من أطراف العالم الأخرى، وعودة هذا العدد الكبير من تركيا، أو جزء مهم منه، يعني أيضاً فرصة لحل مشكلة التجريف البشري الهائل بالكوادر والكفاءات في سورية، والتي لا يمكن دون حلها الحديث عن أية إعادة إعمار أو أية إمكانية حقيقية لعودة سورية للحياة.

وضع أساسات صلبة لاقتصاد المرحلة التالية:

الاقتصاد السوري سيحتاج بكل تأكيد إلى وقت غير قصير للتعافي الحقيقي، ولكن في المرحلة المباشرة ما بعد الأزمة، أي ما يتعلق بالتعافي المبكر وإعادة الإعمار، يجب وضع أساساته بشكل صحيح لأن ذلك ستكون له تداعيات مهمة خلال فترة ما بعد الأزمة ولاحقاً. التعافي المبكر وهو مرتبط بالجهود الهادفة لتقليل تأثيرات الأزمة بالمعنى الإنساني إلى حين الوصول إلى حل نهائي لها، وإعادة الإعمار والتي ستكون فعلياً التجسيد للنموذج الاقتصادي الاجتماعي في سورية ما بعد الحل. هنا يجب أخذ التجارب التاريخية بعين الاعتبار، والتي أثبتت أن كل تجارب إعادة الإعمار التي كانت مرتبطة بالغرب- بشكل أساسي، من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- كانت فاشلة، وعملياً لم تكن هنالك إعادة إعمار، بل إنها فتحت المجال لتكوين بنية سياسية ناهبة ومرتبطة بالغرب سياسياً واقتصادياً، نتج عنها بلدان لديها ديون غير قابلة للسداد، ولذلك خاضعة وتابعة سياسياً واقتصادياً للغرب، وتحولت عمليات إعادة الإعمار الفاشلة إلى أساس لانفجارات أسوأ من الانفجارات الأولى التي أدخلتها أساساً في أزماتها «يمكن تنزيل الملف الكامل هنا لدراسة في قاسيون حول تجارب مختلفة لإعادة الإعمار». لذلك التفكير بالنموذج والمنطق السياسي والاقتصادي للتعافي المبكر وإعادة الإعمار في سورية، هو مسألة مفتاحية ليس فقط في إيقاف الأزمة وإعادة الإعمار، ولكن لمنع زرع الألغام القابلة للانفجار لاحقاً. من هذا المنطلق، فإن الخيار الغربي ليس صائباً، وإنما ما يمكن أن يكون الأفضل لسورية ضمن التوازن الدولي اليوم هو التوجه شرقاً، حيث ينبغي أخذ الأمور بحركتها ووضعها اللاحق والتي تشير إلى أن منظومات صاعدة، مثل: بريكس وشانغهاي، ضمن نظام مالي عالمي جديد ونظام سياسي عالمي جديد سيسمح لدول مثل سورية، ومن خلال استثمار هذه الفرصة التاريخية لإنهاء التبعية الاقتصادية للغرب، والنهوض بالبنية التحتية في البلد، للوصول إلى استقلال حقيقي اقتصادي وبالتالي سياسي. هذا بالطبع يعني ضمناً فك الارتباط بعملات، مثل: الدولار واليورو، وإنهاء التبعية لها، وبالتالي تتحول عقوبات الغرب إلى أدوات لعزله هو بدل أن يكون العكس. بكلام آخر وفي سياق الموضوع الأساسي، يمكن أن تكون تسوية العلاقات السوريّة- التركية بالمعنى السياسي، وبالتالي الاقتصادي، قناةً تسمح لسورية أن تنخرط في عملية الاستفادة الفعلية من الوضع الدولي الجديد الذي يتكون، ومن المهم هنا التذكير، أن تركيا لها دور مهم في هذا السياق، إذ ليس مصادفة تحولها إلى مركز إقليمي ولحد كبير دولي في توزيع الغاز، والذي يربطه البعض بتداعيات أوكرانيا، ولكن الحقيقة أن حصوله بالشكل الذي يحصل فيه الآن، يبدو كما لو كان جزءاً عضوياً من المشروع الأوراسي الأوسع، وأزمة أوكرانيا لم تفعل سوى أنها سرعت حدوثه...

فرص أفضل لحل مشكلة المياه:

إحدى أكبر المشاكل التي تواجهها سورية مع تركيا، تاريخياً، ولكن بدرجة أعلى خلال السنوات الماضية، مرتبطة بموضوع السدود على نهري الفرات ودجلة، وخلال سنوات الأزمة، سمح الوضع لتركيا بالعمل باتجاه تأزيم موضوع المياه بشكل أكبر، وباتجاه سرقة وقحة لحقوق سورية المائية. من الطبيعي أن أية تسوية سياسية بين دمشق وأنقرة تعني: أن هناك فرصة أفضل بكثير للاستناد إلى الاتفاقات التاريخية بين البلدين، والاتفاقات الدولية، ليعود الوضع طبيعياً فيما يخص سورية كدولة مرور لهذين النهرين. ومن الطبيعي عندما تكون هنالك تناقضات بين الدول في قضايا من هذا النوع، فالحل يكون إما بالحرب أو بالتفاوض والحوار، وبشكل عام، ولكن بالتحديد في الوضع السوري اليوم، فإن الحرب خيار غير عملي وغير منطقي فيما يتعلق بهذه المشكلة، ولدينا كسوريين فرصة مهمة عبر تقاطع مصالح واسع مع دول لها مصلحة في إنهاء التوترات في منطقتنا «بالذات لأنها جزء حيوي من مشروعها العالمي- طريق الحرير والأوراسي» أنْ نمتلك أوراقاً قوية في التفاوض مع تركيا حول حقوقنا المائية، دون حرب.

التسوية وليس التطبيع:

أي تسوية سوريّة- تركية في إطار جهود أستانا ستهدف بالضرورة إلى إنهاء إحداثيات التدمير، وبما يصب في حل سياسي لا يقوم على نزع شرعية أي طرف من الأطراف السورية الأساسية، سواء من النظام أو المعارضة، بل الاعتراف بها، ما يعني اعترافها ببعضها وجلوسها إلى طاولة المفاوضات المباشرة التي لا تخضع للضغوطات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، أي لا تخضع للابتزاز الغربي، ما يعزز ويسرّع الوصول إلى التطبيق الكامل للقرار 2254. هذا بالضرورة يعني: العمل بالضد من المشاريع الغربية/الصهيونية، التي تستخدم هي نفسها شعارات «خطوة مقابل خطوة» و«التطبيع» ولكن في إطار معاكس تماماً «يمكن هنا العودة إلى مادة نشرتها قاسيون بعنوان: تطبيع العلاقات مع سورية: شعار واحد ومضمونان متناقضان».

التهيئة لمشروع يخدم سورية والمنطقة ويضمن الاستقرار:

المنطقة ككل، يتصارع فيها مشروعان بشكل واضح وعلني على الأقل بما يخص خطوط الطاقة ووضع المياه. المشروع الأول: هو مشروع غربي، وأوضح وأوقح تعبير عنه هو المشروع الصهيوني الذي عبّر عنه بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» والذي وفقه يتم تحويل «إسرائيل» إلى مركز في المنطقة على كافة المستويات، الاقتصادية والتنموية والطاقية وحتى الثقافية، ما يدفع إلى ربط كل دول المنطقة بالكيان. وكان إحدى تجليات أو محاولات إحداثه من خلال خط الغاز العربي «ناقش مركز دراسات قاسيون مطولاً هذا الملف وعالجه من زوايا عديدة، ويمكن تنزيل الملف الكامل عبر الرابط». بالمقابل، هناك مشروع آخر، وهو المشروع الأوراسي- الحزام والطريق، والذي من صالحه أن تكون هذه المنطقة مستقرة سياسياً لتكون قادرة على أن تكون جزءاً أساسياً للوصل بين آسيا وأوروبا، الأمر الذي يتطلب إمدادات طاقة ثابتة مستقرة، وخطوط مواصلات متطورة وحديثة، بطاقة عالية وبنية تحتية متطورة في مختلف المجالات، وليس من محض الصدفة كما أشرنا أعلاه أن تتحول تركيا لمركز توزيع الغاز الروسي، لأن تواجد مركز توزيع غاز في مكان مثل تركيا مع تطور طبيعة العلاقات وتطور الاستدارة التركية هو تطور طبيعي بالنسبة للصين والهند وروسيا. بالنظر إلى هذين المشروعين، يمكن رؤية أن مصلحة الشعب السوري، ليست بطبيعة الحال مع «إسرائيل» والمشروع المرتبط بها، بل مع المشروع الآخر الذي يهدف إلى تحقيق استقرار سياسي، ما يعني استقراراً واستقلالاً اقتصادياً... الانخراط في هذا المشروع يتطلب بالضرورة حدوث تسوية سوريّة- تركية.

يمكن أن تكون تسوية العلاقات السوريّة- التركية بالمعنى السياسي وبالتالي الاقتصادي قناةً تسمح لسورية أن تنخرط في عملية الاستفادة الفعلية من الوضع الدولي الجديد

خلاصة:

نتيجة كل ما سبق، يمكن الاستنتاج أنه من الواضح أن تسوية بين سورية وتركيا، باتت ضرورية للدفع الفعلي باتجاه إنهاء الكارثة السورية والبدء الحقيقي بالحل السياسي الشامل وفق القرار 2254، وذلك لأن هذه التسوية:

تقلّص إلى حد كبير من إمكانيات المجموعة المصغرة الغربية في إعاقة الحل السياسي السوري.

تقلّص قدرة الغرب وبالأخص أمريكا على التأثير التدميري على سورية من خلال العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي.

تقلّل إمكانيات التخريب الأمني والعسكري عبر ملفات الشمال الغربي والشمال الشرقي.

تسمح باستكمال تهيئة الحاضن الإقليمي والدولي المناسب وصاحب المصلحة بتحقيق الحل في سورية، أي أستانا والصين والهند والدول العربية الأساسية.

تفتح الباب أمام بناء نموذج اقتصادي جديد في سورية يتميز بإنهاء التبعية الاقتصادية، وبالتالي السياسية، وتطوير القاعدة المادية الحقيقية للنمو الحقيقي اللاحق.

■ روابط ذات صلة

«حول «سوء الفهم» بين سورية وتركيا؟!»، 3 تموز 2022

«افتتاحية قاسيون 1080: قمتا طهران وجدة وولادة عالم جديد!»، 24 تموز 2022

«افتتاحية قاسيون 1083: سورية تركيا إلى أين؟»، 14 آب 2022

«حول تصريحات وزير الخارجية التركي»، 14 آب 2022

«ما الذي ستعنيه عودة العلاقات السورية-التركية؟ وبأي شكل وعلى أي أسس ستعود؟»، 21 آب 2022

«ما هو موقع الشمال الشرقي السوري ضمن التقارب السوري-التركي المحتمل؟»، 22 آب 2022

«ماذا قال لافروف اليوم عن المساعي الروسية بخصوص العلاقات السورية-التركية؟»، 23 آب 2022

«ما هو السبيل لطرد الأمريكان من سورية، بأسرع وقت، وبأقل الخسائر؟»، 27 آب 2022

«تطبيع العلاقات مع سورية»: شعار واحد ومضمونان متناقضان»، 5 أيلول 2022

«افتتاحية قاسيون 1087: ظروف الحل تنضج...»، 11 أيلول 2022

«الاهتمام الأمريكي» بسورية... نذير شؤم، ولكن بشارة أيضاً!»، 3 تشرين الأول 2022

«خمسة مشاريع «أمريكية-صهيونية» في منطقتنا... العصا عصا... والجزرة أيضاً عصا!»، 9 تشرين الأول 2022

«افتتاحية قاسيون 1093: نزع فتيل أي انفجار محتمل!»، 23 تشرين الأول 2022

«افتتاحية قاسيون 1097: حان «وقت الحل»!»، 20 تشرين الثاني 2022

«أين وصل حلّ «سوء الفهم» السوري-التركي؟ وما تأثير تفجير إسطنبول وغارات تركيا؟»، 20 تشرين الثاني 2022

«أبرز ما جاء في بيان ثلاثي «أستانا» للدول الضامنة لتسوية الأزمة السورية»، 23 تشرين الثاني 2022

«افتتاحية قاسيون 1098: منع العدوان مسؤولية السوريين!»، 27 تشرين الثاني 2022

«ما هو المطلوب لمنع اجتياح عسكري تركي جديد؟»، 27 تشرين الثاني 2022

«افتتاحية قاسيون 1099: ماذا يريد السوريون؟»، 4 كانون الأول 2022

«النص الأصلي لتصريحات لافروف يوم أمس»، 8 كانون الأول 2022

الدرس السوري من «اعترافات» ميركل!

خلال الأيام القليلة الماضية، تحوّلت المقابلة التي أجرتها صحيفة «تسايت Zeit» الألمانية مع المستشارة السابقة أنجيلا ميركل يوم السابع من الجاري، إلى بؤرةٍ للاهتمام التحليلي والسياسي حول العالم، بما يخص الوضع الراهن في أوكرانيا وجذوره عبر عقد من الزمن. ولكنّ ما يهمنا بشكلٍ مباشر في هذا الخصوص، هو الدروس التي يمكن أن نتعلمها كسوريين من «اعترافات» ميركل، خاصةً أنّ الصراع في سورية وعليها، هو في أحد جوانبه، إحدى النقاط الساخنة للصراع الدولي بين الجهتين نفسهما اللتان تتصارعان في أوكرانيا؛ ولذا فمن المنطقي، ورغم عدم التطابق بين الحالتين، أن فهم آليات إدارة الصراع في أوكرانيا من شأنه، إلقاء ضوء كاشف على آليات الصراع في سورية أيضاً.

■ المحرر السياسي

بماذا «اعترفت» ميركل؟

أمورٌ كثيرة كشفتها ميركل في المقابلة المشار إليها، ولكن أكثر ما استقطب الأضواء هو قولها: «اتفاقية مينسك لعام 2014 كانت محاولة لإعطاء أوكرانيا الوقت... وقد استغلت هذا الوقت لتصبح أقوى كما ترونها الآن. أوكرانيا 2014–2015 ليست أوكرانيا اليوم»!

يعتبر كثيرون أنّ ميركل– كشخصية قيادية أوروبية– هي من آخر أجيال القيادات الأوروبية التي أبدت قدراً من الاستقلال النسبي عن الولايات المتحدة، مقارنة بما تظهره القيادات الراهنة من تبعية كاملة للأمريكي. وتم الاستناد بشكل أساسي إلى خط نورد ستريم 2 في بناء مثل هذا التقييم.

ولكن هذه المقابلة ككل، بما فيها ما قيل حول نورد ستريم2، تكشف أنّ هذه الاستقلالية المدّعاة كانت هي نفسها جزءاً من مخطط «منح وقت إضافي» لأوكرانيا ولألمانيا ولأوروبا ككل، تجهيزاً للمعركة التي وفقاً للرأي الغربي لا مفر منها ولا بديل عنها.

بالعودة إلى اعتراف ميركل حول اتفاقيات مينسك، فإنّه يكشف أنّ الأوروبيين والغربيين، كانوا كاذبين على طول الخط بما يخص محاولة الوصول إلى اتفاق حقيقي في أوكرانيا ومع روسيا، وهذا يفسر غض النظر الذي مارسوه عن إجراءات الحكومة الأوكرانية طوال ثماني سنوات، بما في ذلك الأعمال الإجرامية المادية والثقافية اتجاه ذوي الأصول الروسية في أوكرانيا.

رسمة واحدة

ليس من الصعب مقارنة اتفاقيات مينسك والموقف الغربي الحقيقي منها، الذي كشفته ميركل، بالقرار الدولي 2254 بما يخص سورية؛ كان من «فضائل» وقاحة المبعوث الأمريكي السابق جيمس جيفري أنه قال للعالم صراحة: إنّ هدف الولايات المتحدة في سورية هو تحويلها إلى مستنقع للروس، وأنّ رأي الولايات المتحدة هو أنّ «الجمود هو الاستقرار»، وهو ما عاد لتأكيده في حوارٍ أجراه معه صنوه في الوقاحة وزميله جويل ريبورن قبل قرابة ثلاثة أسابيع.

وإذا كان الموقف الأمريكي شديد الوضوح لكل من يتقصى الحقيقة، فإنّ الموقف الأوروبي قد جرت تغطيته بأكوام من الادعاءات الإنسانية، باعتبار أنّ «أوروبا هي منارة حقوق الإنسان»؛ فتم تصوير الموقف الأوروبي باعتباره مستقلاً نسبياً عن الموقف الأمريكي، حتى في مسألة العقوبات ونوعيتها وشدتها، وتمّ تصوير الموقف السياسي الأوروبي باعتباره حريصاً على الوصول إلى الحل السياسي فعلاً وعلى الوصول لتطبيق القرار 2254.

وهذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها هذا النوع من توزيع الأدوار بين أوروبا والولايات المتحدة؛ يمكن أن نستحضر في هذا السياق التمايز الشكلي بين أوروبا والولايات المتحدة الذي جرى ترويجه مطلع هذا القرن بما يخص القضية الفلسطينية. فحين بات من المستحيل تصوير الولايات المتحدة نفسها وسيطاً حيادياً في الصراع، دفعت أوروبا لتحاول لعب هذا الدور... والأنكى أنّ البعض قد صدّق هذا الأمر، أو ادعى تصديقه لغايات باتت واضحة بعد كل هذه السنوات... ومثال الموقف من الغزو الأمريكي للعراق هو الآخر مثال واضح على توزيع الأدوار الذي جرى بين الطرفين، والذي ادعى فيه الأوروبيون رفضهم، ومن ثم تبين بالمعنى العملي أنهم كانوا أحد أهم المستفيدين والمشاركين في الاحتلال.

الاستنتاج الأهم هو أنّ الغرب بأسره، أمريكا وأوروبا وكل من يتبع لهما ليس معنياً بتطبيق القرار 2254 كما هو شأنه مع اتفاقات مينسك

الاستنتاجات

وإذاً، فالاستنتاج الأول الذي لا مفر من التعامل معه ومواجهته، هو أنّ سياسات أوروبا ودولها الأساسية اتجاه سورية، هي اشتقاق وتابع للسياسات الأمريكية، وأيّ استقلال نسبي يجري تصويره لنا ليس أكثر من توزيعٍ للأدوار ضمن فريق واحد.

وأما الاستنتاج الثاني، والذي ربما يكون أكثر أهمية، هو أنّ الغرب بأسره، أمريكا وأوروبا وكل من يتبع لهما، ليس معنياً بتطبيق القرار 2254، كما هو شأنه مع اتفاقات مينسك، وتالياً ليس معنياً بدفع سورية نحو الاستقرار ونحو الحل، بل معنيٌ بإبقائها ساحة دمار وصراع واستنزاف للخصوم الاستراتيجيين... وإحدى أدوات ذلك الاستنزاف هي حشر أنفه في الحل لا لدفعه قدماً بل لمنعه من التقدم.

وإذا كان المخرج الموضوعي من الأزمة السورية رغم ذلك ما يزال محصوراً بالقرار 2254 نفسه، وبالحل السياسي الشامل عبره، فالاستنتاج الإضافي الذي لا بد منه هو: أنّ تطبيق ذلك القرار ينبغي أن ينبع من تقاطع بين إرادتين: إرادة الغالبية العظمى من السوريين، وإرادة الدول التي لها مصلحة حيوية ووجودية في إنهاء استنزافها في سورية وإنهاء تهديدها في سورية. هذه الدول هي وضوحاً، دول مسار أستانا، مضافاً إليها الصين والدول العربية الأساسية. كل هذه الدول لها مصلحة مشتركة في الانتقال نحو نظام عالمي جديد، ونحو تفعيل على أوسع نطاق لمشروع الحزام والطريق والمشروع الأوراسي، اللذان يضمنان لها إنهاء عمليات نهبها وابتزازها من جانب الغرب عبر التبادل اللامتكافئ. ولها بالتأكيد مصلحة مشتركة في الاستقرار السياسي في المنطقة بأسرها، والذي لا يمكن الوصول إليه طالما الأمور مشتعلة في نقطة مفتاحية من الخارطة الجيوسياسية الحيوية لهذه الدول، أي في سورية...

هذا كلّه، يزيد من وضوح أهمية مسار أستانا كحامل للحل السياسي في سورية، ومعه الصين والدول العربية الأساسية، بل ويوضح بالذات المعنى العميق والأهمية الكبرى للدفع سريعاً باتجاه تسوية العلاقات السورية التركية...

ليست أزمة مواصلات فقط!

تفاقمت أزمة المواصلات خلال الفترة الأخيرة بشكل كبير، وتزايدت معها معاناة المواطنين بشكل أكبر، فالازدحام في مراكز الانطلاق وتجمع السرافيس أصبح أكثر كثافة، وانتشار المواطنين على مسارات خطوط المواصلات تزايد بانتظار أية وسيلة مواصلات تقلهم إلى وجهاتهم المختلفة.

■ سوسن عجيب

فهل الأمر يقتصر على كونه أزمة مواصلات يعاني منها بعض المواطنين فقط، أم أن الانعكاسات السلبية لذلك أكبر وأعمق من ذلك بكثير؟!

أسباب ومبررات رسمية

السبب الرئيسي في أزمة المواصلات كان قلة المشتقات النفطية وتوريداتها، فقد تم تخفيض مخصصات المحافظات منها بحدود 40% رسمياً، وبالتالي انعكس ذلك على مخصصات قطاع النقل والمواصلات فيها طبعاً.

وقد أكد ذلك مدير عام الشركة العامة للنقل الداخلي بدمشق، فقد كشف، عبر صحيفة الوطن، عن: «وجود تخفيض بالمخصصات عن الفترة القليلة الماضية من مادة المازوت، نظراً للظروف الراهنة والحصار الجائر المفروض على سورية، الأمر الذي أدى إلى خفض عدد الرحلات اليومية لتخديم المواطنين خلال الأيام القليلة الماضية، علماً أنه تم إحداث تخفيض على عدد الباصات بحيث لم تعد تعمل بالوتيرة السابقة نفسها المرتبطة بتوفر المادة بالشكل المطلوب».

وأضاف: «إن هذا التخفيض لم يشمل شركة النقل الداخلي فقط وإنما طال تأثيره العديد من القطاعات».

فإذا كان الإجراء الرسمي من قبل شركة النقل الداخلي الحكومية على شكل تخفيض عدد الرحلات اليومية، فكيف الحال مع أصحاب السرافيس الخاصة، وكيف سينعكس ذلك على خدمات المواطنين وأعمالهم ومشاغلهم اليومية؟!

التعطل والتوقف عن العمل

معاناة المواطنين المزمنة مع المواصلات، والتي تفاقمت خلال الفترة القريبة الماضية، لم تقف عند حدود الازدحام والتدافع في مراكز الانطلاق، ولا عند هدر الوقت والجهد على الطرقات، أو على تزايد مستويات الاستغلال عبر رفع التعرفة ارتجالاً من قبل سائقي السرافيس، ولا على التكاليف المرتفعة على البدائل «تكسي او تكسي سرفيس»، مع كوارث ومصائب كل ما سبق طبعاً، بل الأهم من كل ذلك هو تعطل المواطنين عن أعمالهم ومشاغلهم، بل وتوقف بعضهم عن العمل بشكل نهائي، وما لذلك من أثار كارثية، ليس على مستوى معيشة وخدمات المواطنين فقط، بل على مستوى الاقتصاد الوطني بالنتيجة.

فالأزمة ليست محصورة بالموظفين الحكوميين في تأخرهم عن وظائفهم أو تغيبهم عنها، أو الطلاب في تأخرهم عن مدارسهم ومحاضراتهم، أو مراجعي الدوائر الرسمية من المواطنين لإنجاز بعض المعاملات والتأخر بها، رغم شدة المعاناة الناجمة من كل ذلك طبعاً، بل بكل العاملين والمهنيين والحرفيين وأصحاب المحال والورشات والمعامل، الذين تضررت أعمالهم بشكل كبير بسبب تفاقم أزمة المواصلات.

فالكثير من الورشات والمعامل والفعاليات الاقتصادية والخدمية أوقفت عملها بشكل جزئي أو كلي وذلك بسبب تزامن أزمة حوامل الطاقة عموماً «مشتقات نفطية وكهرباء» مع أزمة المواصلات، وبالتالي فقد انعكست الأزمة بتراكبها على العاملين وعلى أصحاب الأعمال وعلى أعمالهم نفسها، على شكل خسارات لا تقف عند حدود فقدان بعض العمال لمصدر رزقهم، بل على أصحاب الأعمال «مهنيين وحرفين وورشات ومعامل» بتوقف أعمالهم، وعلى كل النشاط الاقتصادي والخدمي في البلاد بالنتيجة.

الحلول الحكومية الترقيعية

لم يكن كل ما سبق غريباً عن الرسميين طبعاً، فالحكومة نفسها تبنت حل التوقف والتعطل الجزئي عن العمل بسبب أزمة المشتقات النفطية من خلال الإعلان عن عطلة رسمية ليومي أحد متتاليين، وسيتبعها عطلة رسمية لبقية أيام الأحد حتى نهاية العام، بسبب أعياد الميلاد ورأس السنة، أيضاً بالتوازي مع تخفيض مخصصات وسائل النقل والمواصلات والسيارات الحكومية من المشتقات النفطية، ما يعني وقف العمل والخدمات الحكومية خلال هذه الأيام، بما في ذلك خدمات النافذة الواحدة في دمشق على سبيل المثال!

وآخر ما حرر بهذا الشأن هو ما تم تناقله عبر بعض وسائل الإعلام عن تخفيض مخصصات سيارات منظومة الإسعاف في طرطوس بنسبة 40%، مع ما يعنيه ذلك من احتمالات كارثية على صحة وحياة بعض المواطنين المضطرين لخدمة هذه المنظومة!

فتداعيات أزمة المواصلات بسبب تفاقم أزمة المشتقات النفطية، وبتراكبها معها، وفي ظل استمرار الحلول الترقيعية الرسمية التي تعبر عن تزايد مستويات اللامبالاة والاستهتار الرسميِّين بحق البلاد والعباد، أصبحت أكثر كارثية بما لا يقاس على أعمال ومعيشة وخدمات المواطنين، بل وعلى حياتهم أيضاً، وكذلك على كل الفعاليات الاقتصادية «الإنتاجية والخدمية» على طول البلاد وعرضها!

هل من المؤكد أن المركزي يستطيع تسديد الأجور لسنين؟!

صدر عن مصرف سورية المركزي خبر صحفي بتاريخ 2022/12/10 يقول: «حول ما يتم بثه من إشاعات كاذبة مسمومة على بعض وسائل التواصل الاجتماعي، ينفي مصرف سورية المركزي نفياً قاطعاً ما أشيع حول احتمالية التأخر بتسديد رواتب العاملين في الدولة للشهور القادمة، ويؤكد على توفر السيولة الكافية لسنين، وليس فقط لشهور، كما يطمئن المواطنون بوجود مخزون كافٍ من القطع الأجنبي».

■ سمير علي

لن نخوض في متاهة الإشاعات والردود حيالها، لكن سنقف عند العبارة التي وردت في التصريح أعلاه، حول تأكيد المركزي بتوفر السيولة الكافية لتسديد رواتب العاملين في الدولة لسنين، وليس فقط لشهور!

فمن الواضح، أن ثقة المصرف المركزي بقدرته على الوفاء بالتزامات تسديد رواتب العاملين في الدولة لسنين قادمة، ليست متأتية من الواقع الاقتصادي المتهتك في البلاد!

فالإنتاج في أسوأ حالاته، والليرة بحالة ترد متواصل على مستوى قيمتها الشرائية، ومستويات التضخم بتزايد، ومصادر تمويل الخزينة بتناقص، والدولار في جيوب الناهبين والمضاربين الكبار، ومصادر الطاقة بتراجع، والخدمات مترهلة و..

أي، إن كل ما يمكن الاعتماد عليه على المستوى الاقتصادي قد بات بحالة يرثى لها، وكل ذلك معروف ومدرك رسمياً، بل وتزيده السياسات المتبعة تهتكاً يوماً بعد آخر!

فمن أين للمركزي هذه الثقة؟

دون إطالة، وبكل اختصار، لعل المنبع الأساسي لهذه الثقة هو واقع هزالة الأجور وتدنيها، بالتوازي مع التمسك بسياسات تجميدها، وبالمعنى الاقتصادي بظل الواقع السائد والمكرس وفقاً للمفردات سابقة الذكر، فإن ذلك يعني مزيداً من تآكل هذه الأجور!

فمع مطلع كل يوم، بل مع كل متغير اقتصادي، صغير أو كبير، حتى على مستوى متغيرات الأسعار اللحظية في الأسواق، تخسر الأجور قيمتها، على هزالتها ومحدوديتها، ما يجعلها أكثر هزالة!

المنبع الآخر لثقة المركزي، ربما يتأتى من واقع النزف الجاري على العمالة في الجهات الحكومية، والتي تعتبر سياسات الأجور سببها الرئيسي طبعاً، تضاف إليها سياسات تقنين التعيين والترميم في هذه الوظائف، ما يعني تناقص تعداد أصحاب الأجور في قطاع الدولة عاماً بعد آخر، أي تقلص كتلة الأجور المستحقة شهرياً وسنوياً كنتيجة!

وبحسابات المركزي والحكومة، أصبحت عوامل الثقة أعلاه هامة جداً، بل ويجري التمسك بها وتكريسها، بغض النظر عن آثارها ونتائجها الكارثية، بدليل الاستمرار بنفس السياسات الأجرية وسياسات التعيين، مع غيرها من السياسات التدميرية الأخرى!

فإذا كان المركزي يمتلك كل هذه الثقة على مقدرته بالوفاء بالتزامات الدولة لتسديد أجور العاملين فيها، فلا ثقة لدينا بكل السياسات المطبقة والظالمة التي أوصلت حياتنا ومعاشنا وخدماتنا إلى هذا الواقع من الحضيض والبؤس المعممين!

فمقابل كل ذلك، لا بد من الإشارة إلى هذا الواقع الاقتصادي المتهتك والمتراجع، والذي تزيده السياسات الليبرالية المتبعة تهتكاً، وعلى كافة المستويات، وليس من المستبعد أن تصل فيه الأمور إلى حد عدم التمكن من الوفاء بالتزامات الدولة تجاه أصحاب الأجور، برغم ضآلة كتلة الأجور وتآكلها، فمسيرة هذه السياسات الكارثية لا قاع لها ولموبقاتها!

الفائض البضاعي رسمياً يعني مزيداً من النهب

ناقشت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء خلال اجتماعها بتاريخ 2022/12/5 مذكرة خاصة بالإجراءات المقترح اتخاذها لفتح أسواق تصديرية للفائض من البضائع والسلع والمواد المنتجة محلياً إلى أسواق الدول الصديقة والمقترحات لتلافي الصعوبات بهذا الشأن.

■ مراسل قاسيون

هكذا بدأت رئاسة مجلس الوزراء موافقتها على السماح بتصدير «الفائض» من البضائع والسلع الغذائية، الزراعية منها والصناعية، مع حرصها على تذليل الصعوبات والمعيقات أمام السادة المصدرين من أصحاب الأرباح، وتأكيدها على إتمام هذه العملية بأكثر الأشكال كمالاً ومهنيةً.

توضيح وتصويب لبعض المصطلحات

لن نشكك في معرفة الحكومة وطاقمها الاقتصادي بالمصطلحات الاقتصادية التي يتم تداولها من قبلها، لكن يبدو لا بد من إعادة توضيح الواضحات كي نستنتج بعض الخلاصات!

فالفائض السلعي، بالمعنى المجرد، هو زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي، وبمعناه المشخص هو اكتفاء الاقتصاد الكلي المعني من هذه السلع، مع وجود فائض بضاعي يمكن تصديره واستفادة الدولة المعنية من مردوده.

أي إن الشرط الأساسي للفائض كمضمون هو أن تكتفي الدولة أو المجتمع المعني من السلع المعينة المنتجة، وما يزيد منها يتم تصديره أو مقايضته مع السلع والبضائع التي لا تنتج محلياً. إضافة إلى ذلك لا بد من توفر عامل الاستقرار النسبي على مستوى الأمن الغذائي، وحالة الرواج والانفتاح والرخاء الاقتصادي، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

فهل تتوفر تلك الشروط في حالة الفائض البضاعي المحلي الذي تتحدث عنه الحكومة، وتتخذ القرارات بشأنه؟!

على حساب المزيد من الإفقار والعوز

من الواضح أنه لا تتوفر أي من الشروط والمحددات الأساسية لاعتبار الفائض فائضاً محلياً، بالمعنى الحقيقي والاقتصادي والوطني!

فالسوريون بغالبيتهم المفقرة عاجزون عن تأمين احتياجاتهم الغذائية بحدودها الدنيا، فالحد الأدنى للأجور لا يتجاوز 92,000 ليرة في حين أن الحد الأدنى للمعيشة يتجاوز 2,000,000 ليرة خاصاً بالغذاء فقط لعائلة من خمسة أفراد، وبالتالي فإن أي فائض سلعي بناء على ذلك لا يمكن اعتباره فائضاً، بل هو تعبير عن انخفاض شديد في معدلات الاستهلاك، التي تم إجبار السوريين عليه رغماً عنهم!

فعن أي فائض تصديري تتبجح الحكومة بقراراتها؟ وكيف يمكن تسمية ذلك فائضاً، إذا كان أكثر من 90% من السوريين معوزين وجائعين؟!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مبررات الحصول على القطع لقاء عمليات التصدير للفائض من السلع، بإطلاقها وتعميمها، يسقط هو الآخر، فالمستفيد أولاً وآخراً من ذلك هي نفسها شريحة كبار أصحاب الأرباح، على حساب عوز السوريين وجوعهم، كما على حساب الخزينة والاقتصاد الوطني!

بعكس التوجهات الدولية وبالضد من مصالح السوريين

في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة الغذاء التي بدأت تضرب كل بقاع العالم، مع أزمات سلاسل التوريد والنقل، وبعيداً عن تحليل أسبابها ومبرراتها، فقد لجأت الكثير من الدول لاتخاذ إجراءات منع تصدير السلع والبضائع، وخاصة الغذائية، أو الحد منها، وذلك لمواجهة تداعيات الأزمة بأخطارها، وخاصة على مستوى ضمان حدود الاكتفاء الذاتي منها.

فارتفاع الطلب على المواد الغذائية في أعلى مستوياته حالياً، وهو ما يسيل لعاب أصحاب الأرباح المحليين من أجله كي يحققوا المزيد من الأرباح!

فعلى العكس من كل الإجراءات المتبعة من قبل حكومات بعض الدول، هو ما تم اتباعه من قبل حكومتنا العتيدة، فالقائمون على الأمر، والمتحكمون به من كبار أصحاب الأرباح، رأوا أن الأزمة العاصفة تعتبر فرصة لا تتكرر، ويجب استثمارها لتحقيق أقصى الأرباح الممكنة، بغض النظر عن مستويات الأمن الغذائي للسوريين، والمصالح الوطنية!

فالموافقة الحكومية على المقترحات أعلاه، في ظل هذه الأزمة، ليس محض صدفة، إنما عن سبق الإصرار والتخطيط والتصميم، علماً أن الفائض الذي يجري الحديث عنه هذه المرة لا يقتصر على الخضار والفواكه فقط، وإنما يشمل مجمل القطاعات الغذائية، الزراعية والصناعية، بل ودون تحديد سقوف لكمياتها!

من فم المفقرين!

لقد تم استنزاف الشعب السوري بشكل شبه كلي، مع مزيد من جرعات القهر والظلم بحقه، على مدار السنوات السابقة من عمر الأزمة وبسببها!

فقد كانت السياسات الحكومية تصب في خانة مصالح كبار أصحاب الأرباح، استغلالاً ونهباً وفساداً، على طول الخط وعلى حساب أصحاب الأجور، والمصلحة الوطنية.

وها هي النخب المالية الناهبة والفاسدة توسع من دائرة نهبها بسعيها إلى سحب ما تبقى من غذاء في البلاد، قبل أن يصل إلى أفواه الجائعين!

فمراكمة المزيد من الأرباح هي الغاية الوحيدة التي تعمل من أجلها هذه النخب الفاسدة، مسخرة السياسات الظالمة لمصلحتها!

أزمة الخبز إلى تفاقم!

بسبب تفاقم أزمة المشتقات النفطية تم توقّف العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية في البلاد جزئياً أو كلياً، وصولاً لتوقف بعض المخابز الخاصة، التي تنتج الخبز السياحي والصمون والنخالة، وغيرها من أنواع الخبز الأخرى!

■ مراسل قاسيون

فقد أعلن الكثير من أصحاب المخابز الخاصة عن توقف عملهم بسبب عدم القدرة على توفير ما يلزم من كميات كافية من مادة المازوت لتشغيل الأفران!

حال التوقف في بعض المخابز بدأت منذ أكثر من أسبوع، أي إن التوقف أصبح مستمراً ولم يعد مؤقتاً أو عرضياً، وهو رهن بتأمين مادة المازوت بالكميات الكافية، والتي باتت ضمن حسابات التوزيع المقنن رسمياً كمخصصات موجهة للمشافي والمخابز الحكومية، وبعض الجهات الأخرى بالدرجة الأولى، ما يعني فقدان المخابز الخاصة لمخصصاتها، مع عدم جدوى تأمين البديل عبر السوق السوداء لارتفاع السعر فيها، بما لا يحقق الجدوى الاقتصادية منها بالنسبة لأصحاب المخابز، ناهيك عن شبهة الإتجار في المادة، وبالتالي توقف عملها وإنتاجها، مع استمرار هذا التوقف إلى أجل غير مسمى، وتوسعه ليشمل كافة المخابز الخاصة بالمحصلة!

إن عدم توفر أو نقص كميات الخبز المنتج من المخابز الخاصة، يعني أن شريحة المستهلكين لأنواعه المختلفة ستتوجه لاستهلاك الخبز المنتج من مخابز الدولة، ما يعني مزيداً من الضغط على رغيف الخبز التمويني، وهو ما بدأ يظهر خلال الأسبوع الماضي وحتى الآن!

فالأزمة لم تعد مقتصرة على المخابز الخاصة ومستهلكي إنتاجها من أنواع الخبز، فقد وصلت إلى زيادة الطلب على الخبز التمويني كنتيجة طبيعية، مع ما يعنيه ذلك من نتائج مختلفة، بدأت بعض أوجهها بالظهور من خلال ارتفاع سعر ربطات الخبز التمويني عبر شبكات السوق السوداء، ولا ندري إلى أين يمكن أن تصل تداعيات ذلك لاحقاً؟!

فهل أخذت الحكومة علماً بهذا المتغير الجديد؟

وهل ستقوم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بزيادة مخصصات المخابز الحكومية من الدقيق التمويني، ومن المازوت من أجل تغطية الطلب المتزايد على رغيف الخبز، والذي جرى بسبب توقف بعض المخابز الخاصة؟

وهل سيتم العمل على زيادة الرقابة على الإتجار بالرغيف التمويني عبر شبكات السوق السوداء منعاً من استغلال المحتاجين لهذا الرغيف؟

أسئلة حارة وجادة برسم الحكومة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

الجوع ليس خيالاً ولا مبالغة..

قبل بضعة أعوام، خرج أحد المسؤولين في البلاد لينكر - بطريقة أثارت سخط السوريين- أن يكون هنالك أحد جائع في سورية. في ذلك الحين، كانت المؤشرات العامة كلها تشير إلى تراجع الوضع الاقتصادي في البلاد بما في ذلك القدرة الشرائية للمواطنين الذين كانوا يقفون عاجزين أمام ارتفاعات الأسعار. اليوم، وبعد مرور سنوات قليلة فحسب، ترزح البلاد تحت وطأة انهيارٍ اقتصادي مكتمل المعالم، من تدهور قيمة الليرة السورية وتوقف عجلة الإنتاج بشكلٍ شبه تام، ذلك في ظل انكفاء جهاز الدولة عن القيام بأي شيء يخفف من درجة سوء الوضع الذي وصل إليه السوريون المهدّدون مجدداً بمزيد من الجوع الفعلي، جراء التراجع الهائل للدولة عن دورها في دعم قطاع الزراعة بوصفه واحداً من أهم شريانات الحياة.

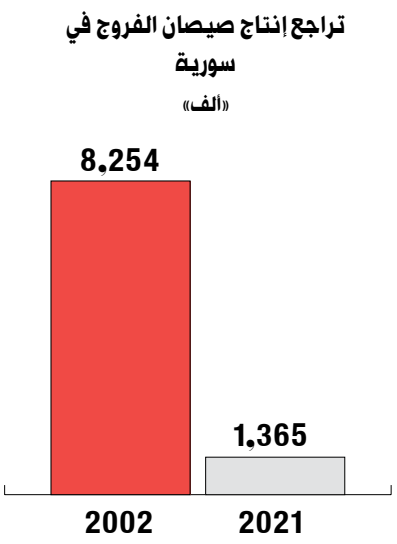

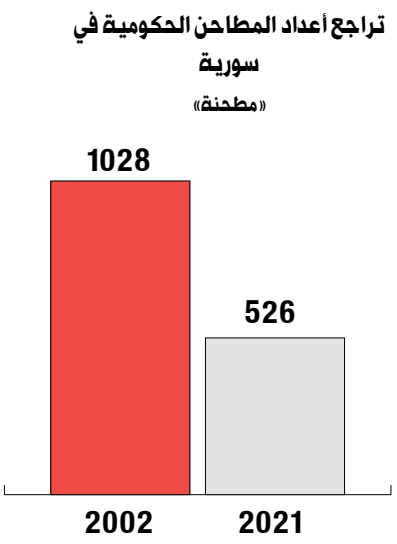

■ قاسيون

يكاد يكون المثال الأكثر وضوحاً حول مستوى تراجع الدولة عن أداء دورها، متجسداً بما قامت به الحكومة مؤخراً، حيث وفي مثل هذه الظروف الاستثنائية التي يعاني فيها الفلاحون السوريون من استحالة تأمين الأسمدة والمازوت والبذار وأجور الحراثة وغيرها، وفي ظل الخسارات السورية المتراكمة في محصول القمح «خسرت البلاد خلال العام الماضي فقط ما لا يقل عن 3 مليون طن، وفقاً لوزارة الزراعة»، خرج المصرف الزراعي السوري معلناً رفع أسعار الأسمدة بنسبة قاربت الضعف!

أزمة السماد.. كالعادة تفاجأوا بالنتيجة!

كما هي العادة مؤخراً، لا يوجد على لسان المسؤولين سوى تكرار حجة تراجع التوريدات وصعوبة استيراد الأسمدة في ظل العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على سورية والتي لا تزال «تفاجئ» المعنيين في البلاد كلما ذكرهم أحد بدورهم المفروض...

وفقاً للاتحاد العام للفلاحين، تصل حاجة البلاد من الأسمدة الزراعية حوالي 500 ألف طن. في المقابل، تقول تقديرات وزارة الزراعة إن احتياجات البلاد تصل هذا العام إلى حدود 300 ألف طن. وبغض النظر عن تقدير الكميات التي تحتاجها البلاد، وهي عملية مثار خلاف حالياً بالنظر إلى أن الطريقة التي تتم فيها عملية الحساب تشوبها الكثير الأخطاء التي يؤكد عليها المختصون في ميدان الزراعة، فإن ما يهمنا هنا هو نقاش المسألة من زاوية دور الدولة في تأمين هذه الكميات – أياً كانت حاجة البلاد إليها– وإيجاد الحلول المناسبة لأزمة السماد سواء من ناحية دفع الإنتاج المحلي أو استيراد ما هو ضروري بالتعاون مع الدول الصديقة القادرة على تأمين حاجات البلاد للسماد جزئياً أو كلياً.

والمشكلة بطبيعة الحال ليست مشكلة ارتفاع أسعار الأسمدة فحسب، بل إن جانبها الأخطر يتجسّد في تلك الارتفاعات التي ستتبعها في أسعار مختلف السلع الغذائية، حيث سيكون ارتفاع أسعار الأسمدة عاملاً إضافياً في توسيع مقدار الفجوة بين دخل المواطن السوري وتكاليف المعيشة عموماً والغذاء خصوصاً. على سبيل المثال، يقدّر بعض المطلعين أن ارتفاعات أسعار القمح التي ستنتج عن ارتفاع أسعار الأسمدة قد تصل إلى 100%، ما يعني أن سعر القمح في سورية سيتجاوز سعر القمح عالمياً وبنسب عالية.

سيكون ارتفاع أسعار الأسمدة عاملاً إضافياً في توسيع مقدار الفجوة بين دخل المواطن السوري وتكاليف المعيشة عموماً والغذاء خصوصاً

الحد الأدنى لتكاليف الغذاء: 1441% من الحد الأدنى للأجور!

وفق آخر حساب لتكاليف معيشة الأسرة السورية أجرته صحيفة «قاسيون» في نهاية شهر أيلول الماضي، فإن تكلفة الحد الأدنى لغذاء الفرد الواحد «بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة» تصل إلى 259,470 ليرة سورية شهرياً، بينما تصل تكلفة الحد الأدنى لغذاء الأسرة السورية المكوّنة من 5 أفراد إلى ما يقارب 1,340,604 ليرة شهرياً. وعلى اعتبار الحد الأدنى للأجور في البلاد هو أقل من 93,000 ليرة سورية، فإن تكاليف غذاء الفرد تشكل 279% من الحد الأدنى للأجور، بينما تشكل تكاليف غذاء الأسرة 1441,5% من الحد الأدنى للأجور، هذا دون النظر في تكاليف المعيشة الأخرى، ووفقاً لحسابات عمرها حوالي 3 شهور، أي أنها شهدت حكماً المزيد من الارتفاعات الآن!

دعم الزراعة.. تراجع يزيد عن 96,4%!

وفق بيانات الأمم المتحدة لعام 2022، فإن أعداد السوريين داخل البلاد المعرّضين لخطر انعدام الأمن الغذائي قد ارتفعت إلى حوالي 13,9 مليون شخص. حيث ينتشر العوز الغذائي على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، ويتوزّع السوريون الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على محافظة إدلب «69%» وحماة «66%» والقنيطرة ودير الزور «كلاهما بنسبة 58%» وحلب «57%» ودرعا «56%» والحسكة «54%» والرقة «53%» وحمص «51%»، والسويداء وطرطوس «كلاهما بنسبة 50%»، وريف دمشق «46%»، بينما وصلت النسبة في محافظة دمشق إلى «41%» وفي اللاذقية «40%».

وكما ذكرنا في «قاسيون» سابقاً، لا يقتصر تدهور الأمن الغذائي على أولئك السوريين الذين لم يعودوا قادرين على إيجاد ما يسد رمقهم فحسب، بل إلى جانب ذلك، يعاني ملايين السوريين فيما يمكن اعتباره اختلالاً كبيراً بالنظام الغذائي: وفقاً لتقديرات برنامج الأغذية العالمية WFP، حدث تحول ملموس في سلوك الأسر السورية، تجلى بعدم قدرتها على تناول البروتينات والفواكه ومنتجات الألبان والبقوليات، واعتمادها في التغذية

السياسات الرسمية تمهد للأسوأ!

500 ألف طن

وفقاً للاتحاد العام للفلاحين، تصل حاجة البلاد من الأسمدة حوالي 500 ألف طن، بينما تقول تقديرات وزارة الزراعة إن الاحتياجات تصل إلى حدود 300 ألف طن.

%100

يقدّر بعض المطلعين أن ارتفاعات أسعار القمح التي ستنتج عن ارتفاع أسعار الأسمدة قد تصل إلى 100%، ما يعني أن سعر القمح في سورية سيتجاوز سعر القمح عالمياً وبنسب عالية

%96,4

انخفض الإنفاق التقديري على دعم الزراعة، من 515,432,500 دولار في عام 2010، إلى 18,055,600 دولار في 2021، ما يعني أنه انخفض فعلياً بنسبة 96,4% تقريباً

تراجع الأراضي المروية عبر مشاريع الري الحكومي

«ألف هكتار»

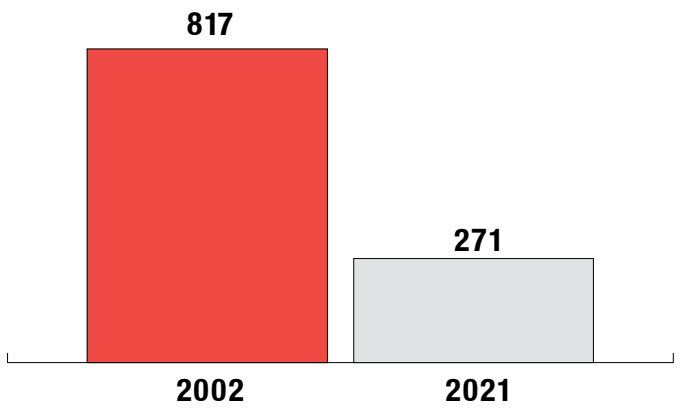

على السكريات والدهون والخضروات فحسب، ما يسلط الضوء على تدهور كبير في تنوع النظام الغذائي، الذي يتألف الآن من الأطعمة الأرخص وغير الغنية بالمغذيات.

في ظل هذه الأزمة الغذائية المتنامية، لا تزال تعاني البلاد من حالة التراجع التدريجي والمتسارع في الدعم الحكومي الموجّه للقطاع الزراعي عبر السنوات، حيث انخفض الإنفاق التقديري على دعم الزراعة، من 515,432,500 دولار في عام 2010، إلى 18,055,600 دولار في 2021، ما يعني أنه انخفض فعلياً بنسبة 96,4% تقريباً كما ذكرنا جزئياً في العدد الماضي. وتراجع الدعم يعني فعلياً المزيد من التدهور في وضع الزراعة، بما في ذلك بعض أهم جوانب عملية الإنتاج، كالأسمدة والبذار والري والنقل.

ولا يمكن اعتبار تراجع الإنفاق الحكومي التقديري على قطاع الزراعة مؤشراً وحيداً على الإهمال المتعمد لهذا القطاع الحيوي في البلاد، بل ثمة مؤشرات عديدة يمكن ذكرها في هذا الإطار.

أول الأمثلة على هذا الإهمال تتمثل في تراجع الأراضي المروية عبر مشاريع الري الحكومي من 817 ألف هكتار في عام 2002 إلى 271 ألف هكتار في عام 2021، وتراجع أعداد المطاحن الحكومية من 1028 مطحنة في عام 2000 إلى 526 مطحنة في عام 2021، وتراجع إنتاج صيصان الفروج من 8,254,000 في عام 2002 إلى 1,365,000 في عام 2021.

وكذلك الحال، تراجعت أعداد الإناث الحلوب من الأبقار من 672,000 في عام 2000 إلى 514,000 في عام 2021، كما تراجعت أعداد الفروج المنتج من جانب المؤسسة العامة للدواجن من 3,824,000 طن في عام 2002 إلى 1,067,000 طن في عام 2021.

كل هذا التراجع جرى في وقت كان يجب أن تولي فيه الحكومة أهمية كبرى للقطاع الزراعي الذي يمثّل شريان حياة لا يمكن التخلي عنه في ظل ظروف الدمار الذي لحق البنية التحتية والعقوبات الاقتصادية التي ساهمت – كتفاً إلى كتف– مع سياسيات الناهبين الكبار المتخمين بثروات الشعب بإفقار الملايين من السوريين.

توزع السوريين الذين تقدّر الأمم المتحدة أنهم يعانون انعدام الأمن الغذائي

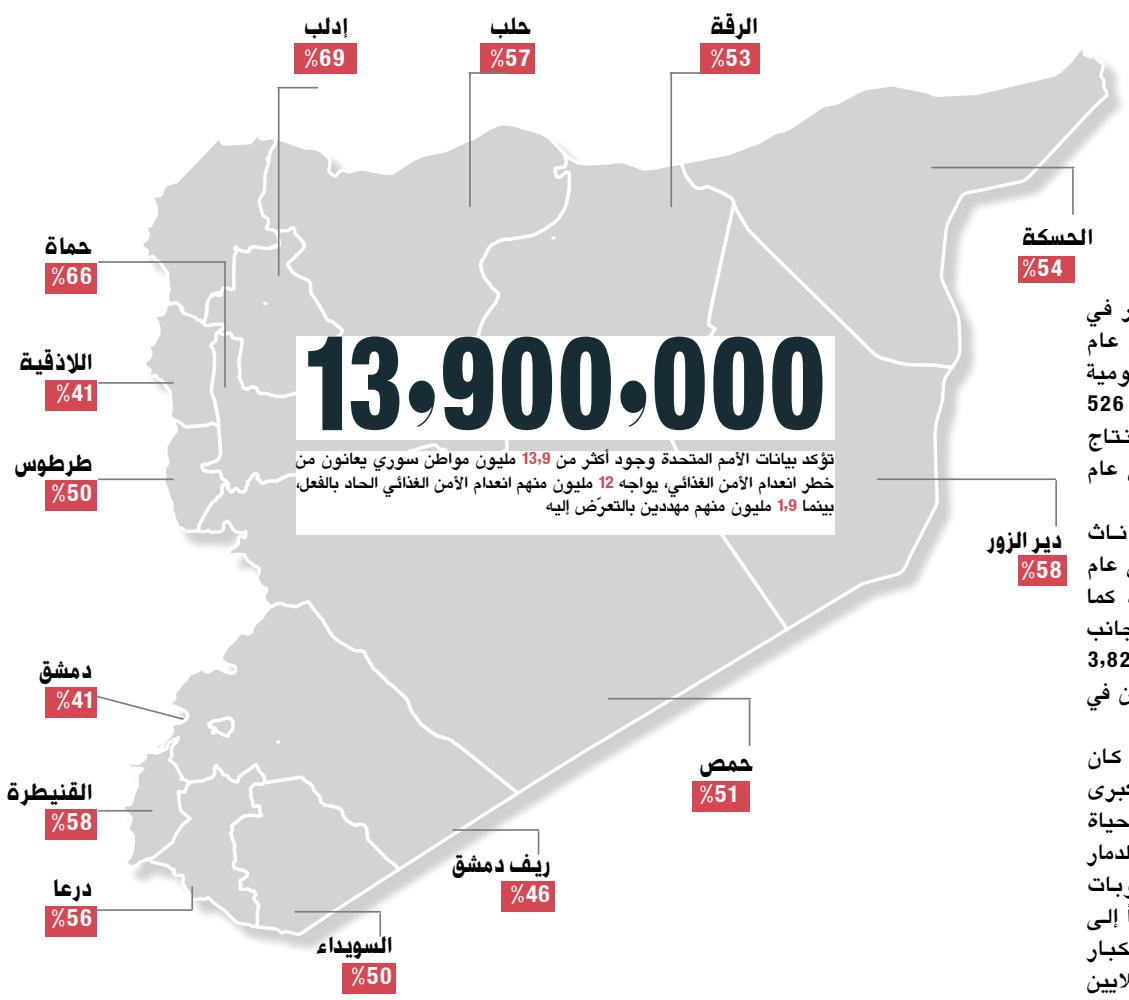

بعد أشباه الموصلات والبطاريات.. هل تُضيّع اليابان الروبوتات؟

لا يمكن أن نتحدث عن التطور التكنولوجي والأبحاث الصناعية المتطورة دون أن نفكر في الدور المحوري لليابان. لكن منذ الدخول في القرن الحادي والعشرين لم تعد السياسات اليابانية تركّز على التصنيع، وهيمنت عليها أفكار الأمولة، حيث حولها الإيمان المطلق بتفوق التمويل من مركز للأبحاث والتطوير التكنولوجي العالمي إلى مجرد مشاهد لتوسع السوق العالمي أثناء اختبارها لانكماش سوقها المحلي بشكل متزايد.

■ تشين يان*
ترجمة: قاسيون

دخلت اليابان «عقدها الضائع» الأول في التسعينيات، وعقدها الضائع الثاني في بداية الألفية، ثمّ مددت هذه الظاهرة الاقتصادية لتصبح الأعوام الثلاثين الضائعة. خلال هذه العقود انحسرت صناعة أشباه الموصلات اليابانية من تشكيلها 50% من السوق العالمية إلى أقلّ من 10%. وعلى طول الطريق خسرت ابتكارات وضعت أساسها الشركات اليابانية، مثل: بطاريات الليثيوم والجوانب الكهروضوئية للتعزيز الصناعي.

كانت شركة ماتسوشيتا إلكتريك اليابانية هي صانعة البطاريات الأكبر عالمياً، أمّا اليوم فلم تعد موجودة حتى بين أكبر 5 صانعي بطاريات. بدأت اليابان في تطوير استخدام الطائرات بدون طيار منذ خمسينيات القرن العشرين بهدف رشّ المبيدات، وما إلى ذلك من الاستخدامات. لكن اليوم لا نرى أيّ وجود ياباني في التنافس العالمي على الطائرات بدون طيار.

الروبوتات واللحاق باليابان

لا تزال اليابان اليوم مؤثرة جداً في اقتصاد الروبوتات العالمي. لكن بعد العقود الثلاثة الضائعة، فشلت القدرات اليابانية في مجال الذكاء الاصطناعي– والإنترنت الصناعي، والحوسبة الكمومية– في احتلال موقع في التيار السائد العالمي. اليوم، من الناحية السياسية، قدّمت اليابان «قانون ضمان الأمن الصناعي» في 2022، قاطعة بذلك علاقاتها مع القوى الاقتصادية الكبرى. هل سيؤثر ذلك على صناعة الروبوتات اليابانية؟ هل سيكون مصيرها كمصير صناعة أشباه الموصلات والبطاريات، وأن تنسحب من دورها القيادي فيها؟ يمكننا القول: إنّ مستقبل الصناعات الروبوتية هو في الواقع صورة مصغرة لتطور الاقتصاد الصناعي الياباني.

داخل وزارة الصناعة اليابانية هناك تنظيم مخصص للروبوتات يدعى: «مكتب السياسات الروبوتية»، وهو المسؤول عن أبحاث السياسة الصناعية ذات الصلة، وإعداد تقارير الصناعة الدورية. آخر نسخة من التقارير التي يُعدها ونشرت في تموز 2019. يقول التقرير: إنّه ما بين عامي 2012 و2017 تراجع عدد الروبوتات في اليابان تدريجياً من المرتبة الأولى في العالم، وابتعدت عن الصين بمسافة كبيرة.

في عام 2012 وحده، صنعت اليابان 28680 روبوتاً لتحتل المرتبة الأولى في العالم، بينما صنعت الصين 22987 روبوتاً في ذلك العام، لتحتل المرتبة الثالثة. في عام 2017 صنعت اليابان 45566 روبوتاً في عام واحد، بزيادة قدرها 58,9% مقارنة بعام 2012 بينما صنعت الصين 137920 روبوتاً في عام واحد، أي ما يقرب من ستة أضعاف ما كانت عليه في عام 2012.

الصين سحقت اليابان في كلٍ من الكمية ومعدل النمو. في مجال استيراد مُعدات الروبوتات وصناعتها، اليابان ليست فقط متخلفة عن الصين، بل أيضاً متخلفة كثيراً مقارنة بالدول الأخرى، فهي تتخلف كثيراً عن أمريكا الشمالية وكوريا الجنوبية، وأعلى بقليل من ألمانيا، ومتأخرة عن المتوسط العالمي.

ربّما الأهم، أنّ حصّة الروبوتات التي تمّ تصديرها إلى الصين من دول أخرى قد زادت من 22% في 2012 إلى 29% ما يعني بأنّ الكثير من الدول تحاول اللحاق باليابان وتخطيها مستعينة بالسوق الصينية لتنمية شركاتها.

يقول التقرير الياباني: كثافة الروبوتات لكلّ 10 آلاف شخص في كوريا هي 710، وفي ألمانيا 658، بينما في اليابان هي فقط 308، وفي الولايات المتحدة 230، وفي الصين 97». بعد فقدان هيمنتهم على المنتجات النهائية، مثل: أشباه الموصلات والبطاريات والخلايا الكهروضوئية والطائرات دون طيار، لا تزال تحتفظ الشركات اليابانية مؤقتاً بريادتها العالمية في «تغليف أشباه الموصلات semiconductor packaging»، وفي أقطاب وأغشية البطاريات الموجبة والسالبة، والقدرة الإنتاجية للسيليكون الأحادي والمتعدد، ومحركات الطائرات دون طيار.

كنتيجة لذلك، أصبحت اليابان اليوم أكثر استعداداً للتراجع عن المنتجات النهائية لصالح مجال المواد الخام الرئيسية والمكونات الرئيسية، حتى يتمكنوا من جني الأموال وعدم خسارتها. لا تتمتع المنتجات اليابانية النهائية بأيّة مزايا من حيث التكلفة وتطوير السوق، ومع ذلك فإنّها تحتفظ بالتفرد في إنتاج المكونات الرئيسية، بحيث يمكن للشركات الاستمتاع بمنافع تطوير السوق دون الاضطرار لتحمل المخاطر الناجمة عن المنافسة بين المنتجات النهائية، وفشل تطوير منتج جديد وما إلى ذلك.

على صانعي السياسات اليابانية أن يركزوا على ما يزال بيدهم وهو الأمر الذي لا يفعلونه اليوم

هل يمكن لليابانيين الريادة من جديد؟

من الجوانب المهمة في صناعة الروبوتات: المواد الأولية وتكامل النظام. تتمتع الشركات اليابانية بمزايا محددة في قطاعات المواد المركبة والراتنجات والمواد الذكية والتحكم والاتصال وأجهزة الاستشعار...الخ. وفي تكامل النظام تملك هذه الشركات تراكماً أكبر في آلات المعالجة وأنظمة الروبوتات ومعالجة البيانات...الخ. هذه المزايا تضمن ربحية شركات الروبوتات اليابانية.

علاوة على ذلك تتمتع الشركات اليابانية برأس مال جيد، رغم أنّها لم تستثمر كثيراً في البحث والتطوير في مجال الروبوتات، ولم تقدم إلّا عدداً محدوداً منها، لذلك تعمل الشركات اليابانية على توسيع استخدام الروبوتات.

لكن يبقى سوق الإنتاج النهائي الياباني ضعيفاً. فبالرغم من المزايا وبسبب قيام دول متعددة بالاستثمار من أجل الريادة في مجال إنتاج الروبوتات النهائية، فمن المتوقع أن تنخفض حصة اليابان في سوق الروبوتات النهائية العالمية بشكل أكبر في المستقبل، رغم أنّ عقود البحث والتطوير وإنتاج الروبوتات تجعل من المستحيل حشر الشركات اليابانية في الزاوية دون عودة في حال تمّ تجنّب أخطاء الصناعة التكنولوجية السابقة.

هنا بيت القصيد بالنسبة للصناعة اليابانية إذاً: السياسة الصناعية اليابانية. فبعد تمرير قانون الأمن الاقتصادي لعام 2022، لن تكون الشركات اليابانية قادرة– بالرغم من ميزتها في المواد المتقدمة وقدرات النظام المتكامل– على التعاون مع بعض أكثر البلدان التي تملك رغبة وقدرات تطور «مثل الصين»، أو أنّه سينتهي بها المطاف وهي تأخذ التكنولوجيا المتخلفة فقط.. بسبب تحديدها البلدان التي يمكنها التعاون معها.

يحاول مؤيدو القانون إظهاره وكأنّه سيحمي الصناعة اليابانية المحلية للروبوتات، ولكنّ السوق اليابانية ضيقة وصغيرة، ولا تكفي لبناء صناعة روبوتات عملاقة. والقانون الجديد بدل أن يقاتل لتأمين أسواق ضخمة للشركات اليابانية يجعلها قاصرة عن الحصول عليها، ما سيعني في نهاية المطاف أن تتبع صناعة الروبوتات المسار ذاته الذي حدث لأشباه الموصلات والبطاريات: التراجع التدريجي.

يحاول النظام الياباني اليوم أن يستعيد الريادة في صناعة أشباه الموصلات والبطاريات، كمثال عبر تخصيص رأس مال هائل لاستقطاب تكنولوجيا أشباه الموصلات من شركة TSMC اليابانية وغيرها. لكن في العالم الاقتصادي الواقعي استعادة الصناعات الضائعة عبر إجراءات سياسات صناعية هو أمر نادر الحدوث، وأشباه الموصلات والبطاريات ليست استثناء. ولهذا على صانعي السياسات اليابانية أن يركزوا على ما يزال بيدهم، وهو الأمر الذي لا يفعلونه اليوم.

*تشين يان: المدير التنفيذي لمؤسسة أبحاث «الشركات اليابانية» في الصين

بتصرّف عن:
陈言：继半导体、电池、无人机失陷后，日本机器人产业也正被中国赶超

خطوة جديدة نحو خصخصة قطاع المحروقات

كانت أزمة المشتقات النفطية المستمرة والمتفاقمة مبرراً للسير خطوة جديدة نحو خصخصة قطاع المحروقات بشكل رسمي، فقد صدر قرار عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2022/12/5 يقضي بالسماح لشركة B.S الخاصة ببيع مادتي «المازوت- البنزين» بحسب الأسعار المدرجة بمتنه.

■ عاصي اسماعيل

القرار بحيثياته استند إلى كتاب رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2022/12/1، وإلى كتاب وزارة النفط والثروة المعدنية بتاريخ 2022/12/4، وإلى محضر اجتماع تم عقده في وزارة النفط، وقد كانت الأسعار المعتمدة بمتنه على الشكل التالي: 5400 لليتر المازوت التجاري والصناعي، 4900 لليتر البنزين.

كسر احتكار الدولة للقطاع

البدء بعمليات بيع بعض المشتقات النفطية من قبل شركة خاصة، أياً كانت هذه الشركة، يعني كسر حال «الاحتكار والحصر والتقييد» على مستوى التسويق والتوزيع والبيع لهذه المشتقات، والتي تعتبر شركة «سادكوب» الحكومية هي المخولة الوحيدة بها بحسب مهامها وفقاً لمرسوم إحداثها، ويعني خطوة إضافية جديدة في التخلي الرسمي عن قطاع اقتصادي وخدمي هام، بل وسيادي!

إن خطوة الخصخصة الجديدة أعلاه على مستوى كسر حال احتكار إحدى الجهات الحكومية لقطاع المحروقات لم تكن الأولى، فقد سبقتها خطوة تمثلت بفسح المجال أمام القطاع الخاص لاستيراد المشتقات النفطية بذريعة العقوبات والحصار، أي كسر حال احتكار شركة النفط الحكومية المخولة بذلك رسمياً!

فحال الحصرية والتقييد والاحتكار للدولة في قطاع المحروقات تم كسرها حتى الآن بحلقة التوريد وحلقة البيع والتوزيع لمصلحة القطاع الخاص، وهما الحلقتان اللتان تحققان عوائد ربحية كبيرة ومضمونة، وخاصة في ظل الأزمة مع ذرائع العقوبات والحصار، ولم يبق إلا حلقة التكرير كحلقة وسيطة بين التوريد والتوزيع والبيع، لكنها مكلفة وغير مربحة بالنسبة للقطاع الخاص على ما يبدو، لذلك ما زالت بيد الدولة، وبالحد الأدنى في هذه المرحلة!

التأخير لا ينفي تأكيد مسيرة الخصخصة

تباينت الآراء حول مضمون القرار من قبل المواطنين والفعاليات الاقتصادية والخدمية وعبر وسائل الإعلام، حول التسعير وآليات البيع والتوزيع والكميات المتاحة من المشتقات النفطية التي ستوفرها الشركة الخاصة عبر المحطات المستثمرة من قبلها!

وقد أعقب القرار توضيح من قبل الوزارة بنفس التاريخ يقول: «لم يتم رفع أسعار المازوت أو البنزين على الإطلاق. لكن الحكومة استطاعت تأمين كميات إضافية مستوردة وطرحتها بناء على الكلفة لكي ترفد ما هو موجود في ظل نقص المشتقات النفطية الحالي».

كما تم الإعلان من قبل الشركة الخاصة أعلاه عن أسماء المحطات المخصصة لديها لبيع مادتي المازوت والبنزين في بعض المحافظات.

ونقلاً عن مصدر حكومي لصحيفة الوطن بتاريخ 2022/12/8 ورد التالي: «تأجيل بيع المشتقات النفطية من خلال المحطات الخاصة التي استثمرتها شركة BS إلى موعد غير محدد نتيجة عدم توفر ما يكفي من مواد وتبقى الأولوية في الوقت الراهن للمرافق العامة الأساسية لاستمرار عملها وتقديم خدماتها للمواطنين وللمنشآت الصناعية لضمان استمرار الإنتاج».

التوضيح الرسمي أعلاه، بالتوازي مع مضمون إعلان الشركة، ثم الإعلان الرسمي عن تأجيل البيع، يوضح التالي:

جاهزية الشركة الخاصة واستعدادها المسبق على مستوى توفير بعض المشتقات النفطية، وإعدادها المسبق لاتفاقات استثمار بعض المحطات في بعض المحافظات، ليتضح أن الأمر مبيت ومتفق عليه رسمياً منذ حين، وليس ابن ساعته ولضرورات المرحلة فقط!

إن حال الشراكة بين الحكومة والخاص بهذا القطاع هي في أحسن حالاتها من وحدة الحال، فلا فرق بين ما يتم توريده من مشتقات من قبل الدولة أو من قبل القطاع الخاص، وكذلك لا فرق على مستوى عمليات التسويق والتوزيع والبيع!

إن قرار تأجيل البيع من قبل الشركة الخاصة لن يقدم أو يؤخر بشيء بعد ضمان خطوة الخصخصة الجديدة رسمياً، اللهم باستثناء مساعي توسيع قاعدة القبول بهذه الخطوة في ظل استمرار الأزمة وتفاقمها، ولتبدو بالنتيجة وكأنها تحقيقاً لمطالب المواطنين والفعاليات الاقتصادية، مع استمرار ارتفاع الأسعار في السوق السوداء طبعاً.

ماذا عن التسعير وما تبقّى من الدعم؟

إن اعتماد الأسعار أعلاه لتوريدات الشركة الخاصة من المشتقات النفطية على أنها أسعار التكلفة، والموازية للأسعار العالمية، ثم الإعلان عن وقف البيع من خلالها وبأسعارها، كان سبباً إضافياً لزيادة أسعار هذه المشتقات في السوق السوداء مباشرة، كون الأزمة على هذه المشتقات مستمرة بالتفاقم.

وهذه الأسعار نفسها ربما ستكون مهمازاً وذريعة جديدة لزيادة الأسعار الرسمية للمشتقات النفطية «مازوت- بنزين- غاز» لاحقاً، سواء للحر أو للمدعوم منها، بغض النظر عن النفي الحالي لذلك، وكذلك ربما تكون ذريعة لاستكمال إجراءات تخفيض الدعم على هذه المشتقات، كماً وسعراً ومواعيد توزيع للمخصصات، بما يتوافق مع سياسات تخفيض الدعم نحو إنهائه كلياً!

فخطوات الخصخصة المتتابعة لقطاع المحروقات توريداً وتوزيعاً وبيعاً يعني إبعاد الدولة تباعاً عن هذا القطاع، سيراً نحو التخلي النهائي عنه، وبالتالي من المفروغ منه أنّ ما تبقى من الدعم سيتم إنهاؤه!

مزيد من هوامش الربح المضمونة

خطوة الخصخصة الجديدة أعلاه تعني ضمان مزيد من الأرباح لمصلحة القطاع الخاص، فالهوامش الربحية الكبيرة والمضمونة جرّاء عمليات التوريد، والمقتطعة من حصة أرباح شركة النفط الحكومية افتراضاً، والمتزايدة بذريعة العقوبات والحصار، ستتم زيادتها بهوامش جديدة وكبيرة من خلال عمليات التسويق والتوزيع والبيع، أي اقتطاع جزء إضافي من أرباح شركة محروقات الحكومية لمصلحة أصحاب الأرباح من القطاع الخاص.

ومع استمرار مسيرة الخصخصة بهذا القطاع وتوسيعها، في ظل استمرار الذرائع والمبررات التي تدفع بدور الدولة خارجاً عنه، ستزداد حصة أصحاب الأرباح، وهو المطلوب طبعاً بالتوافق مع جملة السياسات الليبرالية المتبعة والمطبقة!

أصبح جلياً أن جملة السياسات الليبرالية المتبعة تدفع نحو المزيد من الارتهان والوصاية لمصلحة أصحاب الأرباح بغض النظر عن النتائج الكارثية لذلك على كل المستويات

تحت رحمة اصحاب الأرباح

مسيرة الخصخصة المتبعة والمعممة والمستمرة على بعض القطاعات الحيوية والهامة، وخاصة ذات الربحية العالية والمضمونة، كانت قد بدأت بقطاع الاتصالات، وقد وصلت الآن إلى قطاع حوامل الطاقة بشقيها، الكهرباء والمشتقات النفطية، توريداً وإنتاجاً وبيعاً، مع الكثير من أمثلة الخصخصة الأخرى في بعض القطاعات الأخرى، أو لجهات حكومية مختلفة، ضمن مسيرة التخلي المتتابع عن دور الدولة المفترض.

ولن نخوض في التداعيات والنتائج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي جرّاء هذا التخلي المتتابع، فقد أصبح جلياً وواضحاً، كما أصبح جلياً أن جملة السياسات الليبرالية المتبعة تدفع نحو المزيد من الارتهان والوصاية لمصلحة أصحاب الأرباح، فقد أصبح واقع حال البلاد والعباد تحت رحمة هؤلاء، بغض النظر عن النتائج الكارثية لذلك على كل المستويات، بما في ذلك على حساب المصلحة الوطنية.

أسئلة مشروعة لا بد من طرحها!

المجهول في الأمر حتى الآن هو كيف تتم عملية تمويل توريد المشتقات النفطية أو النفط الخام من قبل الشركة الخاصة بالقطع الدولاري اللازم والكافي لعمليات الاستيراد المكلفة؟!

فهل هي ممولة من الدولة أو من قبل الشركة الخاصة؟

لكن على ما يبدو من مضمون الشراكة ووحدة الحال أنه لا فرق أيضاً بين الحكومة والشركة الخاصة بعمليات تمويل الاستيراد من قبل الدولة!

فالتصريحات الرسمية تقول إن المشتقات النفطية من أولويات التمويل من قبل المصرف المركزي!

وكيف يتمكن القطاع الخاص من توريد المشتقات النفطية والنفط الخام، ومن أين، في ظل ذرائع العقوبات والأزمة، مع استمرار ذرائع الصعوبات من قبل الحكومة، التي بدت شبه عاجزة عن ذلك؟!

ولعل الإجابات عن هذه الأسئلة وغيرها الكثير سقطت في مهب مسيرة الخصخصة المظفرة حتى الآن!

الظواهر السلبية والهدّامة في تزايد!

تتفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية والخدمية يوماً بعد آخر، وتتزايد معها الضغوط على السوريين بغالبيتهم المفقرة، مع انغلاق الأفق أمامهم بسبب استمرار السياسات التي أدت إلى كل ذلك الخراب، ما أدى ويؤدي إلى تزايد الظواهر السلبية في المجتمع كنتيجة حتمية لكل ذلك!

■ مراسل قاسيون

ففي حديث منقول عن لسان رئيس محكمة بداية الجزاء السابعة بدمشق، عبر وسائل الإعلام قال: «ازدياد بحالات النشل في دمشق، ويومياً تردنا 15 حالة نشل موبايلات، وأكثرها تحصل في شارع الثورة».

الرقم الرسمي أعلاه يعبر عن الحالات التي تم الإبلاغ عنها رسمياً فقط، وعما يخص الموبايلات كحالات نشل فقط لا غير!

فكيف مع الحالات التي لم يتم الإبلاغ عنها، أو عن عمليات النشل التي تستهدف أنواعاً أخرى من المسروقات؟

وما هي الأرقام بما يخص عمليات السرقة والسلب، أو الجرائم، أو غيرها من الظواهر السلبية الكثيرة الأخرى التي زادت وانتشرت في مجتمعنا؟!

فلا إحصاءات رسمية يمكن التعويل عليها لرصد أية ظاهرة من الظواهر مع كل أسف، لكن الحديث عن كثرة الجرائم والسرقات وعمليات النشل والسلب، بما فيها ما يتم في وضح النهار، وفي الأماكن المزدحمة، مع غيرها من الظواهر الهدّامة، أصبح أكثر تواتراً، ففي كل يوم بتنا نسمع عن جريمة جديدة، مع كثرة ما يتم تداوله عن السرقات وعمليات النشل، ناهيك عن الدعارة والمخدرات وتجارة الأعضاء، وغيرها من التجارات السوداء.

الملفت، أنه خلال السنوات القريبة الماضية، وبعد تقلص الحديث عن شبكات التعفيش وانحسار دورها نوعا ما، صرنا نسمع عن طرق جديدة ومستجدة في عمليات السلب والنشل، كأن يتم استغلال واقع عدم إنارة الشوارع كغطاء لبعضها، وخاصة في بعض الشوارع الفرعية والمعتمة ليلاً، أو أن يتم استغلال غطاء العمل الخيري لبعض عمليات الاحتيال بغاية السرقة، أو سرقة إطارات السيارات ومدخراتها، وصولاً إلى الوقاحة الفجة في بعضها، كأن تتم عملية السرقة والنشل عنوة وفي وضح النهار، وعلى مرأى ومشاهدة العابرين باستخدام الدراجات!

هذه الظواهر السلبية والهدّامة التي غزت المجتمع غالباً ما يتم اعتبارها تمثل حالات فردية بحسب الرسميين، مع تحميل المجتمع نفسه أسبابها ونتائجها، وذلك لسببين، الأول: هو الهروب من استحقاقات مواجهتها لتقويضها والحد منها، وهذا لن يتم إلا من خلال التخلي عن كل السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي أنتجتها، والسبب الآخر: هو أن هذه الظواهر أصبحت مرتكزاً لتكريس نفس هذه السياسات التي أفرزتها، بحكم تنظيمها من خلال شبكات عاملة ومدارة بكل عناية!

فجميع الظواهر السلبية التي يتم الحديث عنها أصبحت بعد استكمال شبكاتها العاملة بوابة مشرعة لجني الكثير من المال السهل، دون توظيف رؤوس الأموال الاستثمارية طبعاً، مع اليقين أن غالبية هذه الشبكات باتت مغطاة فساداً!

ولم لا.؟ فالتخلي عن جزء من الأموال التي تدرها هذه الظواهر السلبية والتجارات السوداء كبيرة، وقادرة على شراء الذمم بكل سهولة، خاصة مع تفشي وتوسع ظاهرة الفساد، التي تعتبر الأب الشرعي لكل الموبقات في أي مجتمع وبأي اقتصاد، فكيف مع سياسات فاسدة وظالمة أصلاً كحال السياسات المطبقة لدينا؟!

ولا حلول بادية في الأفق إلّا وتمر من خلال إنهاء جملة السياسات الظالمة والفاسدة تلك، مع تقويض إمكانات كل من خلفها من داعمين ومستفيدين وفاسدين وناهبين في البلاد!

الساكورا.. وأولويات الحكومة في ظل تفاقم الأزمات!

هل تعرفون كيف تصاغ أولويات مهام العمل الحكومي في ظل استمرار الأزمات وتفاقمها؟!

■ مراسل قاسيون

إليكم مثال حي وجديد عن ذلك!

فقد تفرغ عدد من المسؤولين خلال الأسبوع الماضي للقيام بحملة تشجير في الحدائق المحيطة بساحة الأمويين بدمشق، تم خلالها زراعة عدد من أشجار الساكورا اليابانية.

قائمة المتفرغين للمهمة الرسمية والجليلة أعلاه شملت كلاً من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي، ومحافظ دمشق، ومعاوني الوزير، ومديري الحراج ووقاية النبات في الوزارة، وجمعية حديقة السبكي ومدير الحدائق في دمشق، وعدد من الفعاليات الأهلية في المحافظة، وبحضور رئيس جمعية الصداقة السورية اليابانية، وذلك بحسب الخبر الوارد عبر وكالة سانا بتاريخ 2022/12/9.

يأتي التفرغ أعلاه، والذي شمل عشرة رسميين على أقل تقدير، مع مرافقيهم وسياراتهم، في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة عن تخفيض مخصصات السيارات الحكومية من المشتقات النفطية، وتخفيض مخصصات المحافظات من هذه المشتقات، ووقف التكليف بالعمل الإضافي، وفي ظل استمرار تفاقم الأزمات في طول البلاد وعرضها، والتي يدفع ضريبتها المواطنون بشكل لحظي على حساب حياتهم ومعاشهم وخدماتهم!

فأهمية الحدث تبدو عظيمة بلا شك استناداً لكل ما سبق، فهذه الأهمية تتأتى عادة من طبيعة ونوعية الرسميين المشاركين فيه وعددهم، فكيف الحال مع عدد المشاركين أعلاه وطبيعة مسؤولياتهم ومهامهم الرسمية؟!

ففي معرض تعليقه على المشاركة الرسمية بهذا الحدث الهام، قال وزير الزراعة: «إن شجرة الساكورا التي تمت زراعتها اليوم تشكل رمزاً مهماً عند الشعب الياباني، وسيتم بالمقابل تقديم مجموعة من غراس الياسمين الدمشقي لزراعتها في العاصمة اليابانية طوكيو».

لن نقلل من أهمية حملات التشجير طبعاً، كما لن نقلل أيضاً من أهمية وضرورة تمتين العلاقات الرسمية مع الدول والمنظمات الدولية، لكن الحدث أعلاه، زراعة شجرة الساكورا وتقديم غراس الياسمين الدمشقي لطوكيو، مع كثافة الرسميين فيه، ربما يعكس تماماً حال الانفصال الرسمي عن الواقع البائس الذي تعيشه البلاد بمواطنيها!

ومع ذلك لن نكفر بالياسمين الدمشقي، ولا بالساكورا اليابانية، بل سيزيد كفرنا بالحكومة، مع تزايد نقمتنا على سياساتها وموبقاتها!

قمة عربية- صينية ونموذج جديد لتعاون «دول الجنوب»

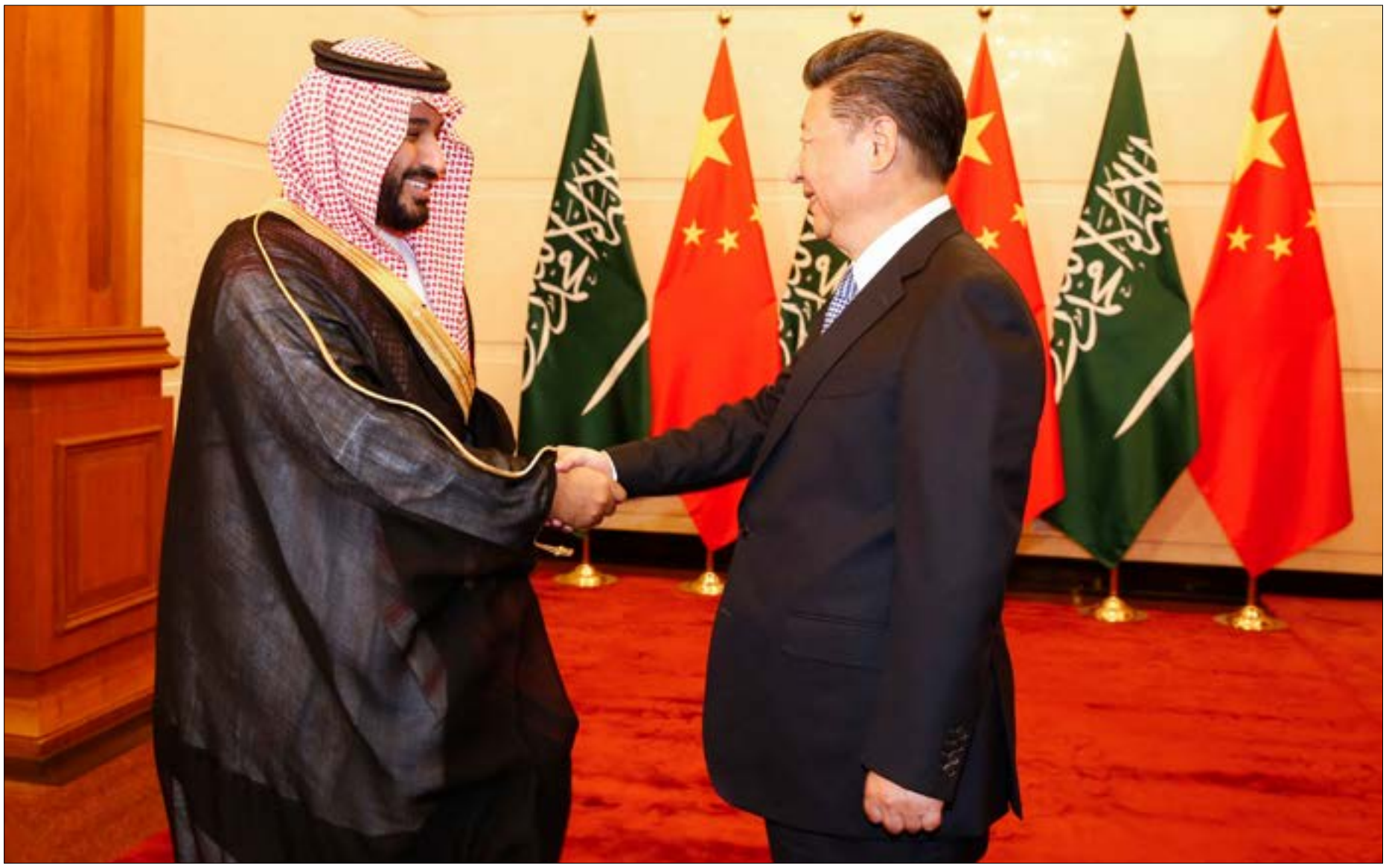

أنهى الرئيس شي جين بينغ زيارة مفصلية للمملكة العربية السعودية، استمرت 3 أيام من 7 إلى 10 كانون الأول الجاري، تخللها الكثير من اللقاءات الرسمية، وجرى ضمنها توقيع العديد من الاتفاقيات التي تؤكد بأن دول الشرق ماضية في تعميق علاقاتها، وإحياء صلات تاريخية قديمة جرى تجميدها قسراً لحقبة من الزمن.

■ علاء ابوفرّاج

تعتبر الزيارة بلا شك حدثاً كبيراً، لكن ورغم الاهتمام الشديد الذي أولته وسائل الإعلام لمجرياتها ظلت أسئلة كثيرة معلّقة، فأدق تفاصيل اتفاقيات التعاون الثنائي التي جرى توقيعها تبقى قاصرة عن تقديم صورة شاملة لما يعنيه هذا الحدث، لا في حاضر المنطقة، فحسب بل في مستقبلها أيضاً! وربما يكون أكثر ما يوضح أهمية ما يجري هو ما قاله الرئيس الصيني نفسه، حين وصف أشكال التعاون هذه بنموذج للتعاون بين دول الجنوب في سبيل تحقيق المنفعة المشتركة. ما يجعلنا أمام مثال لا يخص الصين والدول العربية فحسب، بل يشمل دول ومستعمرات سابقة ترى اليوم في تكاتفها فرصة جدّية للخلاص.

ثلاث قمم في زيارة واحدة!

حضر الرئيس الصيني في هذه الزيارة ثلاث قمم مهمة ارتبطت بشكل أساسي بتدعيم علاقات بلاده مع الدول العربية، إذ عقد شي جين بينغ قمة سعودية صينية، التقى خلالها الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد محمد بن سلمان، جرى خلالها توقيع عدد من الاتفاقات، كان على رأسها اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين، بالإضافة إلى «خطة المواءمة» بين رؤية المملكة السعودية لعام 2030 ومبادرة «الحزام والطريق» التي جرى إطلاقها في 2013. هذا بالإضافة إلى رفع درجة التعاون في مجالات متعددة، أبرزها: قطاع الطاقة الذي يشهد نشاطاً استثمارياً صينياً ملحوظاً في مجمل الحلقات من الاستخراج حتى التكرير. أما الحدث الثاني الذي حضره الرئيس شي، كانت أعمال «قمة الرياض الخليجية- الصينية للتعاون والتنمية» التي يشارك فيها قادة دول مجلس التعاون الخليجي. والقمة الثالثة كانت «قمة الرياض العربية- الصينية للتعاون والتنمية» التي حضرها إلى جانب دول الخليج العربي البارزة كالإمارات والكويت دول من المنطقة العربية، مثل: مصر والجزائر وتونس والعراق والأردن وغيرها. هذا بالإضافة إلى لقاءات ثنائية رفيعة المستوى بين الوفود العربية والصينية.

أبعد من التجارة

تترافق الزيارات الرسمية الصينية بنجاحات دائمة في عقد صفقات، وهو ما كان متوقعاً في بيئة استثمارية خصبة، كمنطقة الخليج العربي التي كانت تخطو بثبات لتطوير علاقاتها مع دول الشرق. لكن هذه الزيارة جاءت لتثبت اتجاهاً نوعياً يتجاوز التبادل التجاري العربي- الصيني، وينتقل إلى تدعيم السعي الخليجي لتنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل نسبة مساهمة الصادرات النفطية على حساب زيادة حصة الصناعة في الناتج الإجمالي، وهو ما يمكن لبكين أن تقدم تسهيلات جدية فيه، عبر توطين عدد كبير من الصناعات في مدن صناعية جديدة ساهمت في إنشائها وفق معايير حديثة، تحديداً في السعودية والإمارات، وقدمت الصين فيها التكنولوجيا اللازمة إلى جانب البنية التحتية الضرورية، ما يشكل فرصة نوعية للمستقبل الاقتصادي في هذه البلدان. أما عن حصة تطوير قطاع الاتصالات والبنية التحتية اللازمة لتشغيل الجيل الخامس بالاعتماد على التكنولوجيا الصينية، كانت نقطة فارقة إضافية، فعلى الرغم من موقف واشنطن المعادي لهذه الشراكة، نجحت دول الخليج في تجاوز التحذيرات الغربية والأمريكية، وثبتت هذا التعاون في هذا القطاع الحيوي، حتى أن الرئيس الصيني ذكر المسألة ضمن المجالات ذات الأولوية، وأشار إلى ضرورة تعزيز التعاون «في تكنولوجيا الجيل الخامس والجيل السادس للاتصالات» وكان توقيع مذكرة تفاهم مع شركة «هواوي»، بشأن الحوسبة السحابية، وبناء مجمعات عالية التقنية في المدن السعودية، خير مثال على ذلك.

أدق تفاصيل اتفاقيات التعاون الثنائي التي جرى توقيعها تبقى قاصرة عن تقديم صورة شاملة لما يعنيه هذا الحدث

الإشارة الأخطر، كانت الحديث الصيني عن ضرورة المضي في إيجاد بدائل عن الدولار في التبادلات التجارية، واللجوء إلى العملات المحلية، فعلى الرغم من أن هذه المسألة لها جوانبها الاقتصادية، إلا أن آثارها السياسية تتجاوز هذا بكثير، وخصوصاً عند الحديث عن تجارة الخامات النفطية، فالرئيس الصيني قال: إن بلاده «ستواصل استيراد كميات كبيرة من النفط الخام من دول مجلس التعاون الخليجي، وتوسيع واردات الغاز الطبيعي المسال، وتعزيز التعاون في تطوير قطاعات النفط والغاز والخدمات الهندسية والتخزين والنقل والتكرير، والاستفادة الكاملة من بورصة شنغهاي للبترول والغاز كمنصة لتسوية تجارة النفط والغاز باليوان».

النتائج الفعلية لهذه الزيارة تحتاج فترة إضافية حتى تتضح، فالعدد الكبير من الاتفاقيات التي جرى توقيعها في كافة الميادين لا يمكن حصرها في بضعة أسطر. وخصوصاً إذا ما تطرقنا إلى الجوانب السياسية والأمنية التي لم تغب أبداً عن الزيارة، كإعادة تأكيد المجتمعين على موقفهم المحايد من الحرب الأوكرانية، وضرورة إيجاد مخرج منها. إلى جانب الحديث عن ضرورة الحفاظ على أمن منطقة الخليج، في إشارة إلى المبادرة الصينية المطروحة لحل هذه المسألة. وليس انتهاءً في إعادة التأكيد على إيجاد حل للقضية الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص.

سر هذا التقارب!

يحاول البعض تفسير التقارب الصيني- العربي من زاوية العلاقات السعودية- الأمريكية المضطربة، ويجري تصويره كرد فعل على الخلافات المتفاقمة بين الرياض وواشنطن، التي بلغت ذروتها بعد قرارات أوبك+ الأخيرة. إلا أن المسألة أوسع من ذلك بكثير. فلا شك أن سوء العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الخليجية أسهم في هذا التقارب. فدول الخليج ترى التراجع الأمريكي المتسارع كغيرها، وتبحث لنفسها عن شركاء أكثر موثوقية. لكن إذا أخذنا تاريخ نشوء وتطور العلاقات الصينية العربية «وهو ما سعت المقالة التي نشرتها جريدة الرياض للرئيس الصيني التذكير به» لتبين أنها علاقات راسخة تعود إلى مئات السنين، وكانت سمة مميزة لمنطقة الشرق، والانقطاع الذي فرضته قوى الاستعمار التقليدي والولايات المتحدة لاحقاً ما هو إلا حدث طارئ. والسعي الذي نشهده اليوم لإعادة إحياء روابط قديمة هو اتجاه موضوعي، تدعمه الجغرافيا والمصالح السياسية التاريخية لدول منطقة الشرق.

نتيجة تراكم طويل

قفز التبادل التجاري بين السعودية والصين من 3 مليارات دولار في عام 2000، إلى 67 مليار دولار في 2020، أزاحت خلالها الصين الولايات المتحدة من موقع «الشريك التجاري الأول» أي أن ما نراه اليوم كان نتيجة تطور موضوعي على مدار عقدين من الزمن، وهو التحول الذي لم تنجح الولايات المتحدة بوقفه إطلاقاً، بل نجحت مؤقتاً في كبحه وعرقلته. أثناء كلمته في افتتاح القمة، قال ولي العهد السعودي: إن الدول العربية تهدف إلى رفع مستوى التعاون مع الصين، والتطلع إلى مرحلة جديدة من الشراكة معها. في الوقت نفسه عبّرت بكين أن هذه الزيارة تمثل أكبر مبادرة دبلوماسية لها في العالم العربي، أي أن ما تم إنجازه حتى اللحظة في العلاقة بين الطرفين أصبح واقعاً لا يمكن التراجع عنه، وما يجري إعلانه اليوم هو تلك الخطوات اللاحقة التي ستتعمق فيها هذا الروابط وتفتح الآفاق أمام المستقبل.

الغربيون يخسرون في المعركة الأوكرانية مع كل يوم إضافي

انتهت مساعي التفاوض حول الملف الأوكراني قبل بدئها، فالشروط الأوكرانية- الأمريكية بخروج روسيا للجلوس حول طاولة المفاوضات تعد خطوة استفزازية أكثر مما تكون للتهدئة، بينما يمضي مسار التصعيد باتجاه ثابت على كافة الجبهات وبكافة الأشكال، مسارٌ يقابله آخر بتأزم الأوضاع الاقتصادية غربياً بدرجات خطيرة جداً، ليس أقلها زيادة معدلات الفقر وارتفاع معدلات البطالة، ولا أكبرها موجات الإفلاسات الواسعة.

■ يزن بوظو

تصعيد جديد

بعد وضوح كذب مساعي التفاوض خلال الأسبوع الماضي، عادت لغة وخطوات التصعيد تنشط بكثرة، منها ما يجري تداوله إعلامياً «رغم نفيه رسمياً» عن «منح واشنطن الضوء الاخضر» لأوكرانيا بضرب أهداف داخل الأراضي الروسية، وفقاً لصحيفة «تايمز» والتي جاء فيها أيضاً أن الولايات المتحدة أقل خشية الآن من أي تصعيد من جانب موسكو، ونقلت قولاً عن مصدر لها من البنتاغون «لا يمكننا إخبار الأوكرانيين بما يجب عليهم فعله. الأمر متروك لهم في كيفية استخدام أسلحتهم».

وفي السياق نفسه، صرّح أمين مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني أوليكسي دانيلوف: «سنكون قادرين على فعل أي شيء. لذلك، إذا كان هناك شيء يتعلق بمصالحنا، فلن نسأل أي شخص أين يجب أن نضرب العدو» مشيراً إلى أن كييف قادرة على ضرب أراض روسية في حال توجيهها ضربات ضد أوكرانيا.

وفي سياق التصعيد ووأد أية ملامح بناء ثقة تبنى على أساسها فرصة للتفاوض، خرجت المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل بتصريح لافت لها مع صحيفة Zeit قالت فيه: إن «اتفاقيات مينسك لعام 2014 كانت محاولة لمنح أوكرانيا الوقت الكافي لتستعد للحرب ضد روسيا [...] كان بإمكان بلدان حلف الناتو آنذاك أن تفعل كل ما تفعله الآن لمساعدة أوكرانيا».

ليؤكد هذا التصريح، أن الغربيين كانوا يدفعون باتجاه الحرب بشكل مسبق منذ 2014، وأن المماطلات حول تنفيذ اتفاقات مينسك، والتي جاءت العملية العسكرية الروسية في أوكرنيا بسبب عدم تنفيذها، كانت تهدف لصنع الأرضية المناسبة للحرب.

الاقتصاد الأوروبي ينهار

مع تبيّن عدم وجود أية نية لعقد مفاوضات، واستمرار حُزم الدعم الأوروبية والأمريكية لأوكرانيا، تتزايد الأصوات المعترضة على هذا الدعم من شعوب الدول الغربية، مع تفاقم أزماتهم الاقتصادية بدرجات كبيرة وخطيرة، ففي بريطانيا مثلاً: أعلن اتحاد GMB أن أكثر من 10 آلاف مسعف سيبدؤون إضراباً عن العمل في إنكلترا وويلز في 21 كانون الأول، كما يجري الآن إضراب أكثر من 100 ألف ممرض وممرضة في 76 مستشفى في عموم المملكة المتحدة، احتجاجاً على التضخم وتدني الأجور والمستوى المعيشي وارتفاع أسعار الطاقة التي جاءت نتيجة للعقوبات الغربية على روسيا، واستمرار الحرب في أوكرانيا، ويطالب الممرضون برفع الأجور بنسبة 19%، ومن المقرر أيضاً أن تحدث إضرابات أخرى لعمال سكك الحديد، مما يعني شلّ القطاع الصحي وقطاع النقل في البلاد، وخلق ضغوط سياسية هائلة على الحكومة البريطانية الحالية.

وفي ألمانيا، القوة الاقتصادية والأولى أوروبياً، تمضي موجة إفلاسات كبيرة، فوفقاً لتحليل أجرته شركة الاستعلام الائتماني الألمانية «كريف» قبل أسبوعين/ وشمل حوالي 3 ملايين شركة، تعاني أكثر من 300 ألف شركة من مشكلات مالية، وبيّن التحليل: أن عدد الشركات المرجح إفلاسها ارتفع إلى نسبة 15,6%، وقال مدير شركة «كريف» فرانك شلين: «نتوقع حالياً إفلاس 14500 شركة في عام 2022» مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يرتفع العدد إلى 17 ألف في عام 2023، ومرجعاً أسباب ذلك إلى «تكاليف الطاقة المرتفعة والمشكلات الحالية في سلاسل التوريد والتضخم» التي حدثت بدورها نتيجة للعقوبات الاقتصادية الغربية التي سرعت من مفاعيل الأزمة الرأسمالية في الغرب.

تراجع وتأزم الاقتصاد الألماني يعني عملياً تراجع وتأزم الاقتصاد الأوروبي ككل، كما أن انطلاق موجة إفلاسات في ألمانيا ستلحقها موجات شبيهة في البلدان الأوروبية الأخرى، مع ما سيرافق ذلك من ارتفاع لمعدلات البطالة وزيادة نسب الفقر، وما سينتج عنها من إضرابات سياسية واجتماعية.

الغربيين كانوا يدفعون باتجاه الحرب بشكل مسبق منذ 2014 والمماطلات في تنفيذ اتفاقات مينسك كانت تهدف لصنع الأرضية المناسبة للمعركة

لمن ينتظر نصراً تقليدياً

يحاول الإعلام الغربي تصوير أوكرانيا على أنها ميدان المعركة الرئيسي، وأي تطور عسكري في هذا الميدان يعكس تطوراً سياسياً ما مرتبطاً بالنصر أو الهزيمة، فيظهر أن طول عمر المعركة عسكرياً بين روسيا وأوكرانيا كنقطة ضعف لموسكو، وأن أي تقدم أو تراجع لها في أية منطقة يدخل ضمن نقاط الربح أو الخسارة لها بالمعنى الاستراتيجي.

واقع الأمور يدل على أن الميدان الرئيسي ليس عسكرياً فحسب، وإنما اقتصادياً بالدرجة الأولى، ولا يتعلق بحدود أوكرانيا الجغرافية، وإنما روسيا ومجمل الدول الغربية، فمنذ بدء العملية العسكرية الروسية وحتى اليوم، لم تتأثر روسيا- بالدرجة نفسها التي تعرّض لها الغرب- بموجات من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدني الأجور والإفلاس وارتفاع أسعار الطاقة، والتوترات الاجتماعية والسياسية.

من ينتظر نصراً عسكرياً تقليدياً روسياً أو أوكرانياً، فإما أن يكون واقعاً في شراك الإعلام الغربي وتفسيراته لواقع العالم، أو أنه لا يزال يعتقد أن ظاهرة كالحرب لم تتغير. بينما الواقع يقول: إن التداعيات الاقتصادية والسياسية من شأنها ضرب أحد الخصوم من الداخل، وهو ما يمكن أن يكون نهاية لهذه الحرب. اليوم يبدو الغرب أكثر هشاشة والأقرب للانهيار، وتعتبر الأمثلة المذكورة عن بريطانيا وألمانيا جزءاً من حالة شاملة تتصاعد وتتوسع في أوروبا، ولن تبقى الولايات المتحدة بعيدة عنها. أما بالنسبة لروسيا فبقاؤها موحدة ومستقرة اقتصادياً واجتماعياً يضمن لها النصر، لكن نجاحها في هذه المهمة لن يكون أمراً يسيراً إذا لم تتسارع الخطى لبناء منظومة اقتصادية واجتماعية، تعيد توزيع الثورة بشكل عادل، ما يضمن جبهة داخلية محصنة قادرة على ضخ الموارد اللازمة للمعركة.

ما يقلق الجميع بطبيعة الحال، هي مخاطر نشوب حرب نووية، التي وعلى الرغم من أنها لا تزال خياراً مستبعداً إلا أنها تبقى خطراً حقيقياً محتملاً. فالتصعيد الغربي المستمر يفرض على الجميع الاستعداد لكافة السيناريوهات، وهو ما يفرض على روسيا تذكير الغرب بقدرتها النووية، أملاً في ردع «رؤوس واشنطن الحامية» ودفعها لوقف التصعيد، وكبح جماح الدول الغربية المنخرطة في هذا التصعيد قبل فوات الآوان. فضمن مستويات التصعيد الحالية، يمكن أن يجد العالم نفسه أمام مواجهة بين القوى العظمى التي وإن استخدمت أسلحة تقليدية في حربٍ كهذه ستكون نتائجها كارثية على الجميع، ولن يستطيع الاقتصاد العالمي المتأرجح من تأمين الاحتياجات الأساسية لسكان الكوكب.

ليبيا.. صراع حول النفط ومبادرة جديدة للحل

لا يزال المشهد الليبي يضج بالانقسامات والتباينات في الآراء والمواقف بين أطرافه السياسية المختلفة شرقاً وغرباً، حول كيفية المضي بالحل السياسي وتنفيذ الانتخابات، بينما يدفع الأمريكيون نحو تصدير موارد طاقته لأوروبا عبر اليونان، ويعبثون بالعلاقات التركية مع كل من مصر واليونان.

■ صلاذ سعد

خلاف حول المحكمة الدستورية ومبادرة جديدة

أحد آخر الخلافات المستجدة داخل ليبيا كان إقرار مجلس النواب قانون إنشاء محكمة دستورية، ليعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري تعليق التواصل مع رئاسة مجلس النواب وأعمال اللجنة المشتركة، بسبب هذا القرار، حيث قال: «لا يعتبر القانون من ضمن الصلاحيات التشريعية» وأن إنشاء محكمة دستورية هو شأن دستوري، كما أن هذا الإجراء «زعزع الثقة بين المجلسين، ويهدم جهود الوصول إلى توافق حول المسار الدستوري، ويعمق الانقسام المؤسسي في البلاد»، بينما رد رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ببيان مبدياً استغرابه من الهجوم على القانون، وقال «نؤكد أن إصدار مجلس النواب لقانون إنشاء المحكمة الدستورية هو تأكيد على حماية الحريات والحقوق، وإضافة قضاء متخصص في الشأن الدستوري» معتبراً أن «إنشاء محكمة دستورية من قبل مجلس النواب السلطة التشريعية هو تأكيد لما تضمنته مسودة الدستور».

عقب هذا الخلاف، أعلن المجلس الرئاسي الليبي يوم الخميس عن مبادرة جديدة له لحل الأزمة السياسية، وبحسب البيان الصادر عنه، فإن المبادرة تبدأ عبر لقاء تشاوري بين المجالس الثلاثة الرئاسي، والأعلى للدولة، والنواب، بالتنسيق مع المبعوث الدولي إلى ليبيا عبد الله باتيلي، وأن هذا اللقاء سيهيئ لحوار دستوري كأولية، ولم يبدِ أي من المجلسين الآخرين اعتراضاً عليه بطبيعة الحال.

التدخلات الأجنبية والعبث الأمريكي

تظل إحدى أكبر المشكلات والعوائق في ليبيا هي وجود قوات ومرتزقة أجانب على رأسها القوات التركية، فضلًا عن التدخلات السياسية الخارجية، سواء الأمريكية أو الأوروبية أو التركية أو الخليجية، ولا تزال تركيا متشددة فيما يتعلق بخروج قواتها من ليبيا، بينما تطالب مصر بذلك وضوحاً، حيث طالبت نهاية الشهر الماضي عبر وزير خارجيتها سامح شكري، بتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بخروج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا في إطار زمني محدد. من جهة أخرى، وبالاستفادة من الفوضى والانقسام الليبي تتدخل الولايات المتحدة بإدارة موارد الطاقة في ليبيا، ففي الشهر السابق أعلنت الخارجية الأمريكية «انفتاح» واشنطن على إمكانية ربط الطاقة بين اليونان وليبيا بموجب مشروع أعلن عنه سابقاً، بما يعنيه ذلك استفزازاً لتركيا، وتبعه إعلان من السفير الأمريكي في ليبيا ريتشارد نورلاند- عقب اجتماعه مع رئيس الأركان العامة بحكومة الوحدة الوطنية الليبية- عن «دعم الولايات المتحدة للجهود المبذولة لتأمين رحيل المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وكذلك جميع القوات الأجنبية». وفي الخامس من الشهر الجاري، أعلن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الليبية رفع حالة «القوة القاهرة» عن عمليات استكشاف النفط والغاز، داعياً الشركات النفطية العالمية لاستئناف عملها وفقاً للعقود المبرمة معها، علماً أنه وقبل يومين فقط أعلن اللواء 44 في منطقة طرابلس العسكرية عن استهدافه بصواريخ موجهة لقافلة شاحنات تحمل الوقود، كان يجري تهريبها لخارج البلاد.

يجري التعويل حالياً على مبادرة المجلس الرئاسي الليبي، إلا أن الليبيين يدركون أن لا حل حقيقي يمكن تنفيذه دون تنفيذ القرارات الدولية بالحد من التدخلات الخارجية وإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة أولاً من البلاد.

ماذا تعكس ميزانية الدفاع الأمريكية الجديدة؟

أقر مجلس النواب الأمريكي في اجتماع له في يوم الخميس 8 كانون الأول الجاري، مشروع ميزانية الدفاع المخصصة للسنة المالية القادمة 2023 بمبلغ 858 مليار دولار، وما أن جرى إقرارها حتى بدأت ردود الفعل، وتحديداً من قبل روسيا والصين، اللتان رأتا فيها استمراراً في سلوك واشنطن التصعيدي.

■ عتاب منصور

تعتبر ميزانية الدفاع واحدة من مؤشرات متعددة عن طبيعة السلوك الأمريكي في الفترة القادمة، وبعد النقاشات الموسعة داخل واشنطن حول جدوى فتح جبهتين في آن واحد في آسيا وأوروبا، وانخراط واشنطن في تأجيجهما يظهر أن الاتجاه العام لا يزال كما كان، وأن لا تغيير متوقع قريباً. فقد أقر المشرعون الأمريكيون مساعدات عسكرية وأمنية ضخمة موجهة ضد روسيا والصين بشكلٍ أساسي.

ردود الفعل الأولية

أعلن المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف، أن ميزانية الدفاع الأمريكية «صدامية للغاية» تجاه روسيا وبشكلٍ غير مسبوق، واعتبر بيسكوف أن السلوك الأمريكي سيكون محفوفاً بعواقب خطيرة جداً وطويلة الأجل، وسيؤدي إلى مزيد من زعزعة استقرار الوضع في القارة الأوروبية. وفي السياق نفسه، عبّرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينج، أن بلادها تعارض بشدة إدراج بند في ميزانية الدفاع الأمريكية ينص على تقديم مساعدة عسكرية لتايوان بقيمة نحو عشرة مليارات دولار. وأضافت، أن بكين تدعو واشنطن إلى التوقف عن استخدام مسألة تايوان، ومحاولة ردع الصين من خلال هذه المسألة، وإلى قطع العلاقات العسكرية مع إدارة جزيرة تايوان.

زعزعة الاستقرار بتكاليف مخفضة!

لا شك أن الآثار الناتجة عن انخراط واشنطن في تقديم الدعم والتسليح لأوكرانيا وتايوان يعتبر عاملاً أساسياً في زعزعة الاستقرار في أوروبا وآسيا، وهو محاولة معلنة لاحتواء روسيا والصين وإشغالهم في معارك، تأمل واشنطن أن تحولها إلى حروب استنزاف طويلة. فالمسألة بالنسبة لأصحاب القرار الأمريكيين تبدو بسيطة جداً! فتقديم «بضعة مليارات» هنا وهناك من ميزانية عسكرية ضخمة تصل إلى عشرات أضعاف ما جرى إنفاقه حتى الآن في تايوان وأوكرانيا، يعتبر خياراً مربحاً لداعمي الحروب، فالمليارات هذه كانت كفيلة برفع درجة التوتر إلى حدود قصوى، ونجحت حتى الآن في إشعال مواجهة مباشرة مع روسيا، وقد نجد الصين مضطرة للتعامل عسكرياً مع التهديدات المتزايدة في محيطها. أي أن واشنطن ترى نفسها- حتى اللحظة- قادرة على إدخال خصومها في معارك صعبة، دون انخراط مباشر من قبلها بتكاليف محدودة نسبياً، إذا ما جرت مقارنتها بالنتائج المرجوة منها. لكن ما يَغفل عنه أصحاب هذا التوجه، أن هذه الفاتورة تتوسع شيئاً فشيئاً، وسترى واشنطن نفسها مضطرة لتعبئة الفراغ الناتج عن انهيار «حلفائها» قبل خصومها، في معركة الاستنزاف هذه، لا بل إن بعض القادة العسكريين الأمريكيين يدركون أن بلادهم لن تستطيع البقاء بعيداً لوقتٍ أطول، ويمكن أن يجدوا أنفسهم تحت وابل من النيران في محيط الصين مثلاً، ما سيجعل ما خصصته واشنطن غير كاف لإدارة معركة بهذا الحجم، هذا فضلاً عن المشاكل الكبرى التي بدأت تظهر في ترتيب الأولويات، فالمجمّع الصناعي العسكري الأمريكي لا يستطيع تأمين كل المطلوب على جبهتين في وقت واحد، حتى على مستوى الذخائر التقليدية.

كل هذه المؤشرات تدل بوضوح، أن صورة واشنطن التي تظهر فيها بوصفها المتحكم الوحيد بخيوط اللعبة، ما هي إلى صورة مزيفة، لن يمضي وقتٌ طويل حتى تتضح، وعندها لن يكون بإمكانها التراجع دون أن تتلقى خسائر هائلة.

إيلون ماسك.. «بطل» فارغ آخر برعاية حكومية أمريكية

يهاجم بعض أباطرة المال والأعمال الغربيين أعمال وتحركات الثريّ الآخر إيلون ماسك، وبالأخص استحواذه مؤخراً على تويتر، ما يمنح الفرصة لماسك لإظهار نفسه كأحد «الأبطال» الأثرياء الذين تحاربهم «المؤسسة الحاكمة». لكن في الحقيقة ليس هذا سوى تعمية وعلاقات عامة، فثروة إيلون ماسك وقدرته على مراكمتها اعتمدت بشكل رئيسي على أموال الوكالات الحكومية الأمريكية والإعفاءات الضريبية والقروض بفوائد شبه صفرية.

■ جوناس اليكسيس
ترجمة: قاسيون

«ديمقراطية» ستارلينك

تقدّر ثروة ماسك بـ 230 مليار دولار، أي أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا. وقد حصل على قدر كبير من الدعاية الإيجابية في الغرب لتبرعه الخيري بآلاف البوابات من الإنترنت الفضائي «ستارلينك»، والتي تسمح بالاتصال بأكثر من 2400 قمر صناعي صغير في محيط الأرض تمّ إطلاق معظمهم من قبل شركة ماسك «سبيس إكس تكنولوجي».

لكن تبيّن فيما بعد بأنّ أعمال ماسك الخيرية ليست خيرية في الواقع، فقد قامت الوكالات الحكومية الأمريكية بدفع تكاليفها من أموال دافعي الضرائب. كمثال قامت وكالة «USAID» الحكومية المعروفة بتمويلها غير الشفاف بشراء 1330 بوابة على الأقل من شركة سبيس إكس.

لكن لماذا تدفع الحكومة الأمريكية مقابل إنترنت ستارلينك، وهو رغم التهويل الإعلامي لا يشكّل حلاً ذي قيمة للأوكرانيين. قدّر وزير الاتصال الرقمي الأوكراني بأنّ خدمات ستارلينك تؤمّن بأفضل حال اتصال 150 ألف شخص بالإنترنت. إذاً من الذي سيستفيد من هذا العدد القليل من البوابات وعلى أيّ أساس يحصل الأفراد عليها. لا يجب أن نتفاجأ إن قلنا بأنّ الأكثر أهمية، أن الجواسيس والنشطاء العسكريين هم الذين يحصلون عليها، فستارلينك تخدم في الواقع هدفاً عسكرياً بحتاً. ففي غضون أسابيع من إطلاقها باتت حجر زاوية في المجهود العسكري الأوكراني وخاصة في استخدام الأسلحة عالية التقنية التي تحتاج إلى خدمات إنترنت ليتم استخدامها، مثل الدرونز.

ربّما تصريح مدير الحرب الإلكترونية في البنتاغون كافٍ لإفهامنا بأنّ ستارلينك ليس «عملاً خيرياً ديمقراطياً» بل جزءاً من الآلة العسكرية الأمريكية، حيث صرّح: «التمكّن من إبقاء القوات الأوكرانية متصلة بالإنترنت يدفعني لذرف الدموع... على الجيش الأمريكي في المستقبل أن يمتلك القدرة للعمل بمثل هذه السرعة».

رجل الصواريخ

لا بدّ أنّ مثل هذا النوع من الإطراء يجذب انتباه مدراء سبيس إكس الذين استفادوا منذ فترة طويلة من علاقتهم المربحة مع الجيش الأمريكي. تعتمد مشاريع شركة سبيس إكس بشكل مفرط على العقود الحكومية، فلا يكاد يكون هناك أيّ طلب مدني على أهمّ منتجاتهم، لا سيما الصواريخ.

حصل ماسك على عقود بمليارات الدولارات كي تطلق سبيس إكس أقمار تجسس صناعية ودرونز حربية وغيرها من الأدوات العسكرية. مثال، اختيرت سبيس إكس في 2018 لإطلاق نظام تعقّب ملاحي «GPS» بقيمة 500 مليون دولار في الفضاء. وفي حين أنّ الآلة الإعلامية حاولت أن تسوّق للأمر بأنّه سيزيد من دقّة الاستخدام المدني لنظام الملاحة، فليس هناك من يشك في أنّ هذا النظام وما يشبهه هم جزء من حلقة التجسس والاستطلاع الحربي الجاري. كما حصلت سبيس إكس على عقود لإيصال الكثير من الأقمار الصناعية التي تستخدمها وكالات الأمن والمخابرات الأمريكية في عملياتها مثل العقد مع «مكتب الاستطلاع الوطني» أو الأقمار الصناعية للقوى الجوية الأمريكية ومثل العقد مع «وكالة تطوير الفضاء».

في عالم اليوم الذي تزداد فيه أهميّة جمع البيانات الاستخبارية والاستطلاع، لا يمكن ألّا نلحظ مدى أهمية سبيس إكس للآلة العسكرية الأمريكية، والتي تجعلها بأهمية شركات مثل بوينغ ولوكهيد مارتين.

قدرة ماسك على بيع حقوق «تخفيض الانبعاثات» عبر شركة تيسلا بمبالغ قدّرت بـ 2,5 مليار دولار لأنّها حصلت عند إنشائها على قروض ميسرة بقيمة 465 مليون دولار بفوائد شبه صفرية

المخابرات ترعى رجالها

بدءاً من انطلاقها في 2002، لطالما كانت سبيس إكس شديدة الارتباط بمؤسسات الأمن القومي الأمريكية، وخاصة المخابرات المركزية. ربّما الصلة الأكثر شهرة هو مايك غريفين، والذي كان في وقتها مديراً للعمليات في شركة المشاريع «In-Q-Tel» الممولة من المخابرات المركزية، والتي يتركز عملها في رعاية وتمويل الشركات التي تقدم خدمات أمنية وتكنولوجية للمخابرات المركزية.

كان غريفن مع ماسك منذ اليوم الأول للعمل، حيث صحبه إلى روسيا في شباط 2002 عندما حاول شراء صواريخ باليستية عابرة للقارات بأسعار زهيدة. كان ماسك يرغب حينها في شراء مواد مستعملة ومكونات جاهزة للإطلاق من أجل التفوق على المنافسين، ورغم فشل المحاولة فقد أطلقت شراكة كبيرة بين غريفين رجل المخابرات المركزية وماسك الذي تمّ تعليق الأمل عليه بأنّه سيكون «رائد صناعة الصواريخ» الأكثر تميزاً. بعد ثلاثة أعوام استلم غريفن رئاسة وكالة الفضاء الأمريكية ناسا، وفيما بعد منصباً قيادياً في البنتاغون.

في 2006 حصل ماسك على عقد مع ناسا بقيمة 396 مليون دولار لتطوير الصواريخ، وقد علّق غريفين نفسه على أن العقد كان بمثابة المقامرة. كتبت ناشيونال جيوغرافيك نفسها قائلة: «لم تكن سبيس إكس لتصبح ما أصبحت عليه لولا هذا النوع من العقود».

ثمّ في 2008 وقع ماسك في ورطة حين لم تعد سبيس إكس قادرة على دفع رواتب من يعمل لديها، ليتمّ إنقاذها من جديد بعقد غير متوقع بقيمة 1,6 مليار دولار مع ناسا من أجل «خدمات الشحن التجاري».

داعم الانقلابات

يملك ماسك شركة سيارات تيسلا الكهربائية الشهيرة منذ 2004، والتي تعتمد على البطاريات كي تستمر وتتطور. وقد جذب ماسك الانتباه بالفعل عندما اعترف بأنّه عمل مع الحكومة الأمريكية من أجل خلع الرئيس البوليفي إيفو موراليس في 2019.

يمكن فهم دوافع ماسك بأنّ بوليفيا هي موطن لاحتياطات الليثيوم سهلة الاستخراج، وهو العنصر الحاسم في إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية. كان موراليس قد رفض فتح البلاد للشركات الأجنبية النهمة لاستغلال بوليفيا من أجل الأرباح، واقترح بدلاً من ذلك تطوير تكنولوجيا سيادية للإبقاء على الأعمال والأرباح داخل بلاده. نتيجة لذلك تمّ خلعه عبر انقلاب يميني مدعوم من الولايات المتحدة. لم يستغرق الأمر طويلاً حتى تقوم الحكومة التي استلمت مكانه بدعوة ماسك للتحادث بشأن الأمر.

كان ماسك وقحاً عندما ردّ على سؤال فيما إن كان له علاقة بالإطاحة بموراليس حيث قال: «سنقوم بالانقلابات متى أردنا! تعاملوا مع ذلك». لدى ماسك تاريخ طويل من التصريحات الجدلية ولهذا لن يستغرب المتابعون هكذا رد، ولكن سيسعدنا أن نعلم أنّ أحلام ماسك باستخراج الأرباح من بوليفيا قد تبخرت بعد أن ضغط الشعب البوليفي لإجراء انتخابات مبكرة بعد عام من الانقلاب، عاد على إثرها حزب موراليس للحكم ملغياً أيّ محادثات مع ماسك.

إنّ ماسك– مثله في ذلك مثل جميع أثرياء الغرب– ليس إلّا صاحب ثروات ممولة من الاستغلال ومن دافعي الضرائب. إذا ما تركنا العقود العسكرية والمخابراتية والحكومية الأخرى جانباً، فقدرة ماسك على بيع حقوق «تخفيض الانبعاثات» عبر شركة تيسلا بمبالغ قدّرت بـ 2,5 مليار دولار، وذلك فقط لأنّها حصلت عند إنشائها على قروض ميسرة بقيمة 465 مليون دولار بفوائد شبه صفرية، أو حصوله على 750 مليون دولار من ولاية نيويورك، أو التسهيلات الضريبية بقيمة 1,3 مليار دولار التي جعلت ماسك يدفع ضرائب أقلّ من 70 ألف دولار، تجعلنا ندرك مدى سخافة النظام القائم، وكيف أنّ «أبطالاً» فارغين مثل ماسك يملؤون الصفحات الإعلامية.

■ بتصرّف عن:
Pentagon massive a is Musk Elon contractor

البيرو.. عدم جدوى الاستزلام للأمريكيين

في مساء 7 كانون الأول تمّ خلع الرئيس البيروفي بيدرو كاستيو عبر انقلاب برلماني. لا يزال من المبكر أن نفهم تماماً ما الذي سيحدث تالياً فجميع السيناريوهات مفتوحة اليوم، لكن الأكيد أنّ كاستيو لم يطبّق عملياً مِن «اليسار» إلّا اسمه، وأنّ محاولاته الاستزلام للأمريكيين والانبطاح أمام اليمين البيروفي لم تنجّه من خلعه وتخلي حلفائه في الوسط السياسي عنه. بأية حال علينا أن ننظر لما حدث من زاوية تحليل جيو إستراتيجي وتأرجح صعود القوى اليسارية في أمريكا اللاتينية وتهديد ذلك لهيمنة القوى الإمبريالية والقوى التابعة لها.

■ أوديت الحسين

استلم كاستيو الرئاسة في البيرو في حزيران 2021، ومنذ ذلك الوقت تعرّض لثلاث محاولات خلع من النخب البوليفية المدعومة بشكل هائل وعلني من جميع أجهزة الولايات المتحدة. أظهر لنا سقوط كاستيو في يد البرلمان من جديد مدى عدم جدوى الإستراتيجيات السياسية التي تعتمد بشكل كلي على إحداث تغيير من خلال الإدارات في الدولة البرجوازية، وهي التي وصفها ماركس بأنّها ليست أكثر من مجالس إدارة أعمال برجوازية. كما أنّها تدلّ على فشل إستراتيجية «التوفيق الطبقي» والوحدة الوطنية مع النخب الاقتصادية التي اعتمدها كاستيو ضمن ما يمكن أن نسميه «اليسار الإصلاحي الجديد»، ما جعله يبقى على أعمدة النظام النيوليبرالي القائم في البلاد منذ 1993.

حاول كاستيو في إجراء «بونبارتي» أن يستبق خلعه عبر الإعلان عن حلّ البرلمان، لكنّ إعلانه لم يجد أذناً مصغية من مؤسسات الحكم البيروفية المسلّحة التي دعمت في 1992 انقلاب رائد النظام النيوليبرالي فوجيموري، وعادت ودعمت الرئيس فيزكارا في 2019 قبل أن تعود وتخلعه بعد عامين. إنّ محاولة كاستيو كان محكوماً عليها بالفشل ليس فقط بسبب فقدانه لدعم مؤسسات الحكم المسلحة، بل أيضاً بسبب خساراته لدعم قسم كبير من القطاعات الشعبية التي صوتت له وأوصلته للحكم في المقام الأول، والتي كانت تشاهد انزياح كاستيو بشكل منهجي ناحية اليمين ونقضه لجميع وعوده الانتخابية.

خطأ الإصلاح لا الجذرية

كيف استجاب كاستيو للهجمات اليمينية عليه قبل أن يتمّ خلعه؟ في الحقيقة لم يفعل أكثر من تكييف حكمه مع متطلبات النخب الاقتصادية واليمين البرلماني والقاري. أخلف كاستيو وعده بتغيير الدستور، وهو المقترح الذي لم يصل حتّى إلى الكونغرس. كما أبقى على جميع القوانين والأحكام المعادية للعمّال والمعادية للشعب التي تمّ بناؤها أثناء إتمام الدورة النيوليبرالية التي فرضها الانقلاب النيوليبرالي. ناهيك عن أنّ سياساته لمواجهة كوفيد لم تختلف بشكل جوهري عن سلفه حيث اعتمدت في الجوهر على تحميل الطبقة العاملة عبء مقاومته. يشرح هذا الانزياح والانبطاح أمام اليمين الدفاع الشعبي الضعيف عن كاستيو في مواجهة الكونغرس الذي يحظى بمستوى شعبية أقلّ منه حتّى قبل ساعة من خلعه «24% له و11% للكونغرس».

الأزمة البيروفية هي واحدة من أعمق وأطول الأزمات السياسية في القارة. فالنظام السياسي الذي كان فاعلاً في رفع راية «الحرب ضدّ الإرهاب» ارتكب جرائم وهجمات وحشية ضدّ العمّال والفلاحين والحقوق الشعبية. النظام البيروفي القائم منذ 1993 كان مصمماً لضمان التحوّل الكبير في الرأسمالية البيروفية، عبر تعزيز خصخصة الصناعات الوطنية وتسليم الموارد الطبيعية إلى رأس المال الأجنبي النهم.

تظهر هذه الأزمة حقيقة استنفاذ المؤسسات السياسية للنموذج النيوليبرالي صلاحيتها. عبّرت هذه الأزمة عن نفسها بشكل واضح في سقوط حكومتي بابلو كوتشينسكي وفيزكارا على يد الكونغرس، وحقيقة أنّ جميع الرؤساء والعديد من كبار المسؤولين الذين كانوا جزءاً من حكومات الثلاثين عاماً الماضية هم اليوم في السجن ومتهمون بالفساد. وربّما أوّل ظهور للرئيسة الجديدة للبيرو خلفاً لكاستيو: دينا بولارتيه– مع التهليل الغربي الفارغ لكونها المرأة الأولى التي تصل إلى سدّة الرئاسة في البيرو– في احتفال عسكري وهي تتملّق الجنرالات يثبت بأنّ الأزمة البيروفية مستمرّة بحماية من المؤسسات المسلحة. أعلنت بولارتيه بأنّها تريد إكمال الفترة الرئاسية، وهو ما اعتبره كثيرون نوعاً من الخيانة تبعاً لإعلانها من قبل عن أنّها ستستقيل في حال عزل كاستيو.

النخب الحاكمة لن تكون قادرة على الاستمرار في قمع الصراع الطبقي عبر تحقيق انتصارات فارغة على «المدّ الوردي»

البحث عن الولايات المتحدة

لم تخف المؤسسات الرسمية والإعلام الشركاتي الأمريكي الكبير الفرحة بما آلت إليه الأحداث في البيرو، بدءاً بغضب السفيرة الأمريكية في البيرو وانتقادها كاستيو ومحاولته «إغلاق البرلمان»، مروراً بإعلان هيئة تحرير الواشنطن بوست: «ديمقراطية البيرو تثبت مرونتها ضدّ الانقلاب الرئاسي»، وصولاً إلى إعلان مؤسسة بلومبيرغ بأنّ «أحداث البيرو تعني بأنّ المدّ الوردي في أمريكا اللاتينية قد انتهى».

إنّ محاولة كاستيو الاستعانة بمنظمة الدول الأمريكية «OAS»، وهي المعروفة بهيمنة الولايات المتحدة عليها وكونها وكالة متواطئة في العديد من الانقلابات المدعومة من المخابرات الأمريكية، تعني بشكل أو بآخر بأنّ كاستيو كان مستعداً للمساومة أكثر والتسليم أكثر متوسلاً من أجل «الاعتراف بشرعيته»، وهو إذا ما تجاوزنا عن كونه مؤشراً على القصور السياسي وعدم قراءة تاريخ الولايات المتحدة، فهو مؤشر على أنّ كاستيو قد تخلّى بالفعل عن الأصوات التي أوصلته إلى الرئاسة، الأمر الذي كان يجب أن يكون واضحاً منذ محاولته الاستزلام للأمريكيين بانتقاد حكومة فنزويلا «غير الديمقراطية»، أو بالتصريح المشترك مع وزير الخارجية الأمريكي بانتقاد «الغزو الروسي لأوكرانيا».

يحاول بعض المدافعين عن كاستيو إظهاره كبطل واقعي يتجنّب صداماً مع القوات المسلحة، ولكن تصبح هذه المقولات اليوم بلا جدوى إذا ما وضعناها في سياق عدم وفائه بوعوده أولاً، وخلعه من قبل البرلمان بدعم من الولايات المتحدة التي حاول الاستزلام لها ثانياً.

يمكننا فهم أهميّة البيرو الخاصة بالنسبة للولايات المتحدة في أنّها من المنتجين الكبار للنحاس والفضة، حيث كانت في 2021 تتصدّر العالم في احتياطيات الفضّة، وتقع ثانياً في احتياطيات النحاس. كما أنّها تحوي احتياطات كبيرة من الذهب والمعادن الهامة الأخرى مثل الموليبدينوم. تمثّل مبيعات النحاس البيروفي إلى الصين – وهي التي لا يزال طلبها ضعيفاً ناهيك عن فشل أسعارها في مواكبة التضخم – إلى حدّ بعيد الصادرات الرئيسية للبيرو، يليها الذهب والغاز.

توقّع العالم السياسي البيروفي خورخيه آراغون أنّ حكم بولارتيه سيكون معقّداً وشديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، والهدنة مع البرلمان لن تدوم سوى شهر أو أكثر قليلاً، وبعدها ستعود أزمة الحكم البيروفية للظهور. قد يتزامن هذا مع تزايد أعداد المتظاهرين الذين نزلوا إلى الشارع احتجاجاً على إنفاذ رأي البرلمان الفاسد وعدم الدعوة إلى انتخابات مبكرة، والذين تقوم قوات الشرطة اليوم بتفريقهم بالعصي وقنابل الغاز.

قد يتسق هذا مع تفضيل الأمريكيين اليوم أشخاصاً أكثر ولاءً، ولهذا من المتوقع أن يدعموا رئيس البرلمان: خوسيه ويليامز لاستلام الحكم، وهو عسكري سابق يعلن بشكل مستمر عداءه للإيديولوجيا الماركسية، ولديه صلات مع كارتل المخدرات، ويحاول التغطية على «مجزرة أكوماركا» في 1985 التي أدّت إلى مقتل 69 فلاحاً.

لكنّ استمرار أزمة البيرو لا يعني بأنّ عزل كاستيو هو انتصار نهائي للقوى الأكثر يمينية، فالنخب الحاكمة لن تكون قادرة على الاستمرار في قمع الصراع الطبقي عبر تحقيق انتصارات فارغة على «المدّ الوردي» الذي فقد لونه وشحب وبات بحاجة إلى التحوّل أكثر إلى الأحمر كي يتمكن من الصمود.

أهمية ولادة محطة الفضاء الدولية الصينية

أكملت الصين منذ فترة وجيزة بنجاح إرسال ودمج آخر الوحدات المكونة لمحطتها الفضائية، وصرّحت رئيسة هيئة أركان القوى الفضائية الأمريكية بأن التقدم السريع في القدرات العسكرية الصينية يشكّل مخاطر متزايدة على التفوق الأمريكي في الفضاء الخارجي. يزداد فهمنا للخوف الأمريكي إذا علمنا أن العمر الافتراضي لمحطة الفضاء الدولية الحالية التي تشارك فيها الولايات المتحدة مع روسيا وبلدان أخرى على وشك الانتهاء عام 2024، وسط التوتر الهائل مع روسيا واحتمالات العجز الأمريكي عن مواصلة مشاركتها بها، وقد تتفاقم عزلة أمريكا فضائياً إذا واصلت سياستها الحالية بحظر التعاون بين وكالة ناسا والصين.

■ د. أسامة دليقان

وفقاً لما تداولته عدة وكالات أنباء، قالت نينا أرماغنو رئيسة قوّة الفضاء في الجيش الأمريكي، في 28 تشرين الثاني الماضي 2022، إنّ بكين أحرزت تقدماً كبيراً في تطوير تكنولوجيا الفضاء العسكرية، بما في ذلك مجالات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية التي يمكن إعادة استخدامها، والتي تسمح للدول بتوسيع نطاق برامجها الفضائية بسرعة. وأضافت في فعالية في سيدني نظّمها معهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي البحثي: «أعتقد أنّ من الممكن تماماً أن يتمكنوا من اللحاق بنا والتفوق علينا بالتأكيد»، مشيرةً إلى أنّ «التقدم الذي أحرزوه كان مذهلاً وسريعاً».

وشبّه يي بيجيان، رئيس البرنامج الصيني لاستكشاف القمر، القمر والمريخ بالجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، التي تطالب بكين بالسيادة عليها.

ونجحت الصين بإطلاق مركبة الفضاء «شنتشو–15» إلى محطتها الفضائية، في آخر مهمّة ضمن خطة الصين لاستكمال محطتها الفضائية المدارية المأهولة. وقالت الوكالة، في مؤتمر صحافي، إنّ المركبة تحمل 3 رواد فضاء، وسيقوم رواد الفضاء الثلاثة الذين وصلوا إلى هناك في أوائل حزيران/يونيو الماضي بتسليمهم المحطة الفضائية في غضون أسبوع.

ما الذي دفع سباق الصين لبناء محطة فضاء؟

وفقاً لموقع Chinapower تتعدد مزايا تطوير القدرات الفضائية. الأقمار الصناعية تسهل الاتصالات العسكرية والمدنية. تكتسب رحلات الفضاء البشرية مكانة دولية، مع توفير فرص لإجراء أبحاث متطورة. أدت التجارب التي أجريت في الفضاء إلى العديد من الاختراقات التي تم استخدامها لمواجهة التحديات الطبية والبيئية والتكنولوجية على الأرض.

ونجحت الصين مؤخراً باختبار محرك مخصص للصواريخ قابل لإعادة الاستخدام، صمم للعمل 10 مرات على الأقل، ما يسمح بخفض كلفة الإطلاق.

تسعى الصين إلى تعزيز قدرتها على الابتكار العلمي والتكنولوجي من خلال بناء محطة فضاء معيارية كبيرة. يأمل القادة الصينيون أيضاً أن تدعم الأبحاث التي أجريت على محطة الفضاء الصينية «CSS» أهدافهم طويلة المدى لاستكشاف الفضاء، بما في ذلك البعثات إلى القمر والمريخ.

الصين تحقق رحلاتها المأهولة بنفسها

لدى أكثر من 80 دولة برامج فضائية تشارك في أنشطة تتراوح من تطوير الأقمار الصناعية ذات الاستخدام المزدوج إلى استكشاف القمر. ثلاث دول فقط من هذه الدول أرسلت البشر بشكل مستقل إلى الفضاء. حقق الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة رحلات فضائية بشرية في عام 1961 على خلفية سباق الفضاء في الحرب الباردة. بعد أربعة عقود، انضمت الصين إلى مجموعة النخبة هذه بإطلاق اللفتنانت كولونيل يانغ ليوي في مدار الأرض في عام 2003 على متن السفينة شينجو5، وتعني «المركبة الإلهية». دار يانغ حول الأرض 14 مرة على مدار 21,5 ساعة.

أطلقت الصين رسمياً برنامج الفضاء المأهول، المعروف باسم المشروع 921، في سبتمبر 1992. وتشمل الأهداف الرئيسية للمشروع متعدد المراحل 921 تحقيق رحلات الفضاء البشرية وتطوير وتشغيل «ما وو بينغ»، نائب مدير وكالة الفضاء المأهولة الصينية.

كان أحد الجوانب الحاسمة لمشروع 921 هو تطوير مختبرات الفضاء Tiangong «قصر السماء» التي كانت بمثابة قواعد اختبار مهمة لاكتساب المعرفة الفنية لتشغيل CSS. أطلقت تيانغونغ–1 بوزن 8,5 طن متري في سبتمبر 2011 ومكنت رواد الفضاء الصينيين من التدرب على مناورات الالتقاء والالتحام والقيام بمهام قصيرة المدى في الفضاء. فقدت الصين الاتصال بالوحدة الفضائية في مارس 2016، وفي 2 أبريل 2018، سقطت تيانغونغ1 عبر الغلاف الجوي للأرض، مما أدى إلى نثر الحطام فوق جنوب المحيط الهادئ.

تعلّم المهندسون الصينيون دروساً من تجربة Tiangong–1 لتحسين تصميم خليفتها، Tiangong–2 التي تم إطلاقها في سبتمبر 2016. تميزت Tiangong–2 بقدرة أكبر على إجراء التجارب العلمية، وبالتالي وصفه Wu Ping بأنه مختبر «بالمعنى الحقيقي للكلمة». وفقاً للكتاب الأبيض الصيني لعام 2016 حول الأنشطة الفضائية، قدمت Tiangong–2 منصة للصين لإتقان القدرات الرئيسية، مثل نقل البضائع اللازمة لتشغيل محطة فضائية دائمة وتجديدها.

قد تحلّ محطة الفضاء الصينية الوليدة مكان المحطة الدولية الحالية إذا فشلت جهود تمديد عمرها بعد 2024

تشبه «مير» السوفييتية

بناءً على نجاح مهام Tiangong، قامت الصين ببناء الوحدة الأساسية لـ CSS. يبلغ طول الوحدة الأساسية، التي يطلق عليها اسم تينهي–1 «تناغم السماوات» 18,1 متراً وكتلتها 22 طناً متريا. تم التخطيط أصلاً للدخول إلى المدار في وقت ما في عام 2018، لكن المسؤولين أعلنوا في مارس 2018 أن الإطلاق سيتأخر. تشير التقارير إلى أن التأخير كان بسبب فشل إطلاق صاروخ لونغ مارش 5 الثقيل في عام 2017، وهو أمر ضروري لرفع الوحدة إلى المدار.

جهز المهندسون الصينيون محطتهم بعدد من الميزات منها إمكانية إطلاق تلسكوب فضائي صيني إلى مدار بالقرب من محطة الفضاء الصينية حوالي عام 2024 بحيث يكون مجال الرؤية أضخم بـ 300 مرة من مجال تلسكوب هابل الفضائي التابع لناسا الأمريكية.

محطة الفضاء الصينية هي الأخف حتى تاريخه على الإطلاق: سدس كتلة محطة الفضاء الدولية «ISS» ونصف حجم محطة الفضاء الروسية مير التي تم إيقاف تشغيلها. ففي حين تبلغ كتلة المحطة الصينية ما بين 60 و70 طناً، تبلغ كتلة المحطة الفضائية الدولية 420 طناً، بينما كانت كتلة المحطة مير حوالي 130 طناً.

من حيث التصميم، تشبه محطة الفضاء الصينية محطة مير السوفييتية. تم تصميم كل من المحطات الفضائية الصينية والروسية لتضمين وحدة أساسية ومكونات ربط متعددة. كان لدى مير كتلة أساسية أصغر قليلاً تم إطلاقها في شباط 1986. عندما تم تجميعها بالكامل، أظهرت مير خمس وحدات إضافية – كل منها بكتلة تتراوح بين 11 و19,7 طناً – لإجراء البحوث العلمية والبيولوجية وأنشطة المراقبة على الأرض. على النقيض من ذلك، فإن محطة الفضاء الدولية الحالية تحمل «هيكل تروس متكامل» يدعم عشرات الحمولات التي تنقلها أكثر من اثنتي عشرة دولة شريكة.

قد يفسح الحجم الأصغر لمحطة الفضاء الصينية نفسه للكفاءة التشغيلية وتوفير التكاليف، بينما لاحظ المهندسون الصينيون أنه يمكن توسيع المحطة من خلال التعاون الدولي لتقليل سلبيات الحجم الصغير نسبياً، وتم تصميم المحطة لاستضافة ثلاثة أشخاص لفترات تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر «أو أطقم من ستة أشخاص لفترات أقصر»، بينما يمكن لمحطة الفضاء الدولية الحالية استضافة ستة رواد فضاء، أو ما يصل إلى تسعة رواد فضاء على فترات زمنية أقصر.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/12/11» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

إصدارات جديدة حول الرأسمالية والاشتراكية

صدرت كتب جديدة حول العالم تتناول العديد من القضايا مثل تجربة البرلمانات العمالية في كوبا لمواجهة الحصار والحفاظ على الاشتراكية، وقضايا الاستعمار الأخضر في إفريقيا وكذبة الثورة الخضراء في الولايات المتحدة الأمريكية. كما صدرت طبعة جديدة من كتيب كتبه كارل ماركس عام 1875.

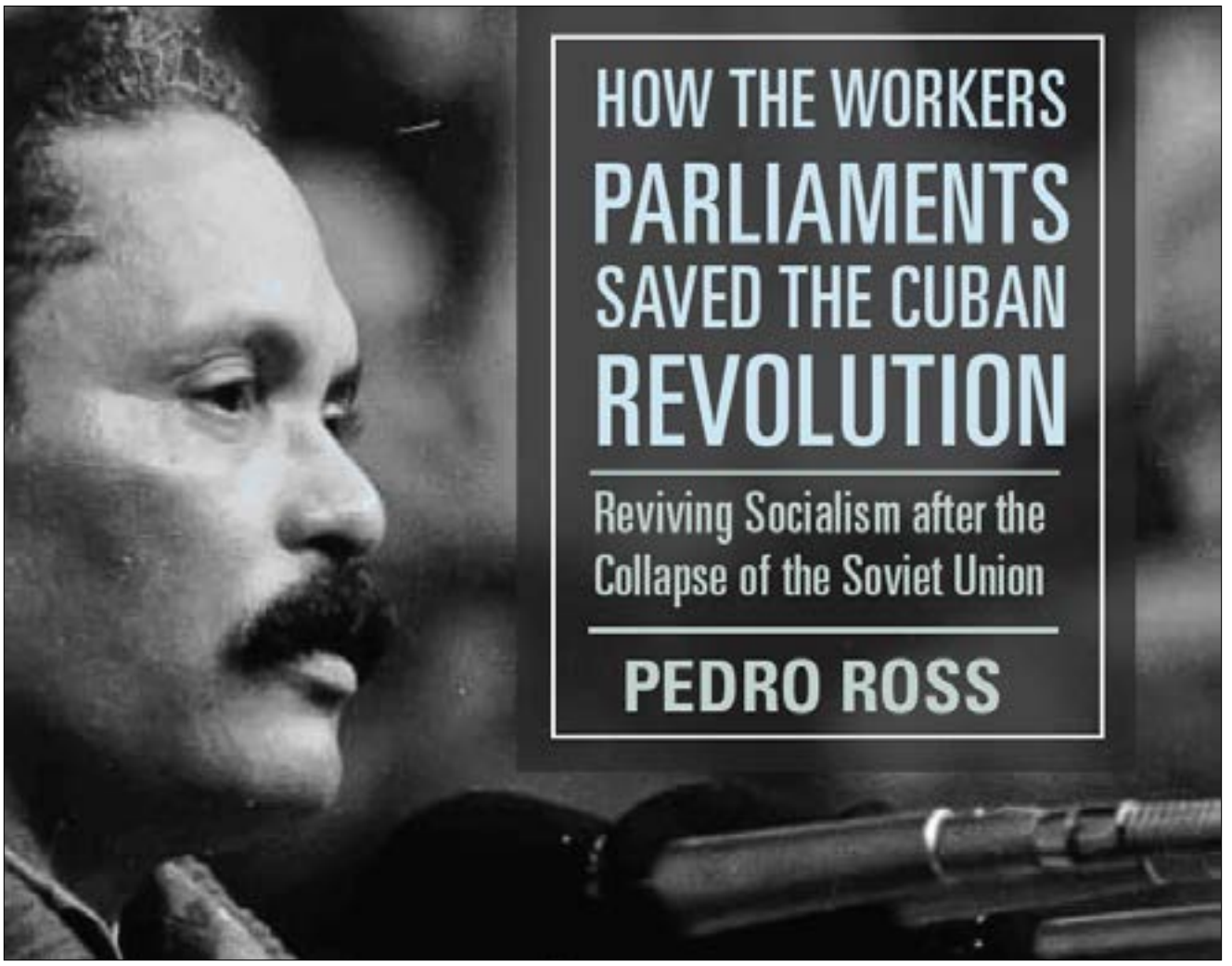

برلمانات العمال الكوبيين

يتحدث بيدرو روس في كتابه الجديد «كيف أنقذت برلمانات العمال الثورة الكوبية، إحياء الاشتراكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي» عن تجربة كوبا في ظل الحصار. وعلى الرغم من انهيار أكبر شريك للكوبيين وفترة الحرمان الشديد والحصار، حافظت كوبا على متوسط العمر المرتفع، ومعدل وفيات الرضع المنخفض. حصل الجميع على الصحة والتعليم، مما حافظ على العديد من مكاسب الثورة. كان ذلك الانتعاش بسبب حملة شعبية واسعة النطاق شملت عشرات الآلاف من الاجتماعات التي حشدت الناس لإحداث ثورة في كل جانب من جوانب الحياة في كوبا تقريباً. يروي الكتاب تجربة برلمانات العمال التي عبأت الناس من الأسفل لدعم الثورة في ظل أقصى ضغط وحصار تعرضت له كوبا.

الاستعمار الأخضر

تم إنشاء المتنزهات الوطنية في إفريقيا من قبل القوى الإمبريالية الأوروبية عن طريق الإجلاء القسري لآلاف الأشخاص من الأراضي التي عاشوا فيها لقرون. أما اليوم، تواصل منظمات الحفظ الدولية فرض نماذج قسرية لـ «حماية الطبيعة»، وتشريد السكان المحليين، وتقييد الوصول إلى الموارد، وتجريم استخدام الأرض. إنهم يحافظون على نوع جديد من الاضطهاد الإمبراطوري ويوسعونه. حسب كتاب غيوم بلانك الجديد الذي يحمل عنوان: اختراع الاستعمار الأخضر.

تاريخ حرج للثورة الخضراء

صدر عن مطبعة جامعة بيتسبرغ كتاب مارسي بارانسكي الجديد «عولمة القمح، تاريخ حرج للثورة الخضراء» والذي يروي كيف أدى تطوير البذور الجديدة إلى زيادة الإنتاج، لكن هذه البذور تطلبت أسمدة كيماوية ورياً باهظين الثمن، وهي متاحة فقط للمزارعين الأكثر ثراءً، مما أدى إلى زراعة أحادية واسعة النطاق حلت محل الزراعات التقليدية. يوضح بارانسكي أن الثورة الخضراء، ومن خلال التركيز على الأساليب التكنولوجية الضيقة، زادت من عدم المساواة ودفعت صغار المزارعين بعيداً عن الأرض. «لقد حصل نورمان بارلوغ الأمريكي على جائزة نوبل، وأطلق على بذوره تسمية الثورة الخضراء في أمريكا، ولكنها كانت في خدمة الرأسمالية الزراعية التي أفقرت صغار المزارعين، لذلك تسمية الثورة هنا مجرد تشويش تسويقي لا أكثر ـ المحرر».

نقد برنامج غوتا

ظهرت ترجمة انكليزية جديدة لمقال كارل ماركس المطول «نقد برنامج غوتا» الذي كتبه عام 1875. وفيه نطاق مشروح لمفهومه عن الحياة بعد الرأسمالية. تتضمن هذه الطبعة مقدمة موسعة بقلم بيتر هوديس الذي قدم تفسيراً لآراء ماركس من وجهة نظره.

أخبار ثقافية

اليونسكو الأوراسية

أعلن المندوب الصيني الدائم في منظمة اليونسكو الأممية، جان دزينغ، على هامش المنتدى الدولي الذي يعقد في مدينة قازان الروسية بمناسبة حلول الذكرى الـ 50 لتبني ميثاق حماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي. تدرس الصين إمكانية انضمامها إلى منظمة اليونسكو الأوراسية. ويذكر أن الأمين العام لجمعية الشعوب الأوراسية، أندريه بليانينوف، كان قد اقترح في وقت سابق باستحداث منظمة اليونسكو الأوراسية التي من شأنها إعداد قائمة بالقيم الحضارية والطبيعية في القارة الأوراسية. وقال المندوب الصيني إن جمهورية الصين ترحّب وبشتى الوسائل بهذه المنظمات للترويج الحضاري والثقافي.

المخطوط العربي

صدر حديثاً، العدد الجديد الثالث 2022/ من مجلة «المخطوط العربي»، وهي مجلة علمية نصف سنوية تصدر عن وزارة الثقافة والهيئة العامة السورية للكتاب تعنى بالمخطوطات وتحقيقها وتاريخ العلوم عند العرب. واحتوى العدد الجديد مجموعة من المواد المختلفة عن تحقيق ألقاب الأعلام والاستشراق والترجمة وتحقيق التراث والمخطوطات العربية القديمة مثل المخطوطات الكيميائية والمخطوطات الرياضية النادرة في القرن الثالث عشر والوراقة وعوامل ازدهارها في العصرين العباسي والأندلسي وفن تجليد المخطوطات القديمة، وغيرها من الموضوعات.

كانوا وكنا

كتبت «قاسيون» نهاية عام 2005 عن الهجوم على الليرة السورية في افتتاحيتها «الليرة السورية اليوم خط المواجهة الأول»: سبقت ارتفاعات أسعار المواد الضرورية للاستهلاك الشعبي، والتي تراوحت بين 10–30% خلال الأسبوعين الأخيرين، حجم الانخفاض الذي حدث في الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، التي تخلت بدورها عن حوالي 10% من قيمتها الأولية قبل بدء الهجوم عليها.

الأحزاب والطبقات في الاتحاد السوفييتي /2/

عشية ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، حصل حزب البلاشفة على الأغلبية في السوفييتات في أيلول 2017، وكانت الشعارات التي أعلنها البلاشفة قد حصلت على تأييد قطاعات واسعة من الجماهير، وعلى رأسها شعارات: السلطة للسوفييتات، الأرض للفلاحين، السلم الفوري، تأميم البنوك والمصانع الكبرى. وانتصرت ثورة أكتوبر، أول ثورة اشتراكية ظافرة في التاريخ بقيادة حزب البلاشفة ولينين. وكان مرسوم الأرض ومرسوم السلم أول مرسومين للسلطة السوفييتية.

■ تايه الجمعة

أدت الشعارات الأربعة إلى حصول انزياح الجماهير من الأحزاب الأخرى باتجاه حزب البلاشفة، بل وصارت أحزاب بكاملها جماهيرَ لحزب البلاشفة في نفس المعركة مثل حزب الاشتراكيين الثوريين اليساريين الذي انقسم عن الحزب الاشتراكي الثوري في أيلول 2017 على أساس دعم برنامج البلاشفة. وكانت اللجنة العسكرية الثورية التي تشكلت بقيادة حزب البلاشفة لتفجير الثورة، تضم ممثلي الاشتراكيين الثوريين اليساريين، وجرت الثورة بمشاركتهم، وتحول هذا الحزب إلى حزب فلاحي كبير مؤيد للسلطة السوفييتية. وبالإضافة إليهم، هناك حزب الاشتراكيين الديمقراطيين الأمميين المتحدين بزعامة الأديب الشهير مكسيم غوركي الذين لم ينسحبوا من هيئات السلطة السوفييتية، وكان هذان الحزبان من أهم الأحزاب التي أيدت السلطة السوفييتية بقيادة البلاشفة.

أما الجبهة المعادية للثورة، فضمت حزب المناشفة وحزب الكاديت والاشتراكيين الثوريين اليمينيين والماكسيماليين والمناشفة الأمميين وحزب الوحدة، والأحزاب القومية المتطرفة في الأرياف النائية البعيدة والاشتراكيين الشعبيين. حاولت هذه الأحزاب إحداث الثورة المضادة بمساعدة البلدان الرأسمالية واشتعلت الحرب الأهلية سنوات 1918–1920، ودخلت الجيوش الإمبريالية إلى أراضي روسيا السوفييتية من كل الجهات: ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واليابان وغيرهم «21 دولة». ولكن انتهت هذه الأحزاب بهزيمة الثورة المضادة وهزيمة التدخل الإمبريالي وتوطيد السلطة السوفييتية، وفي كانون الأول 1922، تأسس الاتحاد السوفييتي بعد اتحاد عدد من الجمهوريات السوفييتية التي تأسست خلال صراع شديد مع الإمبريالية والرجعية الداخلية.

أخذت الظاهرة الحزبية شكلاً آخر منذ أيلول 1917، وخاصة بعد انتصار حزب البلاشفة وتوسع قاعدته الجماهيرية، فالأحزاب المؤيدة للسلطة السوفييتية كانت موجودة في مجالس السوفييت، أما الأحزاب المعادية للسلطة السوفييتية «أحزاب معادية لدرجة تنفيذ الأعمال الإرهابية والتخريبية»، فبدأت تتسرب إلى حزب البلاشفة وهيئات السلطة السوفييتية، وكانت أقوى الأحزاب التي حاولت تنفيذ انقلاب مضاد للثورة من الداخل هو الحزب التروتسكي الذي تشكل بزعامة الثلاثي: تروتسكي القيادي المنشقي السابق، بالإضافة إلى كامينيف وزينوفيف اللذين سربا خبر ثورة أكتوبر إلى البرجوازية أثناء الإعداد لها وعارضا الثورة. «تحتوي فصول الجزء الأول من كتاب القائد الأعلى لفلاديمير كاربوف على تفاصيل كثيرة من هذا الصراع الذي تبلور بشكل كبير أثناء إعلان البلاشفة لبرنامج التصنيع الاشتراكي وبناء الصناعة الكبيرة، ومحاولة الحزب التروتسكي منع بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي».

وفي النصف الثاني من العشرينات وبداية الثلاثينات، انضم الحزب الصهيوني وبعده حزب الكولاك «حزب الفلاحين الأغنياء الإرهابي» إلى التروتسكيين. لقد اغتال الكولاك زهاء 25 ألف بلشفي لمنع عمليات التجميع الزراعي ونشر الثورة الاشتراكية في الريف «لودو مارتينيز، ستالين نظرة أخرى، الفصل المتعلق بالتجمع الزراعي».

يقول لودو مارتينيز في الصفحة 322: إن التيارات البرجوازية الأكثر أهمية، والتي توجب على ستالين أن يواجهها بقوة خلال أعوام العشرينات والثلاثينات هي التروتسكية «المنشقية المستترة خلف لغة يسارية متطرفة» والبوخارينية «الانحراف الاشتراكي الديمقراطي» والميول البونابرتية «التوجهات العسكرية داخل الجيش» والقومية البرجوازية. هذه التيارات الأربعة واصلت ممارسة تأثيرها خلال أعوام 1945–1953.

لقد واجه البلاشفة بقيادة ستالين حزبين خطرين أيضاً منذ العشرينات: الحزب الصهيوني العالمي والحزب النازي العالمي «بما فيهم النازيون الروس بقيادة الجنرال فلاسوف والنازيون الأوكرانيون بقيادة ستيبان باندیرا والنازيون القفقاسيون والسيبيريون وغيرهم الذين نشطوا في أعمال التخريب والإرهاب سنوات الثلاثينات وقاتلوا في صفوف هتلر في الأربعينات». وارتبطت الأحزاب السابقة المعادية للاشتراكية مع هذين الحزبين.

وفي سنة 1956، أنجز الحزب الخروشوفي انقلابه على مقررات المؤتمر التاسع عشر للحزب البلشفي 1952 «صار يسمى الحزب الشيوعي السوفييتي». ومن أبرز ما جرى خلال هذه الفترة، اغتيال ستالين عام 1953، والهجوم عليه في المؤتمر العشرين 1956. وتغيير برنامج ستالين حول دور الحزب وبرنامج بناء الاشتراكية. وصولاً إلى الهجوم الواسع لليمين في الاتحاد السوفييتي منذ عام 1985 حتى الانهيار 1991. «للمزيد راجع: أوليغ شينين، الانقلاب المضاد للثورة في الاتحاد السوفييتي ومهام الحركة الشيوعية 2003».

يوجز الملخص أعلاه، أن الظاهرة الحزبية سارت في الاتحاد السوفييتي بطريقة غير تلك التي يصورها الإعلام الرأسمالي بأسلوب كاريكاتوري بعيد عن الواقع. فإطلاق التقييمات والتعميمات السريعة على الظاهرة الحزبية خلال الصراع الطبقي يعيق عملية التفسير الضرورية باتجاه عملية التغيير «في الوقت الراهن، يعني هذا التغيير استبدال الرأسمالية بالاشتراكية، وهذا بالضبط ما يخاف منه الرأسماليون».

إن ظاهرة الحزب الواحد وظاهرة التعددية الحزبية في المجتمعات الطبقية لا تبدو كما هي عليه أيضاً والأمور أعمق مما يقال في وسائل الإعلام بكثير

ورغم نجاح الإعلام الرأسمالي في خلق التشويش حول ذلك بسبب كثرة الضجيج الإعلامي، إلا أن الظاهرة الحزبية تتطور بالعلاقة مع عاملين أساسيين: 1 – الصراع الطبقي في المجتمع، 2 – صعود أو هبوط الحركة الشعبية. فالصراع الطبقي يستمر بشكل أو بآخر، أما الظاهرة الحزبية، فهي مختلفة في زمن الهبوط عما هي عليه في زمن الصعود.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، كان يتحكم حزب كبير من مالكي الاحتكارات الكبرى بالحزبين الجمهوري والديمقراطي. فإذا ما أخذنا ما يقال على وسائل الإعلام الرأسمالية: هناك تعددية حزبية وحزبان يتبادلان السلطة الأمريكية كل عدة سنوات. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حزب مالكي الاحتكارات الكبرى: سنقف أمام أمريكا التي يحكمها الحزب الواحد الشمولي، وخلال الأزمات الأخيرة حول العالم، انقسم هذا الحزب إلى حزبين موجودين في السلطة: حزب الفاشيين وحزب العقلانيين «الانقسام والأزمة الأمريكية».

لذلك فإن ظاهرة الحزب الواحد وظاهرة التعددية الحزبية في المجتمعات الطبقية لا تبدو كما هي عليه أيضاً، والأمور أعمق مما يقال في وسائل الإعلام بكثير. وعلى الشعوب إدراك ذلك لأن مصيرها يتعلق بهذه النقطة التي يحاربها الرأسماليون بجهود كبيرة. الرأسماليون منظمون، ولكنهم يحاربون العمل المنظم عند الطبقة العاملة.

قاسيون
2023
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 3000 ك
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار